

إثراء حياة الأجيال

التقرير السنوي ٢٠١٨



المحتويات

التقرير الإستراتيجي

هويتنا الجديدة	٢
نبذة	٤
موجز البيانات المالية	٦
أعضاء مجلس الإدارة	٨
تقرير مجلس الإدارة	١٠
الإدارة التنفيذية	١٤
تقرير الرئيس التنفيذي	١٦
الهيكل التنظيمي	٢٠
الموارد البشرية وتنمية المواهب	٢١

مراجعة الأعمال

استعراض الوضع المالي	٣٠
إدارة المخاطر	٣٢
دورنا في المجتمع	٣٨

التنظيم والإدارة وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات

تقرير المكافآت	٤٩
----------------	----

البيانات المالية

تقرير مدققي الحسابات المستقلين	٥٥
بيان المركز المالي	٥٨
بيان الربح أو الخسارة	٥٩
بيان الدخل الشامل	٦٠
بيان التغيرات في حقوق الملكية	٦١
بيان التدفقات النقدية	٦٢
إيضاحات حول البيانات المالية	٦٣
الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال	٩٤
محضر اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية لعام ٢٠١٨	١٠٦

www.nbbonline.com

بنك البحرين الوطني ش.م.ب.
 برج بنك البحرين الوطني، شارع الحكومة،
 ص.ب. ١٠٦، المنامة، مملكة البحرين
 هاتف: ٢٢٨٨٠٠ ١٧ (+٩٧٣)، فاكس: ٢٢٨٩٩٨ ١٧ (+٩٧٣)
 البريد الإلكتروني: nbb@nbbonline.com
 الموقع الإلكتروني: www.nbbonline.com

يحتوي هذا التقرير السنوي رموز QR لعرض أشرطة الفيديو وصلات موقع الويب باستخدام جهازك/ هاتفك الذكي

١- قم بتنزيل تطبيق رمز الكود QR من متجر التطبيقات
 ٢- ابحث عن رمز الكود QR ومسحها ضوئياً لعرض المحتوى التفاعلي
 تتوفر الإصدارات الإنجليزية والعربية للتقرير السنوي بصيغة PDF،
 لتحميل الإصدارات، يرجى زيارة:

<https://www.nbbonline.com/en/investor-relations/financial/financial/annual-reports>





صاحب السمو الملكي الأمير
خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر



حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى



صاحب السمو الملكي الأمير
سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

شريكك الوطني

في عام ٢٠١٨ قمنا بإطلاق المرحلة الأولى من التحول في علامتنا التجارية، مدفوعاً بتوجهنا نحو تعزيز مكانة بنك البحرين الوطني باعتباره مؤسسة عصرية وديناميكية تحظى بمكانة مرموقة في قلب مجتمعنا، مع رؤية طموحة للارتقاء بحياة الأجيال القادمة.

لقد قمنا باستحداث وعد جديد ضمن علامتنا التجارية الجديدة «أقرب لكم» وتطبيقه بوضوح من خلال تبني منهج جديد بالكامل قائم على خلق مستويات عالية من المشاركة في المناسبات الهامة مثل مبادرة شهر رمضان، والاحتفالات بالعيد الوطني، ومهرجان ربيع الثقافة، والمؤتمرات الدولية (يوروبوني)، ومعرض البحرين الدولي للطيران. إن التعديلات على القواعد الإرشادية الخاصة بعلامة بنك البحرين الوطني التجارية ساهمت في إظهار المواد التسويقية والإعلانية الخاصة بالبنك بشكل أكثر جاذبية وتناسق. كما حرصنا على جلب خدماتنا إلى الأفراد، من خلال تنظيم فعاليات احتفالية لتقديم جوائز برنامج ادخار الوطني في مختلف الأماكن العامة. كما ركزنا على العديد من المبادرات الشبابية مثل الطفل الحديدي والمرأة الحديدية وبطولة البحرين لكرة القدم للناشئين، فضلاً عن الدعم المباشر لأنشطة الطلاب في كل من جامعة البحرين وبوليتكنك البحرين.

الرجاء اقلب الصفحة للإطلاع على التحولات التي مرت بها هوية بنك البحرين الوطني على مر السنين <

قم بمسح رمز الكود QR لمشاهدة فيديو رحلة تحول هوية بنك البحرين الوطني الجديدة.



كان بنك البحرين الوطني ولا يزال يحظى بسمعة مرموقة منذ أجيال ويعد علامة راسخة للأمن والاستقرار لأكثر من ٦٠ عاماً. ويعود تاريخ هويتنا التجارية منذ تأسيس البنك في ١٩٥٧.

يمثل شعار هويتنا الجديد تطور لرمز درع بنك البحرين الوطني. ولجعله أكثر حداثة، تم تبسيط الشعار بحيث يكون متوافقاً مع توجهات هويتنا. إن الهوية الآن تتماشى مع طموحات التحول الشاملة للبنك. وستجعل الهوية الجديدة البنك قادراً على قيادة المرحلة القادمة من العمل المصرفي.



نحن أول بنك وطني في مملكة البحرين

لقد بدأنا في رحلة التحول الرقمي والداخلي من أجل تحسين قدرتنا بحيث نكون أكثر تأهيلاً ولنتوقع احتياجات الزبائن بشكل استباقي. وانطلاقاً من ثقافة علامتنا التجارية وفريقنا المتحمس، فإننا نركز كل ما نقوم به لنكون أقرب لزبائننا؛ ولنقدم منتجات وخدمات التي من شأنها إثراء حياتهم. إن طرح فئات ومستويات جديدة من المنتجات والبطاقات، وتجديد الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال وإعادة تخيل تجربة الفرع ما هي إلا مبادرات بسيطة جاري العمل عليها حالياً.

بصفتنا علامة تجارية بحرينية تحظى بسمعة مرموقة، نحن مدرجون في بورصة البحرين مع تشكيلة قوية من المساهمين المحليين. ويمتلك أفراد ومؤسسات من القطاع الخاص نسبة ٤٤,٩٤٪ من أسهم البنك، بينما تملك شركة ممتلكات البحرين القابضة ش.م.ب. (م) والمملوكة بالكامل من قبل حكومة مملكة البحرين ما نسبته ٤٤,١٨٪، وتملك الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي ما نسبته ١,٨٪.

منذ أن تأسسنا في عام ١٩٥٧ كأول بنك بحريني مملوك لمساهمين محليين، كنا ومازلنا مستمرين في إثراء حياة الأجيال. وعلى مدى عقود، قمنا بتطوير الخدمات والمنتجات لقطاعي الأفراد والشركات بهدف المساهمة بشكل إيجابي في اقتصاد المملكة وأفرادها.

على خطى استراتيجية النمو الطموحة، قمنا بالتوسع محلياً وإقليمياً في الأسواق الخليجية الأساسية مثل الرياض بالمملكة العربية السعودية، وأبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

من خلال توفير أكبر شبكة للفروع وأجهزة الصراف الآلي في مملكة البحرين، إلى التطورات على صعيد قنوات المصرفية المتنوعة، فقد مهدنا الطريق للابتكار ولضمان راحة زبائننا.

مع خطة لمواصلة تعزيز تشكيلة خدماتنا ومنتجاتنا في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نتطلع إلى تقديم تجربة جديدة ومطورة لزبائننا وللسوق.

قيّمنا

١- الفخر: نعمل من القلب

٢- العمل الجماعي: نتعاون لننجح

٣- الاحترام: نتواصل باحترام

٤- المسؤولية: نتحمل المسؤولية ونحتضنها

٥- الأخلاقيات: نفعل الصواب دائماً

٦- الشفافية: نتبع الشفافية بلا تردد

رسالتنا

نتواصل معكم دائماً لنستوعب احتياجاتكم ونساعدكم في تقديم ما تحتاجون إليه في الوقت والطريقة التي تناسبكم.

هدفنا

إثراء حياة الأجيال

وعدنا لكم

أن نكون «أقرب لكم»

قم بمسح رمز الكود QR
لمشاهدة فيديو أغنية العيد
الوطني.





عارف جناحي
رئيس الخدمات المصرفية للشركات
التجارية والمؤسسات الصغيرة
والمتوسطة

عبدالله بوعلي
مدير إدارة المشاريع

مها المحمود
رئيس مبيعات الخزينة

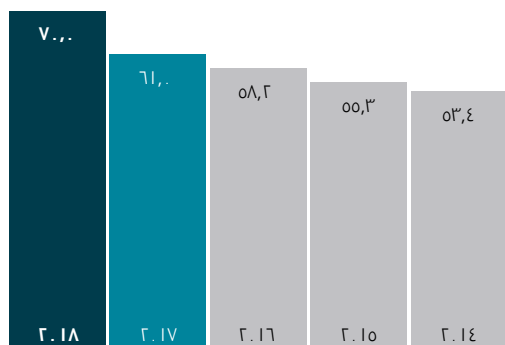
موجز البيانات المالية

حقق بنك البحرين الوطني نمواً مستمراً في الإيرادات والأرباح، وزيادة في الإنتاجية والقيمة المقدمة للمساهمين.

٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	
الإيرادات (بملايين الدنانير البحرينية)					
٥٩,٦	٥٩,٥	٦٦,٠	٧٣,١	٨٧,٢	صافي الفوائد المكتسبة
٢٩,٦	٣٤,٩	٣٠,٩	٣١,٤	٣٠,٢	إيرادات أخرى
٢٩,٢	٣٠,١	٣٤,١	٣٣,٠	٤١,٨	مصروفات التشغيل
٥٣,٤	٥٥,٣	٥٨,٢	٦١,٠	٧٠,٠	ربح السنة (بملايين الدنانير البحرينية)
٢٣,٥	٢٦,٤	٢٩,٠	٣١,٩	٣٥,١	أرباح أسهم نقدية
٩,٤	١٠,٥	١١,٦	١٢,٨	١٤,٠	
الوضع المالي (بملايين الدنانير البحرينية)					
٢٧٣٨,٥	٢٩٩٩,٧	٢٩٧٧,١	٣١٠١,٥	٣١٩٥,٥	إجمالي الموجودات
٧٨١,٠	١.٥١,٧	١.٣١,٩	١٢٢٦,٩	١١٩٠,١	قروض وسلفيات
٩٩٩,٥	١.٩٤,٠	١.٩٢,٩	١.٦٧,٣	١١٣٢,٢	أوراق مالية استثمارية
٢٥٨٠,٩	٢٨٣٧,٩	٢٨٢٣,٠	٢٩٣٩,٧	٣.٢٠,٧	الأصول المدرة للدخل
٢٣٢١,٣	٢٥٨٨,٢	٢٥٢٦,٤	٢٦١٧,١	٢٦٧٥,٩	مجموع الودائع
٢١٥٤,٩	٢٢٤٧,٠	٢.٨٨,٤	٢١٦٥,٢	٢١٩٠,٦	ودائع الزبائن
٣٧٨,٠	٣٦٤,٨	٤١٤,٧	٤٤٧,٩	٤٧٥,٨	حقوق الملكية
مؤشرات الأداء الرئيسية (%)					
العوائد					
١٤,٤	١٤,٩	١٤,٩	١٤,١	١٥,٢	العائد على متوسط حقوق الملكية
٢,٠	١,٩	٢,٠	٢,٠	٢,٢	العائد على متوسط الموجودات
٣٨	٤٠	٤٢	٤٤	٥٠	عائد السهم الواحد (فلس)
٣٢,٧	٣١,٩	٣٥,٢	٣١,٦	٣٥,٦	الكفاءة التشغيلية (مصروفات التشغيل / مجموع الدخل)
٩٦,٥	٩٨,٣	١٠٢,٤	٩٨,٦	١٠٢,٦	الربح المحقق من كل موظف (بآلاف الدنانير البحرينية) (بدوام كامل)
رأس المال					
١٣,٨	١٢,٢	١٣,٩	١٤,٤	١٤,٩	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات
٦,٢	٧,٢	٦,٢	٥,٩	٥,٧	متوسط مجموع المطلوبات إلى متوسط حقوق الملكية (مرات)
٣٤,٣	٣٠,٠	٣٥,٤	٣٦,٣	٣٣,٨	معدل ملء رأس المال (%) ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨ بازل ٣ (٢٠١٤: بازل ٢)

ربح السنة

(بملايين الدنانير البحرينية)



٧٠٠

الأصول المدرة للدخل

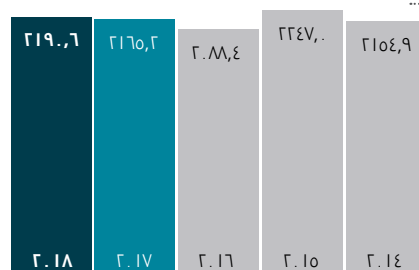
(بملايين الدنانير البحرينية)



٣.٢٠٧

ودائع الزبائن

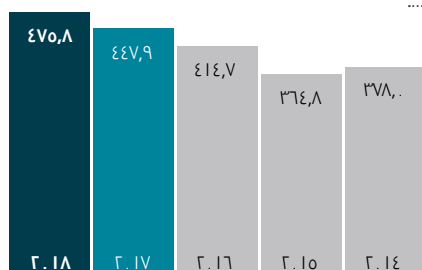
(بملايين الدنانير البحرينية)



٢١٩٠٦

حقوق الملكية

(بملايين الدنانير البحرينية)



٤٧٠٨

مجموع الدخل

(بملايين الدنانير البحرينية)



١١٧٤

ربحية السهم الواحد

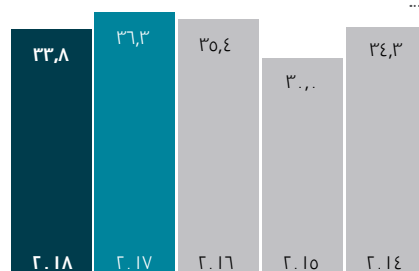
(بالفلس البحريني)



٥٠

ملاءة رأس المال

(نسبة مئوية)



٣٣,٨

أعضاء مجلس الإدارة

فاروق يوسف خليل المؤيد رئيس مجلس الإدارة

عضو غير تنفيذي
انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني
في عام ١٩٩٧
رئيس لجنة التعيينات والمكافآت
رئيس لجنة الهبات والتبرعات
رئيس مجلس إدارة شركة يوسف خليل المؤيد
وأولاده، ومجموعة المؤيد العالمية، وأشرف،
وشركة البحرين للسوق الحرة، وشركة فنادق
البحرين، والجامعة الأهلية، وبيت التمويل
الوطني، وشركة البحرين الوطنية للتأمين
عضو مجلس إدارة التنمية الاقتصادية،
وإنفستكوروب بنك ش.م.ب.

د. عصام عبدالله فخرو نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو غير تنفيذي
انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني
في عام ٢٠٠٨
رئيس اللجنة التنفيذية
عضو لجنة التعيينات والمكافآت
عضو لجنة الهبات والتبرعات
رئيس مجلس إدارة شركة البحرين للسينما،
ومجموعة عبدالله يوسف فخرو وأولاده، وبنك
البحرين الإسلامي.

فوزي أحمد كانو نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو مستقل
انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني
في عام ٢٠١٠
عضو اللجنة التنفيذية
عضو لجنة الهبات والتبرعات
رئيس مجلس إدارة شركة عبدالرحمن جاسم
كانو المحدودة
رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لشركة البحرين
لتصليح السفن والهندسة
نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات
يوسف بن أحمد كانو (البحرين)
نائب رئيس مجلس إدارة شركة البحرين
للفنادق.

خالد يوسف عبدالرحمن عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل
انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني
في عام ٢٠٠١
رئيس لجنة التدقيق
رئيس مجلس إدارة شركة التجهيزات الغذائية
المحدودة (فوسكو)
نائب رئيس مجلس إدارة شركة أوائل للألبان
عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية
ولجنة التدقيق لشركة البحرين لتصليح السفن
والهندسة
عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية

حسين سلطان الغانم عضو مجلس الإدارة

عضو غير تنفيذي
انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني
في عام ٢٠٠٤
عضو اللجنة التنفيذية
الوظيفة: الوكيل المساعد للموارد البشرية
والمالية بديوان صاحب السمو الملكي رئيس
الوزراء.

خالد عمرو الرميحي عضو مجلس الإدارة

عضو غير تنفيذي
انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني
في عام ٢٠١٤
رئيس لجنة المخاطر
الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة مجلس
التنمية الاقتصادية البحرين
رئيس مجلس إدارة شركة البحرين للاستثمار
العقاري (إدامة) ش.م.ب.، وبنك البحرين
للتنمية ش.م.ب. (م)
عضو مجلس إدارة شركة ممتلكات البحرين
القابضة ش.م.ب. (م).



فوزي أحمد كانو
نائب رئيس مجلس الإدارة



د. عصام عبدالله فخرو
نائب رئيس مجلس الإدارة



فاروق يوسف خليل المؤيد
رئيس مجلس الإدارة



حسين سلطان الغانم
عضو مجلس الإدارة



خالد يوسف عبدالرحمن
عضو مجلس الإدارة

المحدود، دبي (الإمارات العربية المتحدة)، وشركة البحرين الدولية للغولف ش.م.ب. (م)، واستثمارات الزباني ش.م.ب. (م).

ريشي كابور عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل
انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني في عام ٢٠١٨
عضو لجنة المخاطر

الرئيس التنفيذي المشارك في «انفستكروب» والمسؤول عن الإشراف على أنشطة الشركة في أمريكا الشمالية، وأوروبا، وجمهورية الهند، والشرق الأوسط، ويغطي نشاطه الأسهم الخاصة، والاستثمارات العقارية، وإدارة الائتمان والاستثمارات المعلقة. وهو رئيس لجان الاستثمار في انفستكروب، وعضو اللجنة التنفيذية، واللجنة التشغيلية، ولجنة إدارة المخاطر المالية.

عضو مجلس إدارة المجلس الاستشاري الإقليمي لجامعة ديوك للشرق الأوسط، ومجموعة طيران الخليج، وشركة مطار البحرين، وأكاديمية الخليج للطيران.

في عام ٢٠١٨، تم تصنيفه كأهم الرواد البارزين في العالم العربي من الجنسية الهندية من قبل فوربس الشرق الأوسط.

مؤسس شركة الأصول العالمية أي. آر. بي المتحدة والتي توفر حلول بديلة لإدارة الأصول في عام ٢٠١٨. شغل منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة نوبل، والتي تعد أكبر شركة سلع آسيوية وإحدى شركات قائمة فورتشن من عام ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦ بعد العمل لمدة ٢٠ عامًا مع جولدمان ساكس وشركاه في منصبه الأخير كرئيس مشارك لتسيا.

عضو مجلس إدارة مجلس التنمية الاقتصادية البحرين، والمجلس العالمي لغرفة القراءة، ومركز الدراسات العربية المعاصرة بجامعة جورج تاون.

أول شريك عربي في جولدمان ساكس وشركاه، والشريك العربي الوحيد الذي تم انتخابه في لجنة الإدارة العالمية التابعة للشركة.

محمد طارق محمد صادق محمد أكبر عضو مجلس الإدارة

عضو غير تنفيذي
انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني في عام ٢٠١٨
عضو لجنة التدقيق

رئيس مجلس إدارة مصرف إيدار ش.م.ب. (م) عضو مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد- الكويت ش.م.ك.، والبنك الأهلي المتحد- مصر ش.م.م.، والبنك الأهلي المتحد

الشيخ راشد بن سلمان محمد آل خليفة عضو مجلس الإدارة

عضو غير تنفيذي
انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني في عام ٢٠١٤
عضو اللجنة التنفيذية
عضو لجنة التعيينات والمكافآت
مصرفي متقاعد واستشاري مستقل للخدمات المصرفية والاستثمار.

هالة علي حسين يقيم عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل
انضمت إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني في عام ٢٠١٨
عضو لجنة التدقيق
عضو لجنة الهبات والتبرعات

عضو مجلس إدارة شركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة) ش.م.ب.، وعضو مجلس إدارة مجموعة شركات علي ومحمد يقيم.

يوسف عبدالله يوسف أكبر علي رضا عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل
انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني في عام ٢٠١٨
عضو اللجنة التنفيذية
عضو لجنة التعيينات والمكافآت



هالة علي حسين يقيم
عضو مجلس الإدارة



الشيخ راشد بن سلمان محمد آل خليفة
عضو مجلس الإدارة



خالد عمرو الرميحي
عضو مجلس الإدارة



ريشي كابور
عضو مجلس الإدارة



محمد طارق محمد صادق محمد أكبر
عضو مجلس الإدارة



يوسف عبدالله يوسف أكبر علي رضا
عضو مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

”إن النتائج المتميزة التي حققها البنك خلال ٢٠١٨ تحت إدارة فريق الإدارة الجديد تؤكد مدى سلامة القرار الذي اتخذته مجلس الإدارة بشأن ضمان مواكبة استراتيجية البنك للنمو المتزايد في صناعة الصيرفة، فضلا عن تلبية متطلبات الزبائن الجديدة“.

فاروق يوسف خليل المؤيد
رئيس مجلس الإدارة

يسر مجلس إدارة بنك البحرين الوطني أن يقدم تقريره السنوي الثاني والستين عن أعمال البنك والبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، مسجلا عاما آخر من النمو القوي والتحسين في الربحية.

الأداء العام

حقق بنك البحرين الوطني نتائج مالية قوية وصافي أرباح قياسية بلغت ٧٠٠ مليون دينار بحريني (١٨٦,١ مليون دولار أمريكي) مقارنة بمبلغ ٦١٠ مليون دينار بحريني (١٦٢,٣ مليون دولار أمريكي) للعام الماضي، بزيادة نسبتها ١٤,٨٪. وواصلت مؤشرات الأداء الأساسية تسجيل تحسن قوي، مع تحقيق عائد على متوسط حقوق الملكية بنسبة ١٥,٢٪ (٢٠,٧٪ : ١٤,١٪)، فيما بلغ عائد السهم الواحد ٥٠ فلسا (٢٠,١٧ : ٤٤ فلسا). هذا واستمر الوضع المالي للبنك قويا، حيث بلغ إجمالي الأصول ٣١٩٥,٥ مليون دينار بحريني (٨٤٩٨,٦ مليون دولار أمريكي) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، مقارنة بمبلغ ٣١٠١,٥ مليون دينار بحريني (٨٢٤٨,٨ مليون دولار أمريكي) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، بنسبة نمو ٣,٠٪.

ربح السنة

٧٠٠ مليون دينار بحريني

حقق البنك نتائج مالية قوية وربح صافي قياسي

إجمالي الأصول

٣١٩٥,٥ مليون دينار بحريني

شهد إجمالي الأصول مقارنة مع العام الماضي نمواً بنسبة ٣,٠٪

قم بمسح رمز الكود QR
لمشاهدة فيديو رئيس
مجلس الإدارة.





”شهدت أعمال البنك تزايداً ملموساً في دعم الاقتصاد المحلي، وتنوع خبراته لخدمة جميع قطاعات قاعدة زبائننا. كما ونجح البنك في عام ٢٠١٨ بزيادة إسهاماته في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة“.

الهبات والتبرعات

يتقدم مجلس الإدارة هذا العام بتوصية لتخصيص مبلغ ٣,٥ مليون دينار بحريني (٩,٣ مليون دولار أمريكي) لبرنامج الهبات والتبرعات، بما يمثل ٥% من صافي أرباح البنك لعام ٢٠١٨. إن مجموع المخصصات في إطار هذا البرنامج منذ بدايته في عام ١٩٨٠ يبلغ الآن ٤٩,٢ مليون دينار بحريني (١٣٠,٩ مليون دولار أمريكي).

حوكمة الشركات

يدرك مجلس الإدارة جيداً بأن التطبيق الأمثل لنظام حوكمة الشركات يعتبر عنصراً فعالاً لنجاح أي مؤسسة، وهو ملتزم بحماية مصالح كافة الأطراف ذوي العلاقة من خلال تطبيق سياسات حوكمة راسخة تتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير العالمية. وبناء على ذلك، فإن البنك قد طرح العديد من المبادرات بهدف الوفاء بمتطلبات واشتراطات نظام حوكمة الشركات الذي أصدرته وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ولائحة قوانين مصرف البحرين المركزي. ويتضمن قسم حوكمة الشركات في التقرير السنوي تقريراً تفصيلياً للالتزام البنك بهذا النظام. كما يتضمن التقرير أيضاً عدد الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ والتعاملات في أسهم البنك خلال العام من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والأشخاص المعتمدين والأطراف ذوي العلاقة.

وقد حرص مجلس الإدارة على تشجيع فريق العمل على مواصلة تنفيذ استراتيجيته الرقمية على جميع المستويات. وتأتي النتائج الأولى مشجعة في تحقيق هذه النقلة المحورية الهامة. وسوف نواصل دعم فريق الإدارة في جهوده الدؤوبة الرامية إلى تعزيز مكانة البنك والذي يعد الأطول خدمة محلياً على مستوى مملكة البحرين ليكون في طليعة السوق.

تم توضيح الوضع المالي وأداء البنك بالتفصيل في قسم الاستعراض المالي وقسم البيانات المالية من هذا التقرير السنوي.

المخصصات المقترحة

استناداً إلى النتائج المالية المذكورة أعلاه، فقد قرر مجلس الإدارة التقدم بتوصية إلى السادة المساهمين للموافقة على المخصصات التالية:

بالمليون دينار بحريني	
أرباح نقدية (٢٥%)	٣٥,١
أسهم منحة (١٠%)	١٤,٠
هبات وتبرعات	٣,٥
تحويل إلى الاحتياطي العام	٧,٠

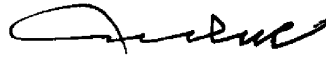
من المؤشرات المهمة ذات العلاقة هو النمو في متوسط القروض والسلفيات بنسبة ٨,٧% لتبلغ ١٢٧٢,٣ مليون دينار بحريني (٣٣٨٣,٨ مليون دولار أمريكي) مقارنة بمبلغ ١١٧١,٠ مليون دينار بحريني (٣١١٤,٤ مليون دولار أمريكي) في العام الماضي. ويملك البنك قاعدة رأسمالية قوية مع ملء رأس مال بلغت ٣٣,٨% (قبل المخصصات المقترحة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

إن النتائج المتميزة التي حققها البنك خلال ٢٠١٨ تحت إدارة فريق الإدارة الجديد تؤكد مدى سلامة القرار الذي اتخذته مجلس الإدارة بشأن ضمان مواكبة استراتيجية البنك للنمو المتزايد في صناعة الصيرفة، فضلاً عن تلبية متطلبات الزبائن الجديدة. وإنني أشعر على وجه الخصوص بالرضا التام عن التزايد الملموس لمساهمة بنك البحرين الوطني في دعم الاقتصاد المحلي، وتنوع خبراته لخدمة جميع قطاعات قاعدة زبائننا. وفي عام ٢٠١٨، نجح البنك في زيادة إسهاماته في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر إحدى الركائز الأساسية لاقتصادنا الوطني. كما شارك البنك كمنظم في مشاريع رئيسية في المملكة. إن الاستراتيجية الجديدة تتيح تعزيز مكانة البنك في السوق المحلية، وتزويد زبائنه بخدمات ذات جودة أعلى، فضلاً عن حلول تمويل جديدة مبتكرة.

شكر وتقدير

يسعدني بهذه المناسبة وبالأصالة عن نفسي وإخواني أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة منتسبي البنك ونياية عن السادة المساهمين أن أرفع خالص التقدير والامتنان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله، وإلى مقام صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله، وإلى مقام صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله، وإلى جميع الوزارات وإدارات المملكة وهيئاتها. وأخص بالشكر وزارة المالية والاقتصاد الوطني ومصرف البحرين المركزي على دعمهم الكريم ومساندتهم المستمرة للبنك. كما يتقدم مجلس الإدارة بخالص الشكر والتقدير إلى جميع زبائننا الكرام على استمرار دعمهم وحسن تعاونهم وثقتهم المستمرة في بنك البحرين الوطني، وإلى موظفي البنك على أدائهم المميز وتفانيهم في العمل، مما كان له عظيم الأثر فيما حققه البنك من إنجازات طيبة خلال العام الماضي، ونتقدم بالشكر والعرفان إلى سكرتير مجلس الإدارة الأخ ناصر محمد

ناصر بمناسبة تقاعده عن العمل مع البنك بعد خدمة استمرت لأكثر من ٤٧ عاماً عمل خلالها لمدة ١٥ عاماً سكرتيراً للمجلس متمنين له كل التوفيق. كما ونتطلع قدماً لتحقيق أداء قوي في عام ٢٠١٩، وسنوافيكم بما سيحققه البنك خلال العام من تقدم وإنجازات.



فاروق يوسف خليل المؤيد

رئيس مجلس الإدارة

٢٨ يناير ٢٠١٩

الإدارة التنفيذية

جان - كريستوف دوراند
الرئيس التنفيذي

انضم السيد جان-كريستوف دوراند إلى بنك البحرين الوطني في منصب الرئيس التنفيذي في ديسمبر ٢٠١٦، حيث أنصب تركيزه على تعزيز وزيادة دور البنك كمحرك لعجلة النمو الاقتصادي والتنموي. ويجلب السيد دوراند معه خبرة تزيد عن ٣٧ عاماً في مجال العمل المصرفي إقليمياً وعالمياً والتي اكتسبها من تولي عدة مناصب قيادية علياً بمؤسسات مصرفية عالمية ورائدة، أمضى منها ٣٠ عاماً في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقبل ذلك، أمضى ٢٠ عاماً في بنك بي إن بي باريس، إذ شغل منصب الرئيس التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وذلك في مجال الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وإدارة الأصول. يشغل السيد جان-كريستوف دوراند مناصب مصرفية عديدة في مجالس إدارات عدة مؤسسات وشركات محلياً وإقليمياً، فهو عضو مجلس إدارة شركة طيران الخليج، وعضو مجلس إدارة ونائب رئيس اللجنة التنفيذية ولجنة الهبات والتبرعات ولجنة التعيينات والمكافآت ولجنة حوكمة الشركات بشركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو) - نائب رئيس مجلس إدارة شركة أمنية بالاردن، ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF) ورئيس غرفة التجارة والصناعة الفرنسية بالبحرين. السيد دوراند حاصل على «مرتبة الشرف» من حكومة الجمهورية الفرنسية، وهو خريج كلية العلوم الاقتصادية والتجارية في باريس (ESSEC).

عبدالعزیز الأحمد

رئيس تنفيذي - الخدمات المصرفية للأفراد والشركات التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

انضم السيد عبدالعزیز إلى بنك البحرين الوطني في عام ١٩٧٤ ويمتلك ٤٤ عاماً من الخبرة المصرفية لدى البنك، حيث شغل منصبه الحالي منذ عام ٢٠١١. ويشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركات السيارات لكل من الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م.، وشركة التسهيلات للسيارات ش.م.و.، وشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م.، والبحرين، وشركة التسهيلات للتجارة العامة والسيارات ذ.م.م.، أربيل - كردستان، جمهورية العراق. السيد عبدالعزیز حاصل على شهادة الدبلوم التنفيذية من جامعة فيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

حسين الحسيني

رئيس تنفيذي - الخزينة وأسواق المال وإدارة الثروات

انضم السيد حسين الحسيني إلى بنك البحرين الوطني في عام ١٩٨٢ ويشغل منصبه الحالي منذ عام ٢٠١٧. ويمتلك ٣٦ عاماً من الخبرة المصرفية لدى البنك. ويشغل السيد حسين منصب نائب رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس لجنة الاستثمار لشركة الأوراق المالية والاستثمار (سيكو)، وعضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية لشركة استيراد الاستثمارية، ورئيس لجنة التعيينات والمكافآت لشركة استيراد الاستثمارية، وعضو مجلس أمناء جامعة بوليتكنك البحرين، وعضو مجلس حماية الودائع وحسابات الاستثمار المطلقة في مصرف البحرين المركزي. السيد حسين الحسيني حاصل على شهادة الماجستير في التسويق والإدارة من جامعة دي بول في الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة كونكورديا بكندا.

دانه بوجحي

رئيس تنفيذي - الموارد البشرية

انضمت السيدة دانه بوجحي إلى بنك البحرين الوطني عام ٢٠١٧، وذلك في منصب رئيس تنفيذي للموارد البشرية، حيث ينصب دورها بالبنك على القيام بتعزيز قاعدة المواهب بفعالية، والاستثمار في تدريب وتطوير الموظفين، وتعيين الموظفين والاحتفاظ بهم بشكل فعال من أجل دعم جهود البنك في تحقيق النمو والتنوع. تمتلك السيدة دانه بوجحي خبرة عملية تزيد عن ١٨ عاماً في العمل لدى مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين، وشركة ممتلكات البحرين القابضة، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني، والبنك الأهلي المتحد. بالإضافة إلى ذلك، فإن السيدة دانه عضو لجنة الموارد البشرية، ولجنة التعيينات بجمعية مصارف البحرين، وهي حاصلة على الشهادة التخصصية في التوظيف (CPP) من لندن، المملكة المتحدة، وشهادة البكالوريوس في الدراسات التجارية من جامعة كونكورديا، كندا.

إيان بلاكلو

رئيس تنفيذي - العمليات

انضم السيد بلاكلو إلى بنك البحرين الوطني في عام ٢٠١٧، جالياً معه خبرة دولية وتنفيذية تتجاوز ٣٠ عاماً ساهم خلالها في بناء وإدارة وتشغيل عمليات واسعة النطاق بمختلف المجالات، بما في ذلك قطاع البنوك والتكنولوجيا. وينصب تركيز السيد بلاكلو في المقام الأول على مساعدة البنك في تعزيز هياكله التنظيمية ونظامه الأساسي لتحسين قدرته التنافسية. ويشمل ذلك تحقيق قدر أكبر من الكفاءة وتبسيط العمليات عبر تحسين وتحديث الممارسات على جميع المستويات ومن خلال اعتماد ومواكبة أحدث التقنيات التكنولوجية.



حسين الحسيني

رئيس تنفيذي - الخزينة وأسواق المال وإدارة الثروات



عبدالعزیز الأحمد

رئيس تنفيذي - الخدمات المصرفية للأفراد والشركات التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



جان - كريستوف دوراند

الرئيس التنفيذي



هشام الكندي

رئيس تنفيذي - الشؤون المؤسسية والخدمات الاستثمارية



دانه بوجحي

رئيس تنفيذي - الموارد البشرية

سنة من الخبرة القانونية في شتى المجالات، بما في ذلك الخدمات المصرفية الاستثمارية للشركات، والتمويل الإسلامي، والتمويل الهيكلي، والأسواق المالية، والأسهم الخاصة، والتحقيقات التنظيمية وحل النزاعات. ويضطلع السيد كابي بمسؤولية التعامل مع كافة الأمور القانونية وتقديم الاستشارات القانونية للإدارة ومجلس الإدارة فيما يتعلق بكافة شؤون العمل. السيد كابي نائب رئيس هيئة المحامين في غرفة التجارة الدولية بالبحرين، غرفة الصناعة والتجارة، وعضو غرفة التجارة الدولية للتكريم وحل النزاعات في باريس، وعضو مجلس إدارة غرفة التجارة الدولية بالبحرين.

السيد كابي حاصل على ماجستير في القانون المصرفي والتمويل من كلية أوزجود للحقوق، جامعة يورك بكندا، وليسانس من كلية الحقوق في جامعة الحكمة في بيروت، لبنان، إضافة إلى العديد من الدراسات العليا.

هشام الكردي

رئيس تنفيذي - الشؤون المؤسسية والخدمات الاستثمارية

انضم السيد هشام بينك البحرين الوطني عام ٢٠١٧ في منصب الرئيس التنفيذي - الشؤون المؤسسية والخدمات الاستشارية، ويمتلك أكثر من ٢١ عاماً من الخبرة المحلية والدولية في أسواق المال وتطوير المؤسسات. وقد شغل السيد هشام منصب رئيس أسواق المال لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وكان عضواً في اللجنة التابعة لمجلس الأوساط وإفريقيا، وكان الدولي. السيد هشام حاصل على بكالوريوس في الهندسة في أنظمة التحكم من جامعة هاديرزفيلد، المملكة المتحدة.

إدانة، وبورصة البحرين، وشركة البحرين للمقاصة، وشركة البحرين لمواقف السيارات ش.م.ب، وحاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة مساتشوستس في أمهرست.

ريتشارد هكس

رئيس تنفيذي - التسويق

انضم السيد غارث إلى بنك البحرين الوطني في عام ٢٠١٦ ويمتلك خبرة تزيد عن ٣٠ عاماً في مجال العمل المصرفي ومجال التسويق، وذلك مع مصرف نات ويست، والمصرف الملكي الاسكتلندي، ومصرف اتش. أس. بي. سي، حيث كان يعمل كأحد أفراد فريق تسويق إقليمي بالمقر الرئيسي في لندن وشمل نطاق عمله مختلف أنشطة الأعمال والمناطق الجغرافية. السيد غارث متخصص في التسويق الرقمي، وتجربة الزبائن، والتحول الرقمي. كما يتولى قيادة فريق التسويق والاتصالات المسؤول عن تطوير هوية البنك ودعم أهداف أنشطة الأعمال عبر تفعيل الفعاليات التسويقية، وتوجيه برامج الرعاية، وإتباع إستراتيجية اتصالات وعلاقات عامة رفيعة المستوى. كما أنه معني بإيصال صوت العميل وتطلعاته لتكون في صميم مبادرات البنك مع تركيز متنام على القنوات الإلكترونية. السيد غارث عضو في معهد التسويق القانوني وحاصل على شهادة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في الاقتصاد من جامعة منتفورت بالمملكة المتحدة.

كابي الحكيم

المستشار القانوني العام وسكرتير الشركة

انضم السيد كابي الحكيم إلى بنك البحرين الوطني عام ٢٠١٧ في منصب المستشار القانوني وسكرتير الشركة. وقد عمل من قبل مع مجموعة جي إف إنش المالية وبنك بي إن بي باريسا، ويمتلك أكثر من ١٧

بروس ويد

رئيس تنفيذي - إدارة المخاطر

انضم السيد ويد بينك البحرين الوطني في عام ٢٠١٤، ويتمتع بخبرة تتجاوز ٣٥ عاماً في مجال العمل المصرفي لدى البنك السعودي الهولندي، وبنك الرياض، وسيتي بنك، ومجموعة بنك طوكيو. وهو رئيس لجنة إدارة المخاطر بجمعية مصارف البحرين. السيد ويد حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال وشهادة البكالوريوس في العلوم التطبيقية من جامعة كوينزلاند للتكنولوجيا بأستراليا، وشهادة الدبلوم في الأعمال من معهد التمويل التطبيقي والاستثمار والأوراق المالية بأستراليا. كما أنه زميل في المعهد الاستراتيجي لمدراء الشركات، وزميل في معهد الخدمات المالية في أستراليا، وعضو جمعية التمويل والخزينة المحدودة، ومهني قانوني أول للخزينة.

ياسر الشريفي

رئيس تنفيذي - الإستراتيجية

انضم السيد ياسر الشريفي إلى بنك البحرين الوطني في عام ٢٠١٧ في منصب رئيس تنفيذي - الإستراتيجية، حيث يتولى مسؤولية الابتكار، وتحديد وتطبيق الاستراتيجية، ومكتب إدارة المشاريع، وتطوير الأعمال، فضلاً عن إشرافه على عمليات فرعي البنك في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. عمل السيد الشريفي من قبل مع شركة الراجحي القابضة، وشركة أرنست أند يونغ، ويمتلك ٢٤ عاماً من الخبرة في مجال إدارة الاستثمارات المالية والدولية عبر دول مجلس التعاون الخليجي، وأوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية. وهو رئيس مجلس إدارة المجلس الإستشاري لخليج البحرين للتكنولوجيا المالية، ورئيس معهد البحرين للؤلؤ والأحجار الكريمة، وعضو مجلس إدارة شركة



ريتشارد هكس
رئيس تنفيذي - التسويق



ياسر الشريفي
رئيس تنفيذي - الإستراتيجية



بروس ويد
رئيس تنفيذي - إدارة المخاطر



إيان بلاكلو
رئيس تنفيذي - العمليات



كابي الحكيم
المستشار القانوني العام وسكرتير الشركة

”قد شهدت عمليات إعادة تنظيم وهيكله أعمالنا المختلفة تقدماً بخطوات واسعة، بمساندة ملموسة من مجموعات الدعم لتمهيد الطريق نحو تحقيق أهدافنا في توفير خدمات ومنتجات تساهم في تعزيز التجربة المصرفية لربائنا الكرام“.

جان- كريستوف دوراند
الرئيس التنفيذي

لقد كان ٢٠١٨ عاماً حاسماً بالنسبة لبنك البحرين الوطني بالتأكيد، ليس لتحقيقه نتائج قوية فحسب، بل لكونه أول عام كامل في رحلة تحول البنك نحوى مستوى جديد يواكب البيئة المصرفية سريعة التغير. نحن سعداء لتسجيل هذه النتائج القوية في ظل تحديات البيئة الاقتصادية ورغم التغييرات التي نمر بها. وتجب الإشارة إلى أن البنك قد حقق هذه النتائج الصافية غير المسبوقة من دون التفريط بإدارة المخاطر ومع تطبيق أطر أكثر متانة للرقابة وضبط العمليات. فقد شهدت عمليات إعادة تنظيم وهيكله أعمالنا المختلفة تقدماً بخطوات واسعة، بمساندة ملموسة من مجموعات الدعم لتمهيد الطريق نحو تحقيق أهدافنا في توفير خدمات ومنتجات تساهم في تعزيز التجربة المصرفية لربائنا الكرام.

للاشك أن زيادة الربح الصافي للبنك خلال عام ٢٠١٨ بنسبة ١٤,٨٪، وبالأوجه الأخص نمو الأرباح التشغيلية (قبل الدخل لمرة واحدة) بنسبة ١٠,٩٪ تعكس مبادرات تطوير الأعمال التي تبناها البنك مع

نمو الربح الصافي

١٤,٨٪

تم تحقيقه من دون التفريط بإدارة المخاطر

نمو الأرباح التشغيلية^١

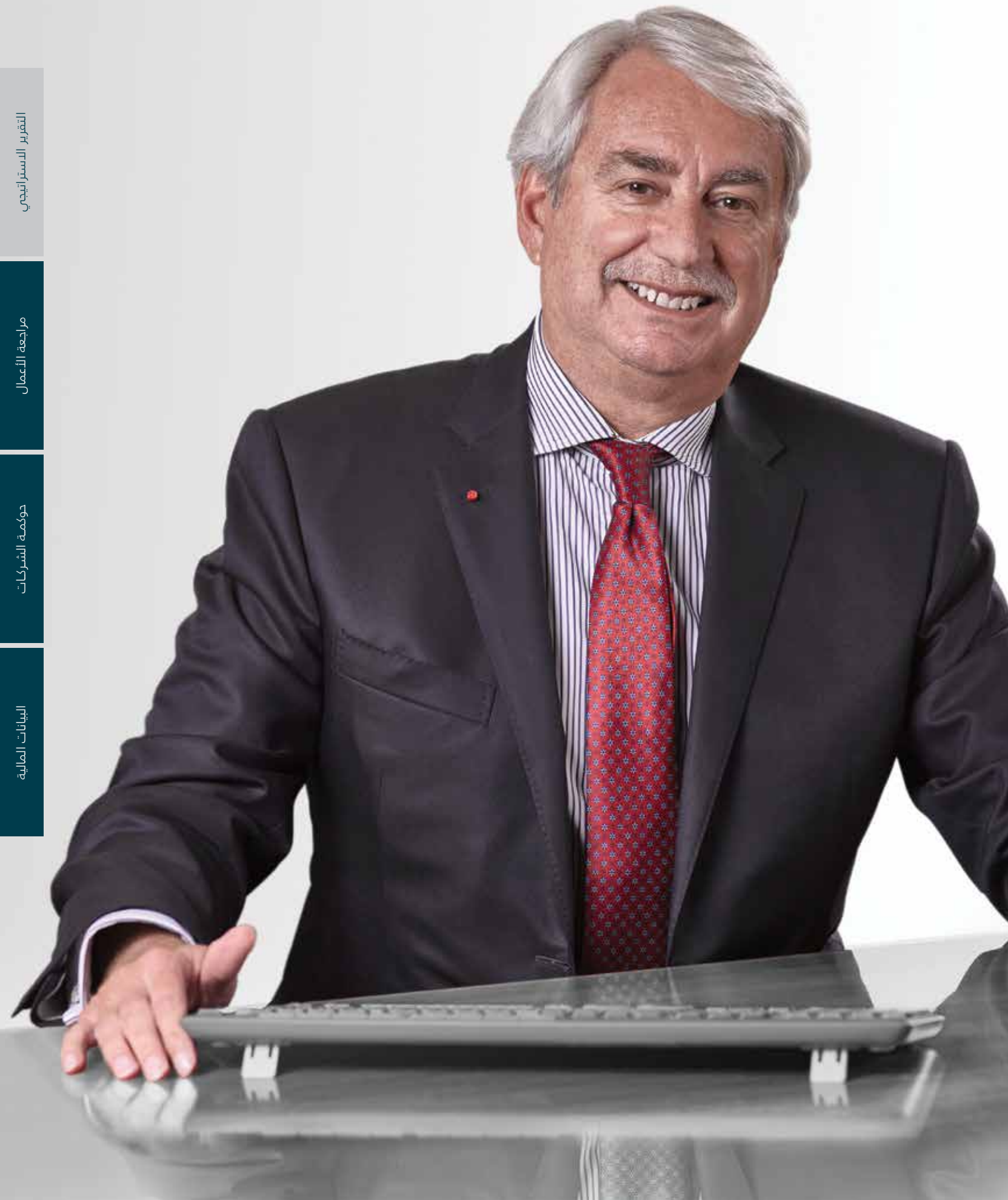
١٠,٩٪

تعكس نتائج مبادرات تطوير الأعمال التي قام بها البنك

^١(قبل الدخل لمرة واحدة)

قم بمسح رمز الكود QR
لمشاهدة فيديو الرئيس
التنفيذي.





تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

ببساطة تجهيز البنك بأحدث المنصات العصرية المؤهلة لتقديم منتجاتنا وخدماتنا المتنوعة بكل فعالية وسهولة، وبشكل مميز. وهذا يتطلب بنية تحتية داخلية قوية تتماشى مع معايير الصناعة والمتطلبات التنظيمية وفي نفس الوقت تكون قادرة على دعم مشاريع التطوير الحالية والمستمرة. وقد حققنا تقدماً كبيراً في بناء هذه المنصة خلال العام، مع توفير الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيقات الهاتف النقال والموقع الإلكتروني، وسنواصل مساعيها في هذا المجال. إن نجاح عملية تحول الزبائن إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية مازال مستمراً، وسيتم الإسراع في وتيرة التحول، حيث أن من شأن ذلك أن يساعد في الحد من وقت الانتظار المهدر من قبل الزبائن، ويتيح الفرصة لموظفي البنك في الفروع لخدمتهم بشكل أفضل. كما خضعت شبكة أجهزة الصراف الآلي لعملية تجديد وتوسع شاملة، لتحافظ على مكانتها باعتبارها الأكبر في مملكة البحرين.

تشكل كوادرن البشرية بالبنك محور نجاح أعمالنا ورؤيتنا للتحول. إن التزامنا المستمر بتطوير رأسمالتنا البشري، واستقطاب وجذب أفضل المهارات والكفاءات، وخلق قيادات مستقبلية من داخل البنك يعد من الأولويات الاستراتيجية للإدارة. وقد تم تحقيق نتائج باهرة وملحوظة في هذا

المتنامية. كما وأن بنك البحرين الوطني يعد ركيزة للقطاع المالي بالمملكة، ومن أولويات أهدافنا تعزيز هذه المكانة عبر توفير تشكيلة عريضة من الخدمات والحلول لخدمة جميع زبائن البنك بشكل أفضل بحيث نكون محل ثقتهم واختيارهم.

على جانب الأعمال، نحرص دائماً على التأكيد في كون زبائننا الحاليين والجدد هم محط مساعيها الاستراتيجية. كما ونحرص على التأكيد أيضاً على التزامنا القوي بتطوير الاقتصاد المحلي والذي لايزال أساس استراتيجيتنا، فلدى بنك البحرين الوطني دور مميز للاضطلاع به في هذا المجال. إن هذه التوجهات الاستراتيجية تظهر بوضوح في تعاملاتنا المتنامية مع الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يمثل نشاطها دعامة للاقتصاد بالمملكة، وفي دورنا المتزايد في مشاريع التمويل الاستراتيجية المحلية مثل الطاقة والنفط، وفي نشاطنا الأخير في المشاركة في سندات وصكوك حكومة مملكة البحرين وتقديم تسهيلات للاعبين الأساسيين في أسواق المال العالمية، وفي تطوير المنتجات والخدمات لزبائننا من الأفراد.

وفي عام ٢٠١٨، قام البنك في الشروع ببرنامج رقمنة لجعل تواصل ومعاملات الزبائن أكثر بساطة وفعالية. فالرقمنة بالنسبة لبنك البحرين الوطني تعني

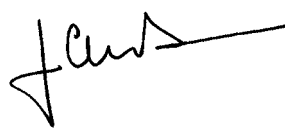
إدارته الحذرة للمصروفات والاستثمارات وتطبيق إطار عمل مرن وقوي للمخاطر يتماشى مع الاستراتيجية التي تم المصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة في عام ٢٠١٧. إن التغيير الحاصل في الأرباح التشغيلية يظهر تحسناً (قبل الدخل لمرة واحدة) بنسبة ١٠٪ مقارنة بنسبة ٥٪ على المدى البعيد. وعلى جانب الموقع المالي للبنك وقوته، استمر بنك البحرين الوطني في المحافظة على ميزانية عمومية قوية مع مستويات متميزة لملاءة رأس المال والسيولة، ليتبوا بذلك موقعه من بين الأفضل مقارنة مع المصارف المنافسة لنا إقليمياً.

على المستوى الداخلي، كانت ثقافة العمل والمنهجية المستنيرة من السمات الأساسية الملوسة لدى فرق عملنا والتي تضمن بدورها استدامة نشاطاتنا خلال مرحلة النمو هذه. وتحرص كل فرق خطوط الأعمال والدعم داخل البنك على خلق بنية تحتية راسخة تتماشى مع أفضل معايير القطاع والمتطلبات التنظيمية بحيث تكون قادرة كذلك على دعم مسيرة التطور المستمرة للبنك. وعلى وجه الخصوص، فإننا نسعى جاهدين إلى تعزيز ريادةتنا في الالتزام، والحوكمة، وإدارة المخاطر.

إن هذه التطورات الجديدة تتماشى مع رؤية مملكة البحرين ٢٠٣٠ واحتياجات الزبائن

”على المستوى الداخلي، كانت ثقافة العمل والمنهجية المستنيرة من السمات الأساسية الملوسة لدى فرق عملنا في عام ٢٠١٨ والتي تضمن بدورها استدامة نشاطاتنا خلال مرحلة النمو هذه“.

المحلية والإقليمية بشكل عام، ولكنني على ثقة بأن بنك البحرين الوطني في موقع يؤهله للاستفادة من نقاط قوته والمتمثلة في فريق عمله الجاد والمثابر، وسياسة المخاطر الحكيمة، وأهدافه المنشودة للتوسع وتقوية تواجهه في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولتطوير مجالات عمل جديدة بنجاح.



جان- كريستوف دوراند
الرئيس التنفيذي

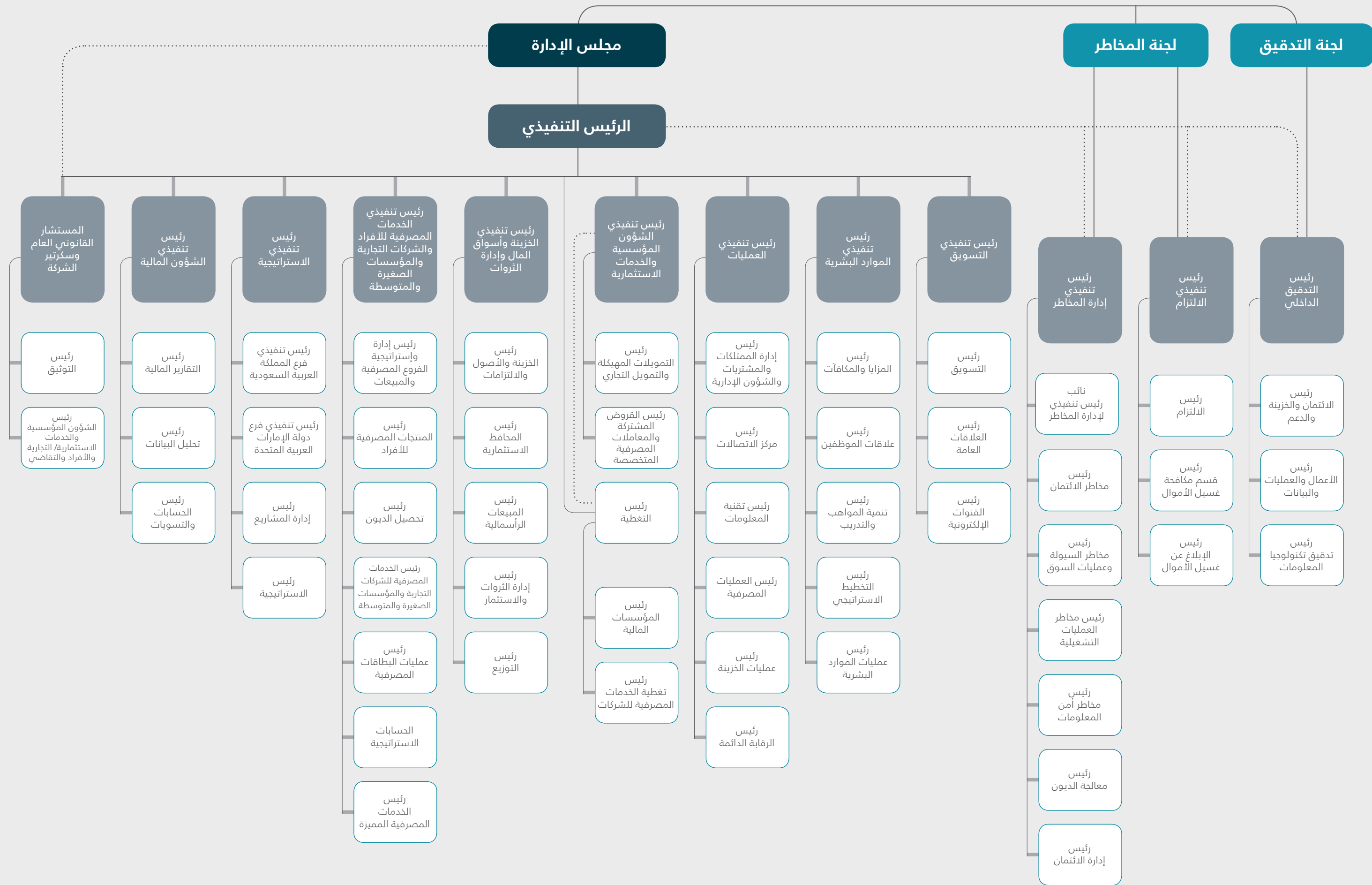
المجال، كما وأصبح بنك البحرين الوطني الوجهة المفضلة للقدرات والكفاءات البحرينية. وفي الوقت ذاته، تم تبادل المهارات والاستفادة من قدرات الإدارة العليا في البنك لضمان استمرارية الأعمال وتحفيز الأداء. وفي هذا الصدد، تم إعداد مجموعة متنوعة من البرامج التدريبية الشاملة والتي ساهمت في تمكين موظفينا، وضمان تعزيز أدائهم في مختلف دوائر البنك. كما وأن عدد الدورات التدريبية التي التحق بها الموظفون قد زادت من دورتين في العام للفرد الواحد إلى ستة دورات تدريبية. هذا وكانت معظم عمليات الاستقدام والتوظيف التي قمنا بها مؤخراً لصالح البحرينيين مما يؤكد على موقع البنك في المحافظة على أعلى مستويات البحرية في المملكة. ونحن نعتز بزيادة عدد الكوادر الماهرة عالية الكفاءة ضمن فريقنا خلال العام الماضي.

بالنيابة عن فريق الإدارة التنفيذية وباللصالة عن نفسي وعن جميع موظفي البنك، أود أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة الموقرين لتوجيهاتهم السديدة وتواجدهم الدائم ودعمهم المستمر طوال العام. إن العام القادم سوف يحمل في طياته الكثير من الأحداث المؤثرة على صناعة الصيرفة

شريك الوطني

تشكل كوادرنّا البشرية بالبنك محور نجاح أعمالنا ورؤيتنا للتحول. إن التزامنا المستمر بتطوير رأسمالنّا البشري، واستقطاب وجذب أفضل المهارات والكفاءات، وخلق قيادات مستقبلية من داخل البنك يعد من الأولويات الاستراتيجية للإدارة. وقد تم تحقيق نتائج باهرة وملحوظة في هذا المجال، كما وأصبح بنك البحرين الوطني الوجهة المفضلة للقدرات والكفاءات البحرينية. وفي الوقت ذاته، تم تبادل المهارات والاستفادة من قدرات الإدارة العليا في البنك لضمان استمرارية الأعمال وتحفيز الأداء. وفي هذا الصدد، تم إعداد مجموعة متنوعة من البرامج التدريبية الشاملة والتي ساهمت في تمكين موظفينا، وضمان تعزيز أدائهم في مختلف دوائر البنك. كما وأن عدد الدورات التدريبية التي التحق بها الموظفون قد زادت من دورتين في العام للفرد الواحد إلى ستة دورات تدريبية. هذا وكانت معظم عمليات الاستقدام والتوظيف التي قمنا بها مؤخراً لصالح البحرينيين مما يؤكد على موقع البنك في المحافظة على أعلى مستويات الخبرة في المملكة. ونحن نعتز بزيادة عدد الكوادر الماهرة عالية الكفاءة ضمن فريقنا خلال العام الماضي.

الهيكل التنظيمي



يساهم في سرعة وديناميكية عملية التحول الضرورية لمواصلة مسيرته نحو تحقيق الريادة في الصناعة. هذا ساعد بدوره على تعزيز مكانة بنك البحرين الوطني باعتباره صاحب العمل المفضل لهؤلاء المبدعين والراغبين في اكتشاف السبل التي تتيح إبراز مكانة هذا البنك كصرح وطني وداعم رئيسي للاقتصاد البحريني.

يفخر بنك البحرين الوطني بأن يكون مساهماً فعالاً وراعياً رسمياً لبرنامج توظيف طموح يهدف إلى تعزيز القوى العاملة في البنك من خلال تعيين موظفين بمتلازمة داون من المتخصصين والمؤهلين. وقد تم تطبيق هذا البرنامج في البنك خلال عام ٢٠١٨ وتضمن تدريب وإعداد الموظفين الجدد، فضلاً عن تقديم جلسات توعية تهدف إلى زيادة وعي الموظفين بمتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة.

بالإضافة إلى ذلك، تم توسيع نطاق مبادراتنا التدريبية الرامية إلى دعم زبائننا من ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تقديم تدريب على لغة الإشارة لجميع موظفي البنك المتعاملين مع الزبائن. وقد أسفر ذلك عن تعزيز قدرة جميع فروعنا على التعامل مع هؤلاء الزبائن وخدمتهم بسهولة وبالتالي تحسين مستوى الخدمات المقدمة لهم.

التنظيمية والالتزام (يشكل حوالي ٥٠٪ من جميع المبادرات التدريبية التي شارك فيها الموظفون خلال العام)، نؤمن بأن موظفينا مؤهلون للعمل في بيئة اليوم التي تتزايد تعقيداً وتطوراً. ومن بين المبادرات العديدة التي طرحها البنك دورة تدريبية عن العقوبات من ICT التي حصل بعدها ٥٦ من موظفي الالتزام على شهادة الجمعية الدولية للامتثال (ICA) في إدارة مخاطر العقوبات.

من ناحية أخرى، نؤمن إيماناً راسخاً بأن الابتكار والإبداع يمثل الورقة الرابحة في تحقيق الريادة فيما يتعلق بتقديم خدمات تركز على خدمة الزبائن، لذا نظم البنك برنامجاً تدريبياً تحت عنوان «تحقيق النجاح في عالم تنافسي» لجميع موظفي البنك لدعم هذا التوجه الإبداعي.

وفي إطار جهودنا الرامية إلى تعزيز التجربة العملية لموظفينا في أجواء آمنة، نظم بنك البحرين الوطني برنامجين محاكاة لجميع الموظفين العاملين في الخدمات المصرفية للأفراد والعمليات المصرفية في الفروع. وتوفر هذه الطريقة القائمة على المحاكاة فرصة تدريبية عملية للتعليم مع تعزيز القدرات بطريقة واقعية.

إننا نعتبر كل عضو من فريق عملنا هو مساهم قيم في هذه المؤسسة. وقد قام بنك البحرين الوطني، بدعم من تمكين، بمساعدة جميع موظفيه على اكتشاف مهاراتهم في الريادة والعمل على صقلها، وذلك بدءاً من الريادة الذاتية وصولاً إلى التأثير المؤسسي بما يساهم بدوره في تعزيز مكانة البنك في عالم اليوم. وقد تحقق ذلك في عام ٢٠١٨ من خلال مبادرة طرحها البنك في جميع دوائره صممت على حسب درجة التأثير الفردي في المؤسسة وتم تنفيذها طوال العام.

يعد بنك البحرين الوطني أحد الداعمين لريادة الأعمال، لذا يسعى جاهداً لتعزيز الإبداع وتحقيق النمو والتطور. ومن هذا المنطلق، حرص على غرس روح ومبادئ ريادة الأعمال داخل فلسفته للعمل، بما

تتولى دائرة الموارد البشرية وتنمية المواهب في بنك البحرين الوطني مسؤولية ضمان توافق الأهداف الاستراتيجية وأهداف العمل مع أهداف كل من الموظفين والإدارة والمساهمين، لتكون بمثابة استشاري لإدارة القضايا المرتبطة بالموارد البشرية، مع العمل في نفس الوقت لتحقيق صالح الموظفين وإحداث التغيير المطلوب. فمن خلال تفهم استراتيجيات بنك البحرين الوطني واحتياجاته، يصبح من السهل ترجمة المعرفة والدراية إلى إجراءات ذات قيمة مضافة وفق أسلوب عملي وفعال.

في بنك البحرين الوطني، لا يقتصر دورنا على الدراية العميقة والواسعة بالعمل، بل يمتد هذا الدور ليشمل تفهم الديناميكيات التي تتيح نجاح عملنا. ومن خلال بناء القدرات وبذل الجهود الدؤوبة تجاه خلق ثقافة مستدامة، نجح بنك البحرين الوطني في خلق هويته الجديدة.

وقد تم إرساء هذه الهوية من خلال الحرص التام على مواكبة التغيير والذي أسفر عن تعزيز القدرة على المبادرة بالتغيير والحفاظ على استدامته على مختلف المستويات سواء الفردية أو المؤسسية. ومع الأخذ في الاعتبار دورنا الفعال في دمج التغيير وتشجيع الابتكار في مجال الموارد البشرية، فإننا نقوم بتصميم وتقديم حلول مبتكرة تركز على ممارسات الموارد البشرية باستخدام البيانات المتخصصة لتحسين عملية اتخاذ القرار.

يعد النمو المستمر والتطور المستدام محور معتقداتنا. ولتعزيز مكانتنا كمؤسسة مالية رائدة في السوق المحلية، فضلاً عن ترسيخ إسهاماتنا على المستوى الإقليمي، يتعين إتاحة الفرصة لموظفينا لتحقيق تطلعاتهم ومواكبة النمو مع ديناميكيات الصناعة التي نعمل بها. مع أخذ ذلك في الاعتبار، حرصنا على أن يكون التدريب والتطوير وإدارة المواهب على قمة أولويات وأنشطة الموارد البشرية لعام ٢٠١٨. وفي ظل التركيز على التدريب الذي يهدف إلى التعريف بالأحكام



قم بمسح رمز الكود
QR لتحصيل تطبيق بنك
البحرين الوطني للهاتف
الانقال من متجر جوجل.



قم بمسح رمز الكود
QR لتحصيل تطبيق بنك
البحرين الوطني للهاتف
الانقال من متجر ابل.



رياض يوسف
مدير إدارة الثروات والاستثمارات



ندى حبش
مدير علاقات الزبائن - دائرة تغطية
الخدمات المصرفية للشركات

شريكك الوطني

تحسين التجربة الرقمية

إن تطوير القنوات المصرفية الرقمية يعد أساساً لمرتكزاتنا، بحيث نضيف من خلالها قيمة لربائنا ونيسر من معاملاتهم المصرفية التي يقومون بها كل يوم. وفي السنوات القادمة، سنستمر في تحديث ما نقدمه من خدمات عبر القنوات المصرفية لنمنح زبائننا ثقة أكبر لإتمام معاملاتهم في أي مكان في العالم.

المستخدمون المسجلون

+٤,٠٠٠

مراجعة الأعمال

ضمن مساعينا الدؤوبة إلى إثراء حياة الأجيال، وتماشياً مع جهودنا المتواصلة لتعزيز تجربة زبائننا، فإننا نسعى جاهدين إلى تطبيق أفضل الممارسات في كل جانب من جوانب أعمال البنك.



والدولية (STP)، والتحول من العمل الورقي إلى التصوير الإلكتروني لمعظم وثائق الزبائن.

الخدمات المصرفية للأفراد

ساهمت استراتيجيتنا المحورية «أقرب لكم» في تركيز مجهوداتنا بالخدمات المصرفية للأفراد على مدى عام ٢٠١٨. وقد واصلنا تعزيز بنيتنا الأساسية وتوسيع نطاق خدماتنا التقليدية، فضلاً عن الرقمية.

استمرت الخدمات المصرفية للأفراد في تعزيز قطاعاتها الأساسية وتنمية محفظة أصولها، على الرغم من المنافسة الحالية في السوق وضغوطات الأسعار. ولهذا الغرض تم وضع مقترح لتشكيلة منتجات وخدمات جديدة مصممة خصيصاً من أجل تلبية احتياجات الشرائح المختلفة من

يسعى برنامجنا الشامل لتحديث البنية التحتية إلى تحسين وتطوير كافة الأجهزة، وبدأنا في نقل بعض الأنظمة غير المرتبطة بالزبائن إلى التخزين السحابي، بما يتماشى مع رؤية مملكة البحرين في أن تكون مركزاً إقليمياً رائداً للمعلومات.

يخصص البنك استثمارات ملموسة للأنظمة المصرفية الأساسية لدعم فروعنا بما يساعد على خدمة الزبائن بشكل أفضل، فضلاً عن تعزيز إمكانيات خطوط أنشطة الأعمال على تفهم احتياجات زبائننا بما يوفر مستويات أعلى من الأمن والتحكم في بيانات الزبائن.

ومن أبرز المبادرات التي طرحها البنك خلال العام إطلاق تطبيقات روبوتيكس، ومبادرة المعالجة المباشرة للمدفوعات المحلية

يدرك بنك البحرين الوطني الدور المتزايد الذي تساهم به التكنولوجيا في توفير خدمات متميزة للزبائن. وقد بدأ البنك برنامجاً لمدة ثلاث سنوات للاستثمار في تقنية المعلومات يهدف إلى إحلال التكنولوجيا الحالية بأخرى أكثر تقدماً، والارتقاء بمستوى هذه الخدمات من خلال أنظمة أكثر كفاءة وأقل تعقيداً.

لتحقيق التحول الرقمي، أيقنا الحاجة إلى البدء من الداخل وبدأنا في نشر حلول الجيل الجديد لآتمة العمليات الداخلية والتوثيق.

لقد وضع البنك خطط لإعادة تصميم شبكة الفروع بحيث تكون مزودة بأجهزة الخدمة الذاتية بشكل أكبر، وتوظيف التكنولوجيا لإدارة طوابير الانتظار على وجه أفضل والتي ستقلل من وقت انتظار الزبائن.



لتسهيل استخدام القنوات البديلة، تم استحداث دور موظفي الاستقبال في فروع محددة بهدف تشجيع الزبائن على استخدامها مثل أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وعبر الهاتف المحمول. وسيستمر هذا الدور في التواجد / التوسع ليشمل شبكة فروعنا مستقبلاً.

ضمن جهودنا لتوفير تجربة مصرفية أكثر سهولة ويسراً في شبكة فروعنا، تم تطبيق نظام ذكي لإدارة طوابير الانتظار بهدف خفض وقت انتظار الزبائن في الفروع.

ليكون بنك البحرين الوطني قادراً على منح تسهيلات ائتمانية إلى قطاعات

ويقدم الطراز الجديد الذي يتم تنفيذه في المستقبل القريب تجربة مصرفية أفضل للأفراد، مع توفير أكشاك وفروع رقمية علاوة عن الفروع التقليدية لجعلها في متناول الزبون، ولتقديم تجربة جديدة ومميزة تضمن زيادة تدفق المبيعات.

إن العمل قائم على طرح أجهزة صراف آلي تفاعلية جديدة في فروع شبكتنا. ستوفر القائمة الواسعة بهذه الأجهزة إمكانية الوصول إلى الخدمات الآلية المتنوعة مثل عمليات الإيداع / السحب النقدية بحدود أعلى، وتحويل النقد، وإيداع الشيكات، ودفع فواتير الكهرباء والماء، وفتح حساب بشكل آلي، وتقديم طلبات القروض والبطاقات وغيرها من المنتجات والخدمات.

المجتمع البحريني، ومن المتوقع أن يتم تدشينها في المستقبل القريب.

في عام ٢٠١٨ تم تطوير استراتيجية التحول الرقمي والتي من شأنها أن تعيد صياغة مستقبل الخدمات المصرفية للأفراد من أجل أن يحتل بنك البحرين الوطني مكاناً رائداً في مجال الرقمنة على مستوى مملكة البحرين والمنطقة. وتتمحور هذه الاستراتيجية حول تحديث جميع القنوات الرقمية / التقليدية للبنك لتواكب آخر التطورات التكنولوجية وتلبي احتياجات قاعدة العملاء الحالية بالإضافة لشريحة جيل الألفية من المجتمع البحريني التي تنمو بشكل متزايد.

لقد انتهينا من تصميم فرع نموذجي جديد لتعزيز تواجد شبكة الفروع في المملكة.

البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتتركز المبادئ الأساسية للدائرة على تحقيق التميز في الخدمات والتركيز على الزبائن. وفي ظل خبرة واسعة تمتد للعديد من العقود في الأسواق الإقليمية والدولية، نجح فريق الشؤون المؤسسية والخدمات الاستثمارية في الاستفادة من مهاراتهم وخبراتهم لتطوير منتجات وخدمات جديدة. وقد ساهمت جهود الفريق في تسهيل وتعزيز تجربة الزبائن من خلال طرح نموذج عمل للتغطية يركز على تلبية احتياجات زبائننا.

نهدف إلى تعزيز التواصل مع الزبائن لنبقى الأقرب لهم، وضمان فهم احتياجاتهم. وسوف نواصل طرح المنتجات والخدمات التي ستساهم في تحقيق أهداف عملهم وتتماشى مع متطلبات السوق. وبينما أركز هدف الوحدة في عام ٢٠١٨ على إنشاء بنية تحتية قوية مع أنظمة وعمليات تشغيلية متميزة لدعم النمو المستدام، فإن الفريق نجح في التواصل مع كبار الزبائن في مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان. وقد أسفر ذلك عن قيام بنك البحرين الوطني بدور المنظم لإحدى أهم الصفقات الاستراتيجية العامة والمعاملات ذات القيمة العالية. وقد اكتسب خلالها سمعة مرموقة ومصداقية ملموسة انعكست في الحصول على فرص جديدة ومكانة أكبر.

في عام ٢٠١٨، قام البنك بتمويل قطاعات رئيسية في الاقتصاد الوطني والخليجي، من بينها الكهرباء والماء، والنفط والغاز، والرعاية الصحية، فضلاً عن المؤسسات المالية، والسياحة، ليكون المنظم الرئيسي لتمويلات مهيكلة وقروض مشتركة. كما حققنا تقدماً واضحاً في إعداد حلول تجارية ونقدية لقاعدة زبائننا المتزايدة.

يعتز البنك بالتقدم الملموس الذي حققته الشؤون المؤسسية والخدمات الاستثمارية في قطاعات الدين، وأسواق رأس المال، والتمويل المهيكل، والقروض المشتركة، والمعاملات المصرفية.

كما أعيد طرح الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للشركات في أبريل ٢٠١٨ مع خصائص معززة، تتيح للزبائن إنجاز معاملاتهم المصرفية وفق أعلى مستويات التطور، بما يساعد بدوره في الارتقاء بتجربتهم الرقمية. وقد نظمت الدائرة دورات تدريبية للموظفين، مع توعية الزبائن، والاستفادة من مقترحاتهم القيمة.

من ناحية أخرى، جاري العمل على تزويد الزبائن من الشركات التجارية بأجهزة الإيداع النقدي والتي سوف توفر الراحة للزبائن من خلال إمكانية الوصول الفوري للائتمان والإطلاع على الحساب في الوقت الفعلي. ووقع بنك البحرين الوطني شراكة مع إحدى الشركات الرائدة في توفير أجهزة إدارة النقد، وذلك لتوزيع أجهزة الإيداع النقدي في كبرى المحلات التجارية التي يتم فيها التعامل مع المبالغ النقدية الكبيرة، بحيث يتم القيد إلى حساب الزبون، ثم تحصيله من قبل شريكنا المالي.

تشتمل خطط الوحدة خلال عام ٢٠١٩ على مشروع عمل لتقسيم محفظة المنتجات لما تمثله هذه الخطوة في تحقيق النمو وخلق الخبرات في مختلف المجالات، بما يضمن التطور المهني من الداخل. وبالنظر إلى متطلبات سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتحديات التي تواجه هذه السوق، سوف يخصص البنك كفاءات ومهارات في هذا المجال لتلبية الاحتياجات الخاصة للزبائن في بيئة عمل تركز على الشفافية. كما سيتم تطوير معايير الإقراض للشركات على أساس القطاعات واحتياجاتهم.

تهدف الوحدة إلى زيادة الدخل الصافي في عام ٢٠١٩ من خلال توسعة أصولها ومطلوباتها.

الشؤون المؤسسية والخدمات الاستثمارية

تعد الشؤون المؤسسية والخدمات الاستثمارية تطوراً طبيعياً لفلسفة العمل في بنك البحرين الوطني. وقد تم تأسيس هذه الوحدة لتوفير حلول مصممة حسب الاحتياجات الخاصة لكبار الزبائن في مملكة

أعرض في مملكة البحرين، تم توسيع قائمة أصحاب الأعمال المعتمدة على أساس شروط محددة لتشمل المزيد من الشركات / المؤسسات متعددة الجنسيات في مملكة البحرين من أجل دعم الاقتصاد المحلي وتوسيع نطاق التعامل مع زبائننا.

واصلت شبكة أجهزة الصراف الآلي الخاصة بنا في خدمة زبائن البنك من خلال المميزات المعززة التي تم إدخالها عليها. وفي عام ٢٠١٨، استبدلنا أجهزة الصراف الآلي لدينا بطرازات جديدة ذات خصائص إضافية، وستستمر هذه العملية خلال عام ٢٠١٩. بالإضافة إلى ذلك، كان بنك البحرين الوطني أول بنك في مملكة البحرين يقوم باستخدام سيارة متنقلة تحمل جهازين للصراف الآلي والتي تتواجد في الفعاليات الرئيسية المقامة في المملكة.

من خلال العمل مع خبراء الصناعة، تمكنا من تحسين الخدمة المقدمة للزبائن عبر مركز الاتصال بكفاءة عالية، ومن ثم تجاوز معايير الخدمة المعمول بها طوال العام. وقد طرحنا خدمة آلية جديدة بقائمة خيارات أفضل، بالإضافة إلى طرح استطلاعات لآراء الزبائن من أجل قياس مدى رضاهم.

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تساهم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في دعم الاقتصاد المحلي من خلال شبكتها الموزعة في جميع أنحاء المملكة، خاصة في المناطق التجارية التي تمتاز بكثافة الطلب والنشاط التجاري في الأسواق.

خلال عام ٢٠١٨، طرح البنك العديد من المبادرات التي تهدف إلى أن نكون أقرب لزبائننا. وقد تبنت الدائرة هيكلًا تنظيميًا جديدًا يتمتع بتسلسل وظيفي واضح، وخطط تطوير طموحة، ومسارات مهنية للموظفين. وقد تم استحداث مكاتب وسطى لتلبية الاحتياجات اليومية للزبائن ومتابعتها، ومن ثم إتاحة الفرصة لمدراء علاقات الزبائن لتكريس أوقاتهم من أجل تنمية الأعمال.

نتوقع أن نشهد المزيد من التنوع والديناميكية في المحفظة الاستثمارية ذات الدخل الثابت. ونرى أن تطور هذه المحفظة يتطلب خطوط أعمال أخرى جديدة تضمن تحقيق النجاح الكلي للبنك.

في عام ٢٠١٨، نجح بنك البحرين الوطني في تعزيز مكانته الرائدة في سوق ما بين البنوك، والتعاون عن قرب مع البنوك المحلية والإقليمية لتلبية متطلبات الأدوات المالية المقيدة بالدينار البحريني. وفي سوق الصرف الأجنبي، يعد بنك البحرين الوطني مصرفاً رئيسياً في السوق المحلية، خاصة خلال فترات زيادة سعر الفائدة والأنشطة بالدينار البحريني. ومقارنة مع العام الماضي، نجح البنك في مضاعفة تدفقات الصرف الأجنبي ما بين البنوك.

وسوف يسعى البنك إلى تعزيز تعاونه مع نظرائه المحليين من خلال تزويدهم بحلول خزينة مصممة حسب احتياجاتهم، وهو ما من شأنه ترسيخ مكانته الرائدة باعتباره الوجهة المصرفية المفضلة في مملكة البحرين.

في إطار جهودنا الحثيثة الرامية إلى تحقيق شعار البنك «أقرب لكم» وتحويله إلى واقع، بدأت الوحدة رحلة التحول بعيدة المدى من حيث المنتجات والخدمات التي صممت خصيصاً لتلبية الاحتياجات المختلفة لربائنا الكرام. وبالإضافة إلى أنشطة الصرف الأجنبي التقليدية وتدفقات الإيداع يوفر الفريق الآن منتجات مشتقة ومهيكلية وحلولاً مطورة لربائنا تلبي احتياجات التحوط والمتطلبات الاستثمارية.

وتساهم الوحدة بدور هام في تحقيق الأهداف المصرفية الاستثمارية لبنك البحرين الوطني من خلال دعم أسواق رأس المال والقروض المشتركة في البنك عبر توزيع وتسويق سندات جديدة للمستثمرين.

قد بات حرصنا الشديد على الالتزام بمسيرة التحول وفق رؤية ٢٠٣٠ واضحاً في قيام البنك بتمويل أكبر قرض تسهيلات على الإطلاق في مملكة البحرين. كما تولى البنك دور المدير المشترك و/أو المنسق لثلاث صفقات دولية لأسواق رأس المال. ولتشك أن هذه الإنجازات من شأنها تعزيز مركز بنك البحرين الوطني في الوقت الحالي كجهة تمويل رائدة في مملكة البحرين، ومساهماً مرموقاً في دول الخليج.

من ناحية أخرى، ستظل السوق المحلية تمثل القاعدة الأساسية لأعمالنا، مع ضمان المساهمة بدور رائد في تنمية وتطوير اقتصادنا المحلي، ولكن مع الانطلاق إلى آفاق أوسع في المنطقة في ظل تواجد فعلي في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. وستساهم الشؤون المؤسسية والخدمات الاستثمارية بدور حيوي في الطريقة التي يتحول بها بنك البحرين الوطني، بما يضيف أبعاداً جديدة لمكاناتنا وأعمالنا المتطورة ذات القيمة العالية. وسوف نواصل خدمة زبائننا الحاليين وفق أعلى المستويات مع تمهيد الطريق لدخول أسواق ومعاملات جديدة من خلال منتجات مبتكرة وجديدة.

الخزينة وأسواق المال وإدارة الثروات

يعزى السبب وراء إتباع استراتيجية المحافظة على جزء كبير من المحفظة عند أسعار متغيرة إلى توجه الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة عدة مرات خلال عام ٢٠١٨. وهذا كان له تأثير بسيط على المحفظة، حيث ساهمت استراتيجية التحوط في تخفيف الأمر وتركيز التمويل طويل الأجل بشكل استراتيجي في بيئة تتسم بارتفاع أسعار الفائدة.

قد تم تطبيق استراتيجيات التوقيت في السوق للاستفادة من تذبذبات الأسعار، وتحقيق مكاسب رأسمالية طول العام. هذه الاستراتيجيات، إلى جانب ارتفاع صافي دخل الفوائد قد أسفر عن تحقيق عائدات فوق المتوسط للعام.



هيثم سيادي
رئيس إدارة الممتلكات والمشتريات
والشؤون الإدارية

رازي أمين
رئيس تقنية المعلومات

زيد جلالى
رئيس التمويلات المهيكلية
والتمويل التجاري

شريكك الوطني

تقديم خدمات متميزة

نحن ملتزمون بفهم زبائننا لنلبي
أهم ما يحتاجون إليه في كل مراحل
تجربتهم المصرفية.

الموظفون

الفروع

أجهزة الصراف الآلي

٧.٢

٢٦

٦٤

أحمد عبدالغني
رئيس القروض المشتركة
والمعاملات المصرفية المتخصصة

مرام بوعلي
رئيس تنمية المواهب والتدريب

استعراض الوضع المالي

الوضع العام

حقق البنك نتائج مالية قوية وصافي أرباح قياسية في عام ٢٠١٨، بما يمثل منعطفاً جديداً في مسيرة البنك. وقد نجح في تحقيق هذه النتائج بالرغم من الظروف الاقتصادية الخارجية الصعبة، والتحديات الاستثمارية الداخلية على مدار عام ٢٠١٨. وخلال العام، واصل البنك تركيزه على تحقيق المزيد من التنوع في محافظ أصوله ومطلوباته، وتعزيز الإيرادات الإجمالية من خلال إدارة أفضل للأصول والمطلوبات مع إتباع سياسة حذرة تجاه المخاطر تعد أساساً لأعمالنا. وقد أثمر ذلك عن تحقيق أرباح صافية بلغت ٧٠.٠ مليون دينار بحريني لعام ٢٠١٨، بما يمثل زيادة مضاعفة بنسبة ١٤,٨٪ مقارنة بنتائج العام السابق التي بلغت ٦١.٠ مليون دينار بحريني.

في نهاية عام ٢٠١٨، بلغ مجموع الميزانية العمومية ٣١٩٥,٥ مليون دينار بحريني مقارنة مع ٣١٠,٥ مليون دينار بحريني في نهاية العام المالي السابق. ويتمتع البنك بمحفظة أصول متنوعة، تمثل فيها القروض والسلفيات نسبة ٣٧,٢٪ من إجمالي الأصول، بينما تتكون باقي المحفظة من قاعدة سيولة جيدة، وتشتمل على سندات الخزينة التي تمثل ١٢,١٪ من إجمالي الأصول، وإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وتمثل ٨,١٪، بينما تمثل الأوراق المالية الاستثمارية نسبة ٣٥,٤٪. كما بلغت ودائع الزبائن ٢١٩,٦ مليون دينار بحريني، بما يمثل ٦٨,٦٪ من إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية، في حين تمثل أموال المساهمين ١٤,٩٪ من إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية.

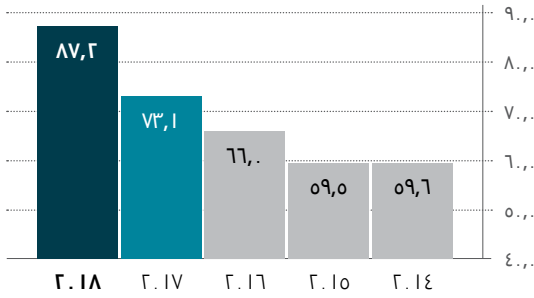
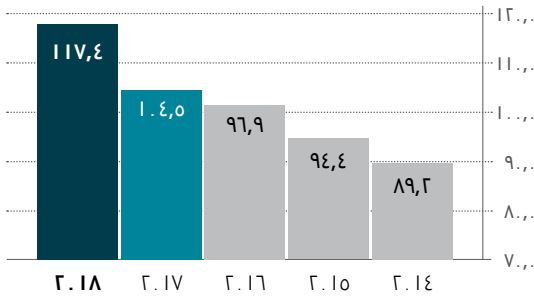
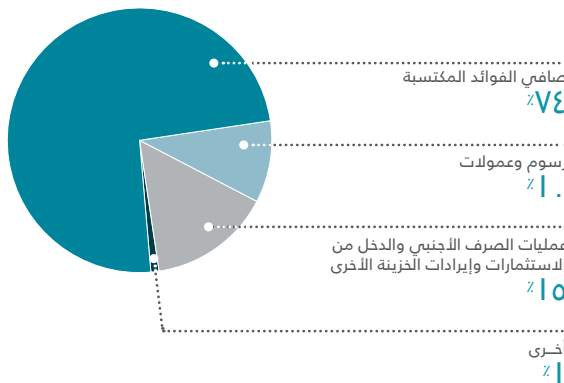
واصلت مؤشرات الأداء الأساسية مستواها القوي مقارنة بالبنوك الإقليمية والمعايير الدولية، مع تحقيق عائد على متوسط حقوق الملكية بلغ ١٥,٢٪ (٢٠١٧: ١٤,١٪)، وعائد على متوسط الأصول بلغ ٢,٢٪ (٢٠١٧: ٢,٠٪)، وتحسن عائد السهم الواحد من ٤٤ فلساً في عام ٢٠١٧ إلى ٥٠ فلساً في عام ٢٠١٨. كما بلغت نسبة التكلفة إلى الدخل ٣٥,٦٪ وهي تعد الأفضل مقارنة بالأسواق المحلية والإقليمية. وواصل البنك تحقيق معدل قوي ومستقر من ملاءة رأس المال عند ٣٣,٨٪ قبل المخصصات المقترحة وفقاً لقواعد بازل ٣ وإرشادات مصرف البحرين المركزي. ومازال البنك يحتفظ بمستويات سيولة جيدة مع قيام البنك بتوظيف الأموال في سوق ما بين البنوك طوال العام.

صافي الفوائد المكتسبة

بلغ صافي الفوائد المكتسبة ٨٧,٢ مليون دينار بحريني لعام ٢٠١٨، مقارنة مع ٧٣,١ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧، بما يعكس زيادة قوية بنسبة ١٩,٣٪. وترجع هذه الزيادة في نمو المستويات الإيجابية ومقاييس المعدل ضمن محفظة القروض والسلفيات بسبب الإدارة الداخلية النشطة والفعالة. وبناء عليه، تحسنت نسبة صافي الدخل إلى الأصول المدرة للدخل لتصل إلى ٢,٩٪ في عام ٢٠١٨ مقارنة بنسبة ٢,٥٪ في عام ٢٠١٧.

الإيرادات الأخرى

بلغ مجموع الإيرادات الأخرى للعام ٣,٢ مليون دينار بحريني مع استبعاد الدخل الاستثنائي البالغ ٣,٣ مليون

صافي الفوائد المكتسبة
(بملايين الدنانير البحرينية)مجموع الدخل التشغيلي
(بملايين الدنانير البحرينية)مكونات مجموع الدخل
(نسبة مئوية)

وواصل البنك بنجاح جذب ودائع الزبائن مدعوماً بوعد العلامة التجارية «أقرب لكم» التي تنطوي على منتجات راقية، وخدمات متميزة، إضافة إلى مركز البنك الرائد في السوق المحلية. كما يحظى البنك بمكانة راسخة باعتباره مؤسسة وطنية مرموقة تملك تاريخاً عريقاً وتتمتع بمستوى عالٍ من الأمن والثقة والتميز مقارنة بأي مؤسسة مالية في مملكة البحرين.

من ناحية أخرى، بلغت السلفيات بموجب اتفاقيات إعادة الشراء والمبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية ٤٨٥,٣ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، مقارنة بمبلغ ٤٥١,٨ مليون دينار بحريني في نهاية ٢٠١٧. وما تزال ودائع الزبائن تمثل مصدراً رئيسياً للتمويل، حيث بلغت نسبة ودائع الزبائن إلى مجموع المطلوبات ٨٠,٥٪ في نهاية العام والتي تمثل تمويل بنسبة ٩٤,٣٪ من مجموع محافظ القروض والاستثمارات.

قوة رأس المال

بلغت حقوق الملكية، بما في ذلك المخصصات المقترحة والمنعكسة في الميزانية ٤٧٥,٨ مليون دينار بحريني في نهاية العام، مقارنة بمبلغ ٤٤٧,٩ مليون دينار بحريني في نهاية العام المالي المنصرم. وفي نهاية العام، مثلت حقوق الملكية نسبة ١٤,٩٪ من مجموع الأصول. وبلغت نسبة ملاءة رأس المال ٣٣,٨٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وبلغت نسبة الفئة الأولى من رأس المال ٣٢,٨٪ قبل المخصصات المقترحة. وقد تم احتساب النسبتين وفقاً لتوجيهات بازل ٣ ولوائح وأحكام مصرف البحرين المركزي. وتتجاوز نسبة ملاءة رأس مال البنك كل من متطلبات لجنة بازل، والحد الأدنى لملاءة رأس المال الذي حدده مصرف البحرين المركزي عند ١٢,٥٪. ومن بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في المحافظة على نسبة عالية من ملاءة رأس المال هي القاعدة القوية لرأس المال والممارسات الحذرة لإدارة المخاطر، فضلاً عن المخاطر المنخفضة للالتزامات المدرجة وغير المدرجة في الميزانية العمومية والتي تتضمن نسبة كبيرة من التسهيلات مثل التسهيلات الموزونة المنخفضة مثل التسهيلات السيادية ومؤسسات القطاع العام والبنوك والمؤسسات المالية. ويتضمن الإيضاح رقم ٤١ حول البيانات المالية والإفصاحات عن إدارة المخاطر ورأس المال المزيد من التفاصيل عن قوة رأس المال.

بحريني في عام ٢٠١٧. ويتضمن الإيضاح رقم ٢ حول البيانات المالية تفصيلاً أكثر لتأثير التغيير المحاسبي.

يتم تصنيف القروض في حالة انخفاض القيمة باعتبارها جزءاً من المحفظة المتعثرة. وبناءً على لوائح مصرف البحرين المركزي، فإن مثل هذه الأصول تبقى بدون تصنيف كقروض متعثرة لمدة عام واحد حتى بعد أن يصبح التمويل غير متعثر. بلغت محفظة القروض المتعثرة ٤٧,٨ مليون دينار بحريني في نهاية ٢٠١٨ (باستثناء فترة تعافي الأصول)، مقارنة مع ٨٧,٨ مليون دينار بحريني في نهاية ٢٠١٧.

ويتضمن الإيضاح رقم ٧ حول البيانات المالية تفصيلاً عن القروض المتعثرة والمخصصات والحركة خلال العام.

الأصول

بلغ مجموع الأصول ٣١٩٥,٥ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، مقارنة بمبلغ ٣١١,٥ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. وبلغ إجمالي الأصول المدرة للدخل ٣٠٢,٧ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بمبلغ ٢٩٣٩,٧ مليون دينار بحريني في العام السابق. ويتمتع البنك بمحفظة أصول جيدة التنوع، حيث تمثل القروض والسلفيات ٣٧,٢٪ من إجمالي الأصول، بينما تمثل سندات الخزينة ١٢,١٪. وبلغت نسبة الإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ٨,١٪، ومثلت الأوراق الاستثمارية ٣٥,٤٪ من إجمالي الأصول.

وتمتاز محفظة قروض البنك بتنوعها الجيد مع زيادة تواجد البنك في السوق المحلية عبر علاقات عمل واسعة النطاق في مملكة البحرين والمنطقة.

وفي نهاية العام، بلغت محفظة استثمارات البنك ١١٣٢,٢ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ١.٦٧,٣ مليون دينار بحريني)، وتتكون من سندات الدين بشكل رئيسي. ويتكون الجزء الأكبر من سندات الدين من سندات وصكوك إسلامية لحكومة مملكة البحرين.

ويقدم الإيضاح ٢٩ حول البيانات المالية تفصيلاً عن مجموع الموجودات حسب التوزيع الجغرافي والقطاعي.

المطلوبات

بلغت ودائع الزبائن في نهاية العام ٢١٩٠,٦ مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ ٢١٦٥,٢ مليون دينار بحريني في نهاية ٢٠١٧.

دينار بحريني المسجل في عام ٢٠١٧ ارتفع الدخل الآخر بنسبة ٧,٥٪ مقارنة بمبلغ ٣١,٤ مليون دينار بحريني في العام السابق. وتمثل هذه الزيادة بناءً على ذلك تحسناً في الأنشطة الأساسية للبنك أكثر مما هي عبارة عن تحقيق إيرادات استثنائية أو لمرة واحدة. وتمشياً مع استراتيجية تنويع الأعمال، فقد كانت رسوم الأنشطة الأساسية للبنك تمثل ربع إجمالي الإيرادات. ويتضمن الإيضاح رقم ٢٤ من البيانات المالية تفصيلاً للإيرادات الأخرى مقارنة بالعام السابق.

مصرفوات التشغيل

بلغت مصرفوات التشغيل ٤١,٨ مليون دينار بحريني بما يمثل زيادة بنسبة ٢٦,٧٪ في العام الماضي، وبما يعكس الاستثمار في الموارد البشرية والعمليات والبنية التحتية الرقمية للزمانة لتعزيز القوة التنافسية للبنك ليكون أقرب إلى الزبائن سواء داخل مملكة البحرين أو في المنطقة. وبالرغم من تكلفة الاستثمارات الاستراتيجية التي سوف تساعد في خفض مصرفوات المستقبلية أو المساهمة في زيادة فرص العائد المستقبلية، فإن معدل تكلفة البنك إلى الدخل واصل الانخفاض عند مستوى ٣٥,٦٪.

المخصصات

يمثل ٢٠١٨ العام الأول لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٩ على الأدوات المالية. وقد ركز المعيار الدولي الجديد الذي يتبع أنظمة ولوائح مصرف البحرين المركزي على تعديل المعالجة المحاسبية للأصول والمطلوبات المالية، ويوفر إطار عمل جديد لتقييم كفاءة مخصصات انخفاض القيمة للأصول المالية، بما في ذلك القروض والسلفيات والتسهيلات خارج الميزانية. ويتواصل تحديد مخصصات مخاطر الائتمان بناءً على القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية وذلك كلاً على حدة. كما يتم الآن قياس مقدار الانخفاض في القيمة على المحفظة الأوسع من الأصول المالية غير المحددة بشكل فردي باعتبارها منخفضة القيمة، على أساس حسابات ذات نظرة مستقبلية، وعلى أساس تقديرات متنوعة. وتشمل هذه التقديرات تصنيفات المخاطر الداخلية، ومعدلات التعثر المسبوقة التي تم ضبطها على أساس عدد من التوقعات والتصورات المستقبلية، فضلاً عن درجة الخسائر في حالات التعثر، وتغير التصنيفات. وعلى ضوء التقييم المستمر لمطلوبات المخصصات، فقد قام البنك بتحديد مخصص بقيمة ٥,٦ مليون دينار بحريني لتغطية الانخفاض خلال العام مقارنة بمبلغ ١,٥ مليون دينار

إدارة المخاطر

تم تعزيز إدارة المخاطر بشكل كبير في ٢٠١٨. وخلال العام، قمنا بتشكيل فريق قوي من البحرينيين من رؤساء الإدارات لمخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل. ومع هذه التعيينات الأخيرة، اكتسبنا ثروة من المعرفة والخبرة.

استمر القطاع المصرفي والمالي في تنامي من حيث الصعوبات والتعقيدات مع التغييرات المستمرة على صعيد البيئة الرقابية وبيئة العمل العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التطورات في تكنولوجيا المعلومات فرضت معها تحديات وفرص جديدة للمصارف. ومع بيئة العمل المتغيرة، فإن هنالك احتياج متنامي للاستمرار بتقوية أطر العمل وتعزيز الرقابة. وعلى مدى السنوات الماضية، قام بنك البحرين الوطني بتطوير إدارة المخاطر لتكون إحدى كفاءاته الأساسية وليمكنه من إبقاء موقعه لمواجهة التحديات بشكل جيد. ويتم تقييم المخاطر بالنسبة لتأثيراتها على الدخل وقيمة الأصول. بذلك ينعكس تقييمنا للآثار المحتملة على نشاطات أعمالنا كنتيجة للتغيرات في الوضع السياسي والبيئة الاقتصادية وأوضاع السوق والوضع الائتماني لزبائننا. وقد تميزت إدارة المخاطر في بنك البحرين الوطني بكونها دائماً حذرة ومستبقة الأحداث وذلك بهدف تحقيق التوازن الأمثل بين حجم المخاطر والعوائد المتوقعة.

تنحصر السلطة في إدارة المخاطر في البنك لدى مجلس الإدارة ولجنة المخاطر التابعة للمجلس والتي تم تشكيلها لتقديم صورة شاملة والمشورة لأعضاء المجلس. ويقوم المجلس بوضع السياسات الخاصة بمخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق ومخاطر أمن المعلومات ووضع الإرشادات التشغيلية الملائمة بالاستناد إلى التوصيات التي تقدمها الإدارة التنفيذية بالبنك. ويتم تفويض الصلاحيات حسب الهيكل التنظيمي بناءً على المبالغ ونوعية الخطر والضمانات المتوفرة للبنك. بالإضافة إلى ذلك، شكل البنك لجنة إدارة مخاطر التشغيل، ولجنة الأصول والمطلوبات، ولجنة أمن المعلومات للبت في جوانب المخاطر المختلفة.

تعتبر دائرة التدقيق الداخلي في البنك جزءاً لا يتجزأ من نظام إدارة المخاطر الذي يتبعه البنك. وتلعب هذه الدائرة دوراً هاماً في تقييم الاستقلالية والفعالية بشكل عام لإدارة المخاطر في البنك. وتتم مراجعة مرحلية لمخاطر الأصول من قبل الدائرة للتأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات والشروط المقررة، ومراجعة نوعية الأصول وإبراز الجوانب التي تدعو للقلق حتى يتم اتخاذ الإجراء التصحيحي في الوقت المناسب.

هذا وتضم عملية إدارة المخاطر مختلف جوانب المخاطر وهي كما يلي:

مخاطر الائتمان

يسعى البنك جاهداً إلى إدارة مخاطره، بما يضمن حماية أعماله وضمان تطورها.

يتبع البنك إجراءات وسياسات ثابتة للمخاطر منذ تأسيسه، بما يساعد على حماية أموال الزبائن، ودعم الاقتصاد الوطني. ويعمل فريق إدارة مخاطر الائتمان بحذر ودقة بالغة لضمان تحقيق التوافق بين قدرتنا على تحمل مخاطر الائتمان ورؤيتنا وفق استراتيجية البنك الجديدة.

في ظل الضغوط التنظيمية والسوقية التي تدفع القطاع إلى فرض المزيد من الرقابة على المخاطر وضمان الاستخدام الواعي لرأس المال، يواصل فريق العمل مراجعة محفظة منتجاته بدقة شديدة لتقييم زبائنه والقطاعات التي قد تتعرض لضغوط، مع الاستعداد التام لمواجهة التحديات من خلال خطط تصحيحية لإدارة المخاطر إذا لزم الأمر.

يضمن نظام التصنيف الداخلي والمراجعة تحديد أي خلل يطرأ على مخاطر الائتمان وضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. وتعتمد التصنيفات الداخلية للبنك على مقياس من ستة عشر درجة يأخذ بعين الاعتبار القوة المالية للمقترض بالإضافة إلى الجوانب النوعية وذلك بهدف الحصول على صورة متكاملة لتحديد مدى احتمال تعثر المقترض وعدم الوفاء بالتزاماته. وتتم مراجعة تصنيفات المخاطر المخصصة لكل مقترض على أساس سنوي على الأقل. وتساعد عملية المتابعة المنتظمة

لمحفظة البنك على التخارج من الحسابات التي تشهد تدهوراً في مستوى المخاطر.

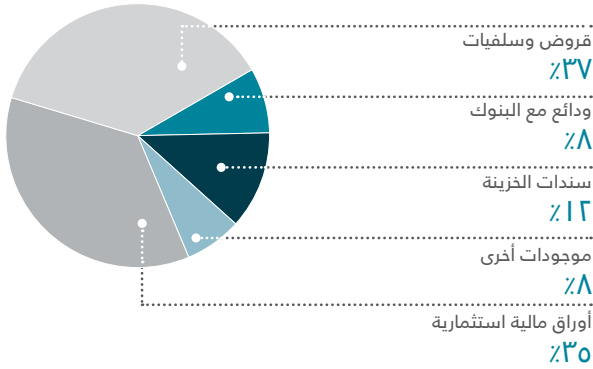
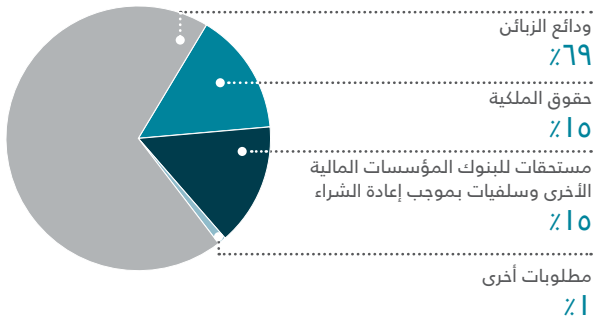
يتبع البنك معايير صارمة في وضع الحدود الائتمانية للدول والمؤسسات المالية الدولية، كما يقوم بتطبيق إجراءات حذرة للتحكم في نشاطاته الاستثمارية. ولا يتم فقط إجراء تقييم منتظم للحكم على الملاءة الائتمانية للزبون فحسب، بل تتم كذلك إجراء عملية مراقبة يومية للتطورات المالية على الصعيد العالمي وهو ما يضمن تحديد الأحداث التي من شأنها التأثير على مخاطر البنك إبان وقوعها.

لدى البنك عدة أنظمة وإجراءات للتنبيه عن حالات تعثر بأحد الحسابات. ويتم إتباع عملية تصنيف صارمة بالنسبة لجميع الحسابات المتعثرة. ويستخدم البنك معايير خاصة بوضع المخصصات ومتابعة القروض غير منتظمة السداد.

المخاطر القانونية

تقوم دائرة الشؤون القانونية بإدارة وتقليل المخاطر القانونية التي يواجهها البنك من خلال المراجعة والمشورة الفورية حول مستندات المعاملات والمراجعة المنتظمة للمستندات، للتأكد من حماية مصالح البنك وتقديم المشورة لكافة أقسام البنك والتفاوض مع أطراف التعامل/ المحامين والإطلاع بشكل مستمر على آخر التطورات في مجال المعاملات المصرفية المحلية والدولية وقوانين الشركات والقوانين والأنظمة الأخرى واتخاذ الإجراء التصحيحي عندما يكون نشاط عمل البنك عرضة للتأثر.

تضمن الخبرة الداخلية بشكل مستقل تحقيق الأهداف المذكورة بشكل مناسب. وبالإضافة إلى ذلك، يستخدم البنك مكاتب ومحامين ذات سمعة دولية وذلك لتقديم المشورة له حول الأمور المتعلقة بالقوانين الأجنبية والمحلية وتمثيل البنك في القضايا والدعاوى القانونية أمام السلطات القانونية الأجنبية والمحلية وذلك عندما تكون هناك حاجة لهذا التمثيل.

مكونات الموجودات
(نسبة مئوية)مكونات مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
(نسبة مئوية)

مخاطر السيولة ومخاطر السوق

تعرف مخاطر السيولة بعدم قدرة بنك ما على الوفاء بجميع الالتزامات المالية نتيجة عدم التوافق بين استحقاقات الموجودات والمطلوبات. وتضمن إدارة مخاطر السيولة توفر الأموال في جميع الأوقات من أجل الوفاء باحتياجات البنك الخاصة بالتمويل.

تحدد إدارة الأصول والمطلوبات مختلف معايير السيولة التي يجب الالتزام بها، مثل الحد الأدنى من الأصول السائلة وحدود الفجوات ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، إلخ.

لقد جاءت مقدرة البنك في المحافظة على معدلات عالية من السيولة نتيجة لنجاحه المستمر في الاحتفاظ بقاعدة عريضة من ودائع الزبائن، وساعدت إستراتيجية البنك في ضمان التوازن بين الودائع تحت الطلب والودائع الثابتة.

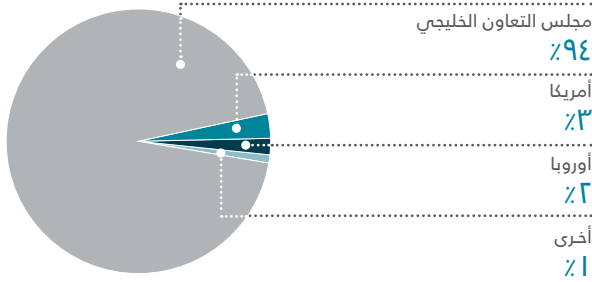
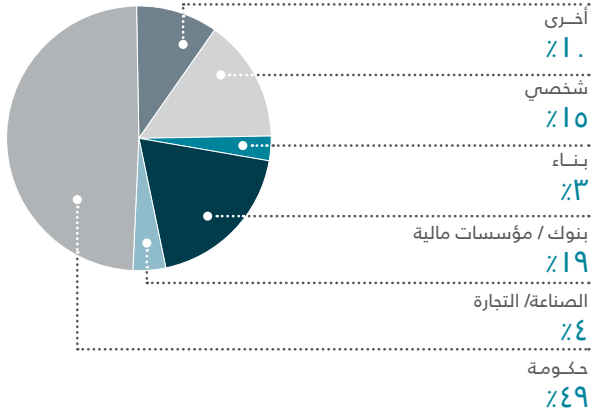
ولهذا فإن هدف البنك هو تحقيق الاستقرار في نمو الإيرادات من خلال الإدارة النشطة لأصوله ومطلوباته وفي نفس الوقت الذي يعد نفسه وبشكل انتقائي للاستفادة من التغيرات قصيرة الأجل على مستويات أسعار الفائدة.

يتولى رئيس وحدة الخزينة وإدارة الأصول والالتزامات المسؤولية الأساسية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. وتعد تقارير خاصة عن الأوضاع والمخاطر يتم مراجعتها من قبل المسؤولين بالبنك. كما يتم تعديل الأوضاع إن تطلب الأمر ذلك. وتقوم لجنة الأصول والمطلوبات وبشكل منتظم بمراجعة أسعار الفائدة وأثرها على الإيرادات، ويتم اتخاذ القرارات الإستراتيجية بهدف الاستمرار في تحقيق فوائد ثابتة وقوية.

تعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر التي تتعرض لها قيمة محفظة المتاجرة نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة، أسعار صرف العملات الأجنبية، أسعار السلع، وأسعار الأسهم. وتخضع أنشطة البنك الخاصة بالمتاجرة في الأدوات المالية لسياسات محافظة والتزام صارم بإجراءات الرقابة والحدود والفصل الدقيق والتام بين واجبات المكاتب الأمامية والخلفية وتقديم تقارير منتظمة عن أوضاع البنك والقيام بالمراجعة المستقلة لجميع إجراءات الرقابة والحدود والاختبار الدقيق والصارم لأنظمة الأسعار والمتاجرة وإدارة المخاطر.

يتم وضع قيود على أساس سنوي وتتم مراجعتها بشكل منتظم. وتعتبر النوعية والتصنيف الائتماني من المعايير الأساسية لاختبار أدوات المتاجرة.

إدارة المخاطر (تتمة)

التوزيع الجغرافي للموجودات
(نسبة مئوية)التوزيع القطاعي للموجودات
(نسبة مئوية)

يستخدم بنك البحرين الوطني الطريقة الموحدة لاحتساب مخاطر السوق. وبموجب هذه الطريقة يتم احتساب رأس المال المطلوب الاحتفاظ به لمواجهة مختلف عوامل الخطر التي تؤثر على محفظة المتاجرة ومراكز العملات المتاحة بالبنك. إن متطلبات رأس المال الخاصة بكل من مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر صرف العملات الأجنبية، ومخاطر الأسهم، ومخاطر أسعار السلع، ومخاطر خيارات الأسهم يتم احتسابها بشكل منفصل ومن ثم تحصيل مجموعها للوصول إلى مجموع متطلبات رأس مال مخاطر السوق الخاص بالبنك.

مخاطر التشغيل

تُعرف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر عدم تحقيق استراتيجيتنا أو أهدافنا الناجمة عن عدم كفاءة في العمليات الداخلية أو تعثرها أو عن الأخطاء البشرية أو نتيجة خلل في الأنظمة أو نتيجة أحداث خارجية. وتنشأ مخاطر التشغيل من العمليات اليومية أو الأحداث الخارجية المتعلقة بكافة جوانب أعمالنا.

إن مخاطر التشغيل:

- تقاس باستخدام عملية تقييم المخاطر والرقابة والتي تساعد على تقييم مستوى المخاطر وفعالية الرقابة وتقاس لإدارة رأس المال باستخدام الخسائر الأحداث المرتبطة بمخاطر.
- يتم متابعتها باستخدام مؤشرات المخاطر وغيرها من أدوات الرقابة الداخلية.
- تدار من قبل مدراء الأعمال الذين يقومون بتحديد وتقييم المخاطر، وتطبيق وسائل الرقابة لإدارتها، ومتابعة فعالية هذه الوسائل باستخدام إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل.

إن الهدف من إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل الذي يطبقه البنك هو إدارة مخاطر التشغيل ومراقبتها بطريقة مناسبة ضمن المستويات المستهدفة لمخاطر التشغيل التي تتناسب مع قدرة البنك على تحمل المخاطر.

ويضم البنك دائرة متخصصة في إدارة مخاطر التشغيل ضمن قسم مخاطر المجموعة. وتكون الدائرة مسؤولة عن دمج إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل في أعمال البنك وضمان الالتزام بالسياسات والعمليات ذات الصلة على خطوطها الأولى والثانية. وتقدم هذه الدائرة الدعم لرئيس دائرة المخاطر ولجنة إدارة مخاطر التشغيل والتي تجتمع شهرياً لبحث قضايا المخاطر الهامة ومراجعة عمليات تطبيق إطار عمل إدارة مخاطر التشغيل.

الالتزام بالأحكام التنظيمية ومخاطر الجرائم المالية

تعد ثقافة الالتزام محور استراتيجية بنك البحرين الوطني. ويركز البنك على تطوير إطار عمل سليم مع متابعة مدى الالتزام بالقوانين والقواعد والأحكام التنظيمية والمعايير السارية في مملكة البحرين، فضلاً عن باقي الدول التي يعمل بها البنك.

تتركز مسؤوليات دائرة الالتزام على إدارة مخاطر الجرائم المالية. وقد حرص البنك على تطبيق منهج راسخ لإدارة المخاطر للوفاء بمتطلبات معرفة العميل (KYC)، ومتابعة العقوبات، ومكافحة غسيل الأموال، وإجراءات مكافحة تمويل الإرهاب.

خلال عام ٢٠١٨، استثمر بنك البحرين الوطني في تكنولوجيا جديدة للأنظمة لتعزيز إمكانيات متابعة المعاملات مع ترسيخ موارد دائرة الالتزام. كما واصل البنك تكريس جهوده مع طرح برنامج رئيسي لسياسة «أعرف عميلك» في عام ٢٠١٨ والمخطط استكماله في ٢٠١٩.

كما يتابع البنك مخاطر الالتزام بالأحكام التنظيمية من خلال دمج الملاحظات والآراء الواردة في تقييمات المخاطر والرقابة من خط الدفاع الأول مقابل نتائج أنشطة خط الدفاع الثاني. وقد تم تطبيق السياسات والإجراءات وبرامج التدريب المناسبة لجميع الموظفين في هذا المجال لضمان متابعة أدوات الرقابة الاستكشافية والوقائية في جميع الأوقات.

كما أن الدائرة مسؤولة أيضاً عن جميع أنشطة أمن المعلومات والأمن المعلوماتي في جميع أنحاء البنك، بما في ذلك متابعة الأنشطة ذات الصلة، وضمان الالتزام بالأحكام التنظيمية لأمن المعلومات وسياساته ومعايير وإجراءاته، إلى جانب الإشراف على عمليات التحقق من حالات أمن المعلومات، وجمع وتحليل البيانات التي تنطوي على تهديدات من مصادر داخلية وخارجية. وتشكل عمليات مراجعة وتقييم مخاطر أمن المعلومات نشاطاً رئيسياً لفريق العمل، فضلاً عن دعم باقي الوظائف فيما يتعلق بأمن المعلومات، إلى جانب تحديد وتنظيم برامج التوعية ذات الصلة، وقياس مؤشرات مخاطر أمن المعلومات.

مخاطر السمعة والائتمان

تعرف مخاطر السمعة بأنها الآثار الحالية والمحتملة على الأرباح ورأس المال الناشئة عن الرأي العام السلبي والذي من شأنه أن يؤثر على القدرة على إقامة علاقات أو خدمات جديدة أو على الاستمرار في خدمة العلاقات الحالية. إن إدارة مخاطر السمعة تعتبر ميزة ذاتية ضمن ثقافة البنك وهي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من أنظمة الرقابة الداخلية. وإلى جانب تحديد وإدارة المخاطر، فإن نظام الرقابة الداخلية يتضمن كذلك المحافظة على ممارسات العمل على مستوى عال من الجودة تجاه زبائن ومساهمي البنك وتجاه الأجهزة الرقابية والجمهور بشكل عام وتجاه زبائن الائتمان وغير الائتمان. ومن خلال سياساته وممارساته، فإن بنك البحرين الوطني يضمن بأن عملية تنقيح المخاطر المتعلقة بالزبائن وتوقعات الأداء تتم قبل تقديم المنتجات والخدمات الاستثمارية لهم.

تخضع كافة الجوانب المتعلقة بالمخاطر المذكورة أعلاه لمراجعة منتظمة من قبل مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بناءً على تقرير مفصل عن المخاطر. إن هذا النظام المتكامل المتبع في إدارة المخاطر يساعد البنك في تحقيق هدفه وهو تأمين الحماية الكاملة لمصالح مساهمي وزبائنه.

ويتحمل رؤساء الدوائر في جميع أنحاء البنك مسؤولية الحفاظ على مستويات مقبولة من الرقابة الداخلية بما يتماشى مع حجم وطبيعة العمليات، فضلاً عن تحديد وتقييم المخاطر، وإعداد وسائل الرقابة ومتابعة فعاليتها.

وفي عام ٢٠١٨، واصلنا عملنا الدؤوب لتعزيز وسائل الرقابة التي تدير معظم المخاطر. ومن بين الإجراءات التي تم اتخاذها:

- تطوير أدوات الرقابة بما يضمن زيادة معرفتنا بالزبائن، وتوجيه الأسئلة الصحيحة، ومتابعة العمليات، وتصعيد المخاوف بما يساعد على اكتشاف ومنع وحظر مخاطر الاحتيال.
- تحسين وسائل الرقابة والأمن لحماية الزبائن عند استخدام القنوات الرقمية.
- تطوير عمليات المتابعة وتعزيز الرقابة لإدارة مخاطر الاحتيال التي قد تنشأ من التكنولوجيا الحديثة والطرق الجديدة للمعاملات المصرفية.

مخاطر أمن المعلومات

مخاطر أمن المعلومات هي المخاطر المرتبطة بتشغيل واستخدام أنظمة معلومات لدعم إنجاز أعمال البنك. ويتم تعريفها على أنها مخاطر احتمال مواجهة تهديدات (بشكل عارض أو بقصد) بما يعرض أعمال البنك للخطر ويؤثر سلباً عليها.

يطبق البنك إطار عمل نظام أمن المعلومات للسياسات والإجراءات يستند على معايير ISO/IEC ٢٧٠٠١:٢٠١٨ التي تشمل كافة أنواع الرقابة القانونية والمادية والفنية المتضمنة في عمليات إدارة مخاطر المعلومات في البنك. ويعد هذا الإطار بمثابة منهج نظامي لإدارة المعلومات الحساسة للبنك، بحيث يضمن حمايتها من خلال مساهمات الأفراد والعمليات والتكنولوجيا. ويتركز الهدف الاستراتيجي في تبني منهج (خط-نقد-افحص-تصرف) عبر دمج عمليات إدارة مخاطر أمن المعلومات في دورة كافة أنظمة المعلومات والبنية التحتية، ومن ثم الحد من المخاطر إلى المستوى المقبول.



قم بتمسك رمز الكود QR
لمشاهدة فيديو مبادرة شهر
رمضان #ShareToCareBH



شريكك الوطني

النهوض بمجتمعنا المحلي

نحن في بنك البحرين الوطني نؤمن بأن واجبنا تجاه المجتمع أكثر من مجرد تلبية احتياجات زبائننا المصرفية. إن الاهتمام بضمان حياة كريمة للأسر في مجتمعنا يعد أيضاً من أهم الأولويات لأعمالنا.

تأسيس البرنامج

١٩٨٠

إجمالي مخصصات
التبرعات

٤٩,٢

مليون دينار بحريني

دورنا في المجتمع

منذ بدء مزاولته لأعماله في يناير ١٩٥٧، كان بنك البحرين الوطني ولديزال في صميم عملية تنمية المجتمع المحلي لمملكة البحرين. فالبنك ملتزم بدوره في دعم الرعاية الاجتماعية والمساهمة في تحسين معيشة المواطنين على الدوام ولعقود عديدة قادمة، ونحن نعدده قيامنا بخدمة المجتمع خارج نطاق الأعمال المصرفية واجباً وفخراً لنا.

وضمن إطار سياسة بنك البحرين الوطني للمسؤولية الاجتماعية، يتم تخصيص ٥٪ سنوياً من صافي الربح السنوي لدعم عدة برامج ومشاريع ومؤسسات التي تهدف إلى تعزيز الرعاية المجتمعية، والرعاية الصحية، والتعليم. ويعود تاريخ هذا الالتزام إلى عام ١٩٨٠ عندما تم إطلاق برنامج الهبات والتبرعات الخاص بالبنك، حيث خصص البنك ما مجموعه ٤٩,٢ مليون دينار بحريني منذ بداية البرنامج.

التزاماتنا:

التعليم: التزامنا للجانب التعليمي يشمل توفير الدعم لجميع المبادرات والهبات والتبرعات التي لها وقع مباشر على المجتمع. يتضمن ذلك برامج المنح الدراسية للطلبة مثل برنامج ولي العهد للمنح الدراسية العالمية، والهبات والتبرعات للمدارس والكليات



قم بمسح رمز الكود QR
لمشاهدة فيديو زيارة
دار بنك البحرين الوطني
للمسنين في عيد الفطر.



قم بمسح رمز الكود QR
لمشاهدة فيديو زيارة دار
بنك البحرين الوطني لتأهيل
الأطفال المعوقين.

المجتمع على نطاق واسع أو لخدمة فئات محددة، إضافة إلى المشاريع والبرامج الخاصة التي تستهدف بصورة رئيسية ذوي الدخل المحدود والفئات المعوزة من أجل تحقيق الرفاهية والازدهار.

برامج التنمية: التزامنا للبرامج التنموية يشمل دعم الأنشطة والمبادرات التي تهدف إلى إبراز مكانة مملكة البحرين. يتضمن ذلك دعم الجمعيات والندوات والمؤتمرات والفعاليات المتخصصة والتي لها وقع مباشر وتعود بنفع كبير على مملكة البحرين.

البرامج الأخرى: يتألف هذا القسم من جميع الهيئات والتبرعات الأخرى التي يتم المصادقة عليها من قبل لجنة الهيئات والتبرعات وذلك في إطار المساهمات لتطوير المملكة.

والجامعات، وغيرها من مؤسسات تعليمية وبرامج أكاديمية.

الرعاية الصحية: دعمنا للجانب الصحي يشمل دعم القطاع الصحي بكافة أنواع الهبات والتبرعات التي تساهم بشكل فعال في تحسين المجتمع في مجال الصحة العامة. يتضمن ذلك الهبات والتبرعات المباشرة للمستشفيات والمراكز الصحية، إضافة إلى دعم المؤسسات والمنظمات المسجلة والمختصة بعدة مسائل صحية في المجتمع عبر تزويدها بالخدمات والمعدات اللازمة والمشاركة النشطة في الحملات التوعوية.

الرعاية الاجتماعية: إن اهتمامنا بالجانب الاجتماعي يشمل الهيئات والتبرعات للجمعيات والمنظمات الاجتماعية والخيرية لمساعدتها ودعم أنشطتها الرامية لتحقيق منافع اجتماعية جوهرية لجميع شرائح



التنظيم والإدارة وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات

بموجب التعريفات التي يضعها مصرف البحرين المركزي يتم تصنيف أعضاء مجلس الإدارة كمستقلين، وتنفيذيين، وغير تنفيذيين. ويضم مجلس إدارة بنك البحرين الوطني حالياً خمسة أعضاء مستقلين وستة أعضاء غير تنفيذيين. وتعتبر أدوار كل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي منفصلة وتتم ممارستها من قبل أشخاص مختلفين.

إن المسؤولية الأساسية لمجلس الإدارة هي تقديم قيمة مستدامة لجميع الأطراف ذوي العلاقة بالبنك من خلال وضع السياسة الإستراتيجية للبنك بالإضافة إلى تحديد مستوى تقبل المخاطر والهيكل العام لرأس مال البنك. ويعتبر المجلس كذلك مسؤولاً عن متابعة أعمال الإدارة التنفيذية للتحقق من سير العمل حسب الأطر والخطط المتفق عليها. ويسعى المجلس أيضاً إلى التأكد من أن الإدارة التنفيذية تحقق توازناً مناسباً بين النمو على المدى الطويل وتحقيق الأهداف على المدى القصير. كما يعتبر المجلس في المحصلة النهائية مسؤولاً عن شؤون البنك وأدائه المالي.

بناءً عليه، فإن المهام الأساسية لمجلس الإدارة هي ما يلي:

- المحافظة على الهيكل المناسب لمجلس الإدارة.
- المحافظة على الهيكل الإداري والتنظيمي المناسب وذلك بشكل يتناسب مع احتياجات نشاطات عمل البنك.
- تخطيط إستراتيجية البنك المستقبلية واعتماد خطط الأعمال السنوية والموافقة على المبادرات الرئيسية ومتابعتها.
- مراقبة إطار عمليات البنك وسلامة إجراءات الرقابة الداخلية.
- التأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة.
- مراقبة أداء البنك واعتماد نتائجه المالية والتأكد من شفافية وسلامة وصحة التقارير المقدمة للأطراف ذوي العلاقة بالبنك، بما في ذلك البيانات المالية.
- القيام بعملية تقييم مرحلية لأداء مجلس الإدارة، بما في ذلك أداء لجان الفرعية.
- ضمان المعاملة العادلة مع جميع المساهمين، بما في ذلك حاملي الأسهم الأقل.

إن الالتزام بمثل هذه المعايير عالية المستوى قد ساهم بشكل كبير في تعزيز الثقة لدى زبائن البنك وأطراف التعامل الأخرى مثل المساهمين، وأجهزة الرقابة، والموظفين، ووكالات التصنيف، بالإضافة لتحقيق التوازن الصحيح والمناسب بين هدف البنك في تحقيق نمو على المدى البعيد والأهداف الأخرى ذات المدى القصير، كما وساهم في تحقيق محفظة من الأصول المناسبة وخلق قاعدة قوية من الزبائن وقدم نوعية ممتازة من مصادر الدخل المتنوعة وأتاح الوسائل الكفيلة لمواجهة التحديات الاقتصادية وحالات عدم الاستقرار. وقد وضع مجلس الإدارة المعايير والمستويات الأخلاقية العالية التي لا تجيز قبول ممارسات خاطئة أو احتيالية وقد ضمن ذلك للبنك درجة فائقة من الالتزام بالأنظمة والقوانين.

مجلس الإدارة

يخضع تشكيل مجلس الإدارة للأحكام المنصوص عليها في عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، ويتكون المجلس من أحد عشر عضواً، يتم تعيين أربعة منهم من قبل شركة ممتلكات البحرين القابضة والتي تملك نسبة ٤٤,١٨٪ من حصص رأس مال البنك، وعضو واحد من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي والتي تملك ١,٨٨٪ من حصص رأس مال البنك، أما الأعضاء الستة الآخرين فيتم انتخابهم بالاقتراع السري خلال اجتماع الجمعية العمومية (العادية) للمساهمين وبأغلبية بسيطة للأصوات الصحيحة. وتمتد عضوية الأعضاء الخمسة المعيّنين من قبل المساهمين لفترة لا تزيد عن ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وللتأهل لعضوية مجلس الإدارة، فإن على المرشحين الوفاء بمعايير الكفاءة والأهلية التي يضعها مصرف البحرين المركزي، كما ويخضع تعيينهم للموافقة المسبقة لمصرف البحرين المركزي. وقد تم انتخاب مجلس الإدارة الحالي للبنك خلال اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في عام ٢٠١٨ وتنتهي عضويتهم خلال اجتماع الجمعية العمومية المقرر عقده خلال عام ٢٠٢١.

عند انضمامهم لعضوية مجلس إدارة بنك البحرين الوطني، يتم تزويد جميع أعضاء المجلس «بدليل الأعضاء» الذي يشتمل على عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك ونبذة عن سياسات وصلاحيات مجلس الإدارة ولجانه الفرعية والقواعد الإرشادية التي تغطي متطلبات نظام حوكمة الشركات. ويتم أيضاً عقد جلسات تمهيدية مع رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ويتم فيها التركيز على أنشطة وأعمال البنك والفرص والتحديات والمخاطر التي تواجه البنك.

يعتبر مجلس الإدارة الجهة المسؤولة عن الإشراف العام على بنك البحرين الوطني وإدارته، ويعمل مجلس الإدارة على ضمان وضع أعلى المعايير الأخلاقية والتنظيمية للعمل في جميع أقسام ودوائر البنك. ويقوم مجلس الإدارة وبشكل منتظم بمراجعة التزام البنك بأنظمة وقوانين مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بنظام حوكمة الشركات. ويدرك مجلس الإدارة أن التطبيق الأمثل لنظام حوكمة الشركات يعتبر بمثابة عنصر أساسي وحيوي لخلق قيمة مستدامة للمساهمين وحماية مصالح جميع الأطراف ذوي العلاقة بالبنك.

لجنة الهبات والتبرعات:

تتكون لجنة الهبات والتبرعات بحد أقصى من أربعة أعضاء مجلس إدارة واثنين من لجنة الإدارة التنفيذية وفقاً لما يقرره المجلس، وقد تم تشكيلها من أجل إدارة شؤون برنامج الهبات والتبرعات والبت في جميع طلبات التبرع والدعم للأنشطة الخيرية والاجتماعية والتي من شأنها أن تعود بالنفع العام للكبر شريحة من المجتمع. إن الميزانية السنوية المخصصة للجنة تساوي 5% من صافي ربح البنك.

لجنة المخاطر

تتكون لجنة المخاطر من أربعة أعضاء يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل مجلس الإدارة. وتشمل عضوين غير تنفيذيين من مجلس الإدارة أحدهما عضو مجلس إدارة مستقل واثنين من المستشارين المستقلين للمجلس. تجتمع لجنة المخاطر أربع مرات على الأقل في السنة. يمثل دور اللجنة في تحديد ومراقبة المخاطر ضمن إطار تقبل المخاطر الذي يضعه مجلس الإدارة بما في ذلك مراجعة القرارات والتوصيات ورفعها إلى المجلس بشأن مدى تحمل البنك للمخاطر الحالية والمستقبلية وإطار إدارة المخاطر للبنك وثقافة المخاطر للبنك.

لجنة التعيينات والمكافآت

تتكون لجنة التعيينات والمكافآت من أربعة من أعضاء مجلس الإدارة يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل المجلس ويجب أن يكون عضو واحد منهم من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وثلاثة أعضاء غير تنفيذيين. ويجب على اللجنة أن تجتمع على الأقل مرتين سنوياً. وتضطلع اللجنة بدور مساعدة المجلس في أداء مسؤولياته فيما يتعلق بسياسة التعيينات والمكافآت وتتولى اللجنة مسؤولية تحديد الأشخاص المؤهلين ليصبحوا أعضاء في مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ورئيس الشؤون المالية وسكرتير الشركة وغيرهم من المسؤولين حسبما يراه المجلس مناسباً وتقديم التوصية بذلك إلى مجلس الإدارة. وتتولى اللجنة أيضاً مسؤولية مراجعة سياسات المكافآت لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وتقديم توصياتها بشأن ذلك. كما تقع على عاتق اللجنة مسؤولية مراجعة سياسات المكافآت والتوصية بها لمجلس الإدارة والإدارة العليا.

اللجنة التنفيذية

تتكون اللجنة التنفيذية من خمسة من أعضاء مجلس الإدارة يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل المجلس، منهم عضوين على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين. وعلى اللجنة التنفيذية أن تجتمع ست مرات على الأقل في السنة المالية الواحدة. وتضطلع اللجنة التنفيذية بدور مساعدة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته فيما يتعلق بالإقراض والاستثمار بالإضافة إلى أية أمور أخرى لم يتم تخويلها إلى لجنة معينة من لجان المجلس. وبناءً على ذلك، فإن اللجنة لديها الصلاحيات اللازمة للموافقة على الاقتراحات الخاصة بالائتمان والاستثمار ومراجعة الميزانيات والخطط والمبادرات الرئيسية وذلك تمهيداً لتقديمها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها، بالإضافة إلى متابعة أداء البنك وفقاً لأهداف خطة أعمال البنك.

لجنة التدقيق

تتكون لجنة التدقيق من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل المجلس، ويجب أن يكون عضوين منهم على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وعضو واحد غير تنفيذي. وتجتمع لجنة التدقيق أربع مرات على الأقل في السنة المالية الواحدة. وتتولى لجنة التدقيق مهمة أساسية وهي تعزيز عمليات التدقيق الداخلي والخارجي ومساعدة المجلس في أداء مسؤولياته من خلال ضمان وجود نظام فعال من الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لجنة التدقيق مسؤولة أيضاً عن مراجعة إطار سياسة التنظيم والإدارة للبنك وفقاً لنظام حوكمة الشركات وتقديم توصيات بشأن التغييرات عليها تماشياً مع متطلبات السلطات الرقابية وأفضل الممارسات في القطاع المصرفي. وتقوم لجنة التدقيق برفع توصية للمجلس لترشيح مدققي الحسابات الخارجيين وتحديد أتباعهم، بجانب مراجعة سلامة التقارير المالية للبنك ومراجعة أنشطة وأداء دائرة التدقيق الداخلي ومراجعة التزام البنك بالقوانين والأنظمة وميثاق ممارسة المهنة.

وتدعم دائرة الرقابة الداخلية التابعة للإدارة لجنة التدقيق حيث تقوم بمتابعة ومراقبة نظام إجراءات الرقابة الداخلية بشكل منتظم. وتشمل عملية المتابعة تقييم المخاطر وإجراءات الرقابة في كل وحدة تشغيل والأمور الناشئة عنها حيث يتم تقديم تقارير عن نتائجها إلى اللجنة بصفة منتظمة.

ويعتبر رئيس مجلس الإدارة مسئولاً بصفة أساسية عن قيادة وإدارة مجلس الإدارة والتأكد من مزاوله أنشطته بكل فعالية والوفاء بواجباته ومسؤولياته القانونية والرقابية.

هذا وينعقد مجلس الإدارة بصورة منتظمة طوال العام ويتولى الإشراف الكامل والفعال على المسائل الإستراتيجية والمالية والعمليات المصرفية وإجراءات الرقابة الداخلية ومسائل الالتزام. ووفقاً لصلاحياته، فإن على مجلس الإدارة أن ينعقد مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة تقويمية.

من خلال الدور الذي يمارسه باعتباره الهيئة الرئيسية لتنظيم البنك، فإن مجلس إدارة بنك البحرين الوطني يقوم بالإشراف على شؤون البنك، وهو يسعى جاهداً إلى بناء وتعزيز الممارسات الرشيدة لنظام حوكمة الشركات داخل البنك. ويتم بشكل دوري ومنتظم تقديم تقرير عن أداء أعمال البنك إلى مجلس الإدارة. كما يتم متابعة تطورات ومستجدات الأداء ومقارنتها بالميزانية وبالفترات السابقة وذلك بشكل مستمر ودقيق، بينما يتم إعداد البيانات المالية من خلال تطبيق السياسات المحاسبية، وطبقاً للمعايير المحاسبية الدولية المعلنة من قبل مجلس المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية. وهذه السياسات المحاسبية متفقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وقد تم وضع اللوائح والأنظمة المتعلقة بالتشغيل والرقابة لإنجاز المعاملات بشكل كامل ودقيق وسريع، وذلك من أجل المحافظة على أصول البنك.

لدى مجلس الإدارة سلطات غير محدودة ضمن الإطار الرقابي العام. وقام المجلس بتحويل سلطات الموافقة إلى لجان الفرعية ومسؤولي الإدارة العليا وتتم إحالة جميع المعاملات التي تقع خارج نطاق الحدود المخولة إلى مجلس الإدارة من أجل موافقته عليها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجلس الإدارة يعتمد الميزانية السنوية والحدود التشغيلية لمختلف أنشطة البنك بشكل سنوي.

لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل عدة لجان لتقديم الدعم الفعال للمجلس في تنفيذ مسؤولياته. وتشمل هذه اللجان اللجنة التنفيذية، ولجنة التدقيق، ولجنة الهبات والتبرعات، ولجنة المخاطر، ولجنة التعيينات والمكافآت.

التنظيم والإدارة وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات (تتمة)

اجتماعات مجلس الإدارة والحضور

تتعدد اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات اللجان الفرعية للمجلس بشكل منتظم وذلك لتأدية مهامها ومسؤولياتها بشكل فعال. ولتلبية اشتراطات نظام حوكمة الشركات وإرشادات مصرف البحرين المركزي، فإن البنك يسجل ويتابع حضور الأعضاء وذلك من خلال اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه الفرعية. وفيما يلي التفاصيل المتعلقة باجتماعات مجلس الإدارة واللجان الفرعية للمجلس التي عقدت خلال عام ٢٠١٨ وحضور أعضائها:

أعضاء مجلس الإدارة	مجلس الإدارة		اللجنة التنفيذية		لجنة التدقيق		لجنة المخاطر		لجنة التعيينات والمكافآت		المجموع	
	عدد الاجتماعات الكلي	الاجتماعات التي تم حضورها	عدد الاجتماعات الكلي	الاجتماعات التي تم حضورها	عدد الاجتماعات الكلي	الاجتماعات التي تم حضورها	عدد الاجتماعات الكلي	الاجتماعات التي تم حضورها	عدد الاجتماعات الكلي	الاجتماعات التي تم حضورها	نسبة الاجتماعات التي تم حضورها	نسبة الاجتماعات التي تم حضورها
فاروق يوسف خليل المؤيد رئيس مجلس الإدارة	٨	٨							٦	٦	١٤	١٤
الدكتور عصام عبدالله فخرو نائب رئيس مجلس الإدارة	٧	٧	٤	٤					٦	٦	١٧	١٧
فوزي أحمد كانو نائب رئيس مجلس الإدارة	٨	٧	٤	٤							١١	٩٢٪
خالد يوسف عبدالرحمن عضو مجلس الإدارة	٧	٧			٦	٦					١٣	١٣
حسين سلطان الغانم عضو مجلس الإدارة	٨	٨	٣	٣	٢	٢					١٣	١٣
خالد عمرو الرميحي عضو مجلس الإدارة	٨	٧					٣	٣			١١	١٠
الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة عضو مجلس الإدارة	٧	٧	٤	٤					٤	٤	١٥	١٥
هالة علي حسين يتيم عضو مجلس الإدارة	٦	٦			٤	٤					١٠	١٠
ريشي كابور عضو مجلس الإدارة	٦	٦					٣	٣			٩	٩
محمد طارق محمد صادق محمد أكبر عضو مجلس الإدارة	٦	٦			٤	٤					١٠	١٠
يوسف عبدالله يوسف أكبر علي رضا عضو مجلس الإدارة	٦	٦	٣	٣					٤	٤	١٣	١٣
عبدالله يوسف أكبر علي رضا نائب رئيس مجلس الإدارة	٢	٢			٢	٢			ترك عضوية المجلس		٤	٤
علي حسين يتيم عضو مجلس الإدارة	٢	٢	١	١					ترك عضوية المجلس		٣	٣
مير ذو الفقار علي عضو مجلس الإدارة	٢	١	١	١					ترك عضوية المجلس		٣	٢

تواريخ انعقاد الاجتماعات وتفاصيل الحضور

اجتماعات مجلس الإدارة: العدد الكلي للاجتماعات المنعقدة: ٨

تواريخ الاجتماعات								أعضاء مجلس الإدارة
٢٠١٨/١١/٢١	٢٠١٨/١١/١٧ اجتماع استثنائي	٢٠١٨/١١/١٧	٢٠١٨/١١/١٨	٢٠١٨/١١/٢٠	٢٠١٨/١١/٢١	٢٠١٨/١١/٢٢	٢٠١٨/١١/٢٣	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	فاروق يوسف خليل المؤيد - رئيس مجلس الإدارة
✓	تعارض مصالح	✓	✓	✓	✓	✓	✓	الدكتور عصام عبدالله فخرو - نائب رئيس مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✗	✓	✓	✓	✓	فوزي أحمد كانو - نائب رئيس مجلس الإدارة
✓	تعارض مصالح	✓	✓	✓	✓	✓	✓	خالد يوسف عبدالرحمن - عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	حسين سلطان الغانم - عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✗	✓	خالد عمرو الرميحي - عضو مجلس الإدارة
✓	تعارض مصالح	✓	✓	✓	✓	✓	✓	الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة - عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	ليست عضواً في المجلس		هالة علي حسين يتيم - عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓*	✓	✓*	✓	ليس عضواً في المجلس		ريشي كابور - عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	ليس عضواً في المجلس		محمد طارق محمد صادق محمد أكبر - عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓*	✓	✓	ليس عضواً في المجلس		يوسف عبدالله يوسف أكبر علي رضا - عضو مجلس الإدارة
ترك عضوية المجلس						✓	✓	عبدالله يوسف أكبر علي رضا - نائب رئيس مجلس الإدارة
ترك عضوية المجلس						✓	✓	علي حسين يتيم - عضو مجلس الإدارة
ترك عضوية المجلس						✓	✗	مير ذو الفقار علي - عضو مجلس الإدارة

* حضور عبر الهاتف

اجتماعات اللجنة التنفيذية: العدد الكلي للاجتماعات المنعقدة: ٤

تواريخ الاجتماعات				الأعضاء
٢٠١٨/١٢/١١	٢٠١٨/٩/٢٦	٢٠١٨/٥/١٦	٢٠١٨/٢/١٤	
✓	✓	✓	✓	الدكتور عصام عبدالله فخرو - نائب رئيس مجلس الإدارة، رئيس اللجنة التنفيذية
✓*	✓	✓	✓*	فوزي أحمد كانو - نائب رئيس مجلس الإدارة
✓	✓	✓	ليس عضواً	حسين سلطان الغانم - عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة - عضو مجلس الإدارة
✓*	✓	✓	ليس عضواً	يوسف عبدالله يوسف أكبر علي رضا - عضو مجلس الإدارة
ترك عضوية المجلس			✓	علي حسين يتيم - عضو مجلس الإدارة
ترك عضوية المجلس			✓	مير ذو الفقار علي - عضو مجلس الإدارة

* حضور عبر الهاتف

اجتماعات لجنة التدقيق: العدد الكلي للاجتماعات المنعقدة: ٦

تواريخ الاجتماعات						الأعضاء
٢٠١٨/١٢/٤	٢٠١٨/١٠/١٦	٢٠١٨/٧/١٧	٢٠١٨/٤/٢٩	٢٠١٨/٢/٨	٢٠١٨/١/١٧	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	خالد يوسف عبدالرحمن - عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق
✓	✓	✓	✓	ليس عضواً		هالة علي حسين يتيم - عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	ليس عضواً		محمد طارق محمد صادق محمد أكبر - عضو مجلس الإدارة
ترك عضوية المجلس				✓	✓	عبدالله يوسف أكبر علي رضا - نائب رئيس مجلس الإدارة
ترك لجنة التدقيق				✓	✓	حسين سلطان الغانم - عضو مجلس الإدارة

اجتماعات لجنة المخاطر: العدد الكلي للاجتماعات المنعقدة: ٣

تواريخ الاجتماعات			الأعضاء
٢٠١٨/١١/٢٩	٢٠١٨/٩/١٢	٢٠١٨/٥/٣٠	
✓	✓	✓	خالد عمرو الرميحي - عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المخاطر
✓	✓	✓	ربيشي كابور - عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	صباح المؤيد - مستشار غير عضو بالمجلس
✓	✓	✓	ماثيو ديكنز - مستشار غير عضو بالمجلس

اجتماعات لجنة التعيينات والمكافآت: العدد الكلي للاجتماعات المنعقدة: ٦

تواريخ الاجتماعات						الأعضاء
٢٠١٨/١١/٢١	٢٠١٨/١٠/١٧	٢٠١٨/٧/١٨	٢٠١٨/٥/٢	٢٠١٨/٢/١٤	٢٠١٨/١/٢٨	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	فاروق يوسف خليل المؤيد - رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة التعيينات والمكافآت
✓	✓	✓	✓	✓	✓	الدكتور عصام عبدالله فخرو - نائب رئيس مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	ليس عضواً		الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة - عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	ليس عضواً		يوسف عبدالله يوسف أكبر علي رضا - عضو مجلس الإدارة
ترك عضوية المجلس				✓	✓	عبدالله يوسف أكبر علي رضا - نائب رئيس مجلس الإدارة
ترك عضوية المجلس				✓	✓	علي حسين يتيم - عضو مجلس الإدارة

التنظيم والإدارة وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات (تتمة)

الهيكل الإداري:

إن الهيكل الإداري يحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات وخطوط إعداد التقارير وقد تم إدراجه في صفحة ٢٠ من هذا التقرير، ويوجد ضمن هيكل الإدارة لجان منفصلة، وتجتمع اللجان على أساس منتظم لمناقشة مختلف القضايا الاستراتيجية والتكتيكية في المجالات المعنية.

اسم اللجنة	الأعضاء	الأهداف
١- لجنة الإدارة	١- جان - كريستوف دوراند - الرئيس التنفيذي (الرئيس) ٢- عبدالعزيز الأحمد - رئيس تنفيذي، الخدمات المصرفية للأفراد والشركات التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ٣- حسين الحسيني - رئيس تنفيذي، الخزينة وأسواق المال وإدارة الثروات ٤- دانه بوحجي - رئيس تنفيذي، الموارد البشرية ٥- إيان بلاكلو - رئيس تنفيذي، العمليات ٦- بروس ويد - رئيس تنفيذي، إدارة المخاطر ٧- ياسر الشريفي - رئيس تنفيذي، الإستراتيجية ٨- ريتشارد هكس - رئيس تنفيذي، التسويق ٩- كايي الحكيم - المستشار القانوني العام وسكرتير الشركة ١٠- هشام الكردي - رئيس تنفيذي، الشؤون المؤسسية والخدمات الاستثمارية	- تنعقد اللقاءات أسبوعياً - الإطلاع على ومناقشة المسائل الاستراتيجية بين الإدارة العليا. - الإطلاع على آخر تطورات العمل الجوهرية
٢- لجنة الائتمان	١- جان - كريستوف دوراند - الرئيس التنفيذي (الرئيس) ٢- عبدالعزيز الأحمد - رئيس تنفيذي، الخدمات المصرفية للأفراد والشركات التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ٣- حسين الحسيني - رئيس تنفيذي، الخزينة وأسواق المال وإدارة الثروات ٤- بروس ويد - رئيس تنفيذي، إدارة المخاطر ٥- ياسر الشريفي - رئيس تنفيذي، الإستراتيجية ٦- هشام الكردي - رئيس تنفيذي، الشؤون المؤسسية والخدمات الاستثمارية ٧- عيسى مسيح - نائب رئيس، إدارة المخاطر ٨- علي احسان - رئيس دائرة مخاطر الائتمان	- تنعقد اللقاءات أسبوعياً - الإشراف على التنفيذ الفعال لإطار مخاطر الائتمان للبنك - الموافقة على المقترحات الائتمانية ورصد محفظة الائتمان بما يتماشى مع مستويات تقبل المخاطر المحددة وسياسات البنك
٣- لجنة إدارة مخاطر التشغيل	١- بروس ويد - رئيس تنفيذي، إدارة المخاطر (الرئيس) ٢- جان - كريستوف دوراند - الرئيس التنفيذي ٣- دانه بوحجي - رئيس تنفيذي، الموارد البشرية ٤- إيان بلاكلو - رئيس تنفيذي، العمليات ٥- هشام الكردي - رئيس تنفيذي، الشؤون المؤسسية والخدمات الاستثمارية ٦- عيسى مسيح - نائب رئيس، إدارة المخاطر ٧- جعفر محمد - رئيس مخاطر التشغيل، الرقابة الداخلية، ومنسق سياسة استمرارية الأعمال ٨- نبيل مصطفى - رئيس، عمليات خدمات الأفراد ٩- بالو رامامورثي - رئيس، الالتزام (ترك البنك في نوفمبر ٢٠١٨) ١٠- موسكوناس باناجيتوس، رئيس - التدقيق الداخلي (بالدعوة)	- تنعقد اللقاءات شهرياً - استعراض وتقييم مختلف جوانب المخاطر الناشئة عن العمليات التجارية للبنك (أي المخاطر التشغيلية والمخاطر التكنولوجية وخطة استمرارية الأعمال وخطة الطوارئ والمخاطر القانونية ومخاطر الامتثال والامتثال للضوابط الداخلية) للتأكد من أن المخاطر المادية يتم تحديدها ورصدها والتخفيف من حدتها
٤- لجنة الأصول والمطلوبات	١- جان - كريستوف دوراند - الرئيس التنفيذي (الرئيس) ٢- عبدالعزيز الأحمد - رئيس تنفيذي، الخدمات المصرفية للأفراد والشركات التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ٣- حسين الحسيني - رئيس تنفيذي، الخزينة وأسواق المال وإدارة الثروات ٤- بروس ويد - رئيس تنفيذي، إدارة المخاطر ٥- ياسر الشريفي - رئيس تنفيذي، الإستراتيجية ٦- هشام الكردي - رئيس تنفيذي، الشؤون المؤسسية والخدمات الاستثمارية ٧- راسيل بينيت - رئيس تنفيذي، الشؤون المالية ٨- عيسى مسيح - نائب رئيس، إدارة المخاطر ٩- علي المولاني - رئيس الخزينة، والأصول والالتزامات ١٠- جعفر عبد الله - رئيس مخاطر السيولة وعمليات السوق	- تنعقد اللقاءات أسبوعياً - مناقشة وتقييم القضايا الرئيسية

الهيكل الإداري (تتمة)

اسم اللجنة	الأعضاء	الأهداف
٥- لجنة توجيه المشاريع	١- جان - كريستوف دوراند - الرئيس التنفيذي (الرئيس) ٢- عبدالعزيز الأحمد - رئيس تنفيذي، الخدمات المصرفية للأفراد والشركات التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ٣- حسين الحسيني - رئيس تنفيذي، الخزينة وأسواق المال وإدارة الثروات ٤- دانه بوجحي - رئيس تنفيذي، الموارد البشرية ٥- إيان بلاكلو - رئيس تنفيذي، العمليات ٦- بروس ويد - رئيس تنفيذي، إدارة المخاطر ٧- ياسر الشريفي - رئيس تنفيذي، الإستراتيجية ٨- هشام الكردي - رئيس تنفيذي، الشؤون المؤسسية والخدمات الاستثمارية ٩- ريتشارد هكس - رئيس تنفيذي، التسويق ١٠- راسيل بينيت - رئيس تنفيذي، الشؤون المالية ١١- محمود العالي - رئيس إدارة تحويل الخدمات المصرفية للأفراد ١٢- رازي أمين - رئيس، تقنية المعلومات ١٣- عبدالله بو علي - مسئول، إدارة المشاريع ١٤- منيرة محمود - أخصائية، إدارة المشاريع	- تنعقد اللقاءات شهرياً - ضمان تنفيذ البرامج الاستراتيجية والمشاريع الرئيسية التي وافقت عليها الإدارة بنجاح - رصد المسائل المطروحة من مكتب إدارة المشروعات ورعاية المشاريع ولجان البرامج الأخرى، ويتم إحراز تقدم وفقاً للخطط والميزانيات المالية المعتمدة
٦- اللجنة الاستشارية الرقمية	١- ياسر الشريفي - رئيس تنفيذي، الإستراتيجية ٢- إيان بلاكلو - رئيس تنفيذي، العمليات ٣- هشام الكردي - رئيس تنفيذي، الشؤون المؤسسية والخدمات الاستثمارية ٤- ريتشارد هكس - رئيس تنفيذي، التسويق ٥- محمود العالي - رئيس إدارة تحويل الخدمات المصرفية للأفراد ٦- رازي أمين - رئيس، تقنية المعلومات	- تنعقد اللقاءات شهرياً - تحديد التوجه الرقمي للبنك، مراقبه المبادرات والمشروعات الرقمية ودعم تحويل الأعمال
٧- اللجنة التوجيهية للأمن المعلومات	١- بروس ويد - رئيس تنفيذي، إدارة المخاطر ٢- جوردان سافيداس - رئيس أمن المعلومات ٣- إيان بلاكلو - رئيس تنفيذي، العمليات ٤- عيسى مسيح - نائب رئيس، إدارة المخاطر ٥- علي الصائغ - مساعد مدير، أمن تقنية المعلومات ٦- رازي أمين - رئيس، تقنية المعلومات ٧- حسام سعودي - مدير، أمن مخاطر المعلومات ٨- بالو رامامورثي - رئيس، الالتزام (ترك البنك في نوفمبر ٢٠١٨)	- تنعقد اللقاءات شهرياً - الإشراف على مخاطر أمن المعلومات وجميع المشاريع والمبادرات المتعلقة بأمن المعلومات

يرفع رئيس تنفيذي للالتزام التقارير مباشرة إلى لجنة المخاطر، بالإضافة إلى تواصله المباشر مع مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق. ويتواصل سكرتير الشركة مباشرة مع مجلس إدارة البنك حسب اشتراطات ومبادئ حوكمة الشركات.

تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان الفرعية

قام مجلس الإدارة بإجراء عملية تقييم ذاتي لأداء المجلس ولجانه الفرعية خلال عام ٢٠١٨. وقد تم إجراء عملية التقييم من خلال إتمام استبيان منظم حول فعالية ومساهمة كل من أعضاء المجلس مقابل معايير مقدرة سلفاً وذلك حسب صلاحيات مجلس الإدارة وكل من اللجان الفرعية التابعة لمجلس الإدارة. وتعتبر لجنة التعيينات والمكافآت مسئولة عن الإشراف على عملية التقييم وقد تم تقديم نتائج هذا التقييم لمجلس الإدارة خلال شهر يناير ٢٠١٩. وهذا يؤكد على أن مجلس إدارة بنك البحرين الوطني ولجانه الفرعية مستمرين في ممارسة نشاطاتهم بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية.

التنظيم والإدارة وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات (تتمة)

معاملات الأطراف ذوي العلاقة وتعارض المصالح

وفقاً للأنظمة وإرشادات مصرف البحرين المركزي وسياسة حوكمة الشركات التابعة للبنك، فإنه يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة تجنب الحالات التي تكون لهم فيها مصلحة قد تتعارض مع مصالح البنك، وذلك ما لم يتم التفويض بشأن ذلك على وجه محدد من قبل مجلس الإدارة. ويشمل ذلك تعارض المصالح المحتملة التي قد تحدث عندما يشغل عضو مجلس الإدارة منصباً في شركة أخرى أو عندما تكون له أية معاملات أو صفقات جوهرية مع البنك.

لدى البنك سياسات وإجراءات خاصة للتعامل مع أية معاملات مع أطراف ذوي العلاقة، بما في ذلك القروض والسلفيات الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والأطراف ذوي العلاقة بهم وكذلك أية معاملات أو اتفاقيات تكون لعضو مجلس الإدارة أو الموظف مصلحة جوهرية فيها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الالتزامات الناتجة عن تعاملات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا مع البنك تخضع للأنظمة مصرف البحرين المركزي. هذا وقد تم الإفصاح عن الصفقات مع الأطراف ذوي العلاقة في الإيضاح رقم ٢٧ حول البيانات المالية.

وحسب سياسة البنك، فإن أعضاء مجلس الإدارة لا يشاركون في اتخاذ أية قرارات يكون أو قد يكون لديهم تعارض مصلحة محتملة فيها.

يتم إبرام معاملات مع أطراف ذات علاقة وفقاً للمادة ١٨٩ من قانون الشركات التجارية. ويتم إبرامها في حالة صلتها بالخدمات المقدمة للبنك بعد استيفاء إجراءات المناقصات للبنك لضمان الحصول على أفضل الخدمات من الأطراف المعنية بأفضل الأسعار المتاحة. تتم المصادقة على قرارات الموافقة على معاملات الأطراف ذات العلاقة سواء مع الإدارة أو أصحاب القرار أو المساهمين الرئيسيين في البنك أو الموظفين بعد الإفصاح عن المعلومات المناسبة وتمتنع الأطراف ذات العلاقة والأشخاص المرتبطين بها عن المشاركة في اتخاذ القرارات. يتم ذكر مساهمي البنك في إيضاح (٢٧) من البيانات المالية الذي يحدد إفصاحات معاملات الأطراف ذات العلاقة امتثالاً للمادة ١٨٩ (ج) من قانون الشركات التجارية. إن مجلس الإدارة راضٍ عن إجراءات الموافقة على معاملات الأطراف ذات العلاقة وما ينتج عنها من عقود خلال عام ٢٠١٨.

توظيف الأقارب

لدى البنك سياسة معتمدة من مجلس الإدارة بشأن توظيف الأقارب وذلك لمنع حصول أي تفضيل محتمل في المعاملة وتضارب في المصالح عند اتخاذ القرارات بسبب عامل العلاقات بين الموظفين بما في ذلك الأشخاص المعتمدين. لن يقوم البنك بتوظيف أي مرشح من أقارب الموظفين أو أعضاء مجلس إدارة البنك وذلك حتى الدرجة الثانية وقت تقديم طلب التوظيف، وهذا لا يشمل الأقارب من درجة قرابة أعلى.

قواعد السلوك وأخلاقيات المهنة

لقد تبنت مجلس إدارة البنك ميثاق سلوك شامل والذي يقدم لأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي وموظفي البنك إطاراً عاماً للسلوك وعملية اتخاذ القرار التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملهم. وبحوزة كل الموظفين والمسؤولين بالبنك نسخة من هذا دليل ميثاق السلوك الشامل وهم بذلك يلتزمون بمعايير عالية من الاستقامة والتعامل النزيه مع العملاء ومع الجهات الرقابية والأطراف ذوي العلاقة بالبنك.

سياسة التبليغ عن الممارسات غير المشروعة

تبنت مجلس إدارة البنك أيضاً سياسة التبليغ والتي تتيح لجميع الموظفين فرصة تقديم التقارير أو التبليغ بحسن نية عن أية ممارسات غير أخلاقية أو غير نزيهة أو أي سلوك آخر خاطئ ذي طبيعة مالية أو قانونية في البنك إلى لجنة التدقيق أو الرئيس التنفيذي (والذي سيقوم بدوره بإطلاع رئيس لجنة التدقيق بالحقائق التي استلمها) والتي تمنع الإداري من إتخاذ الإجراءات التأديبية تجاه الموظف الذي قام بالتبليغ. ويمكن الإطلاع على هذه السياسة في الموقع الإلكتروني للبنك.

إستراتيجية الاتصالات

يتبع البنك سياسة إفصاح عامة تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. ويلتزم البنك في دعمه لعملية الإفصاح عن البيانات المالية وعرضها بشكل دقيق ودوري بما يتوافق مع المتطلبات والمعايير المقررة من قبل مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين وغيرها من القوانين والأنظمة المعمول بها وذلك بغرض التسهيل الفعال للأنشطة المرتبطة بأسواق المال. ويؤمن البنك بمبدأ الشفافية في الأداء المالي وعليه فهو يمكن الأطراف ذوي العلاقة من الحصول على هذه المعلومات بشكل منتظم. وبالإضافة إلى التدقيق السنوي، يقوم

مدققو الحسابات الخارجيون بمراجعة تدقيق البيانات المالية الربع سنوية للبنك، والتي يتم نشرها في الصحف وعلى الموقع الإلكتروني التابع للبنك وفقاً للاشتراطات الرقابية. ويشمل التقرير السنوي على كافة الإيضاحات والبيانات للسنة المالية الحالية إضافة إلى البيانات المالية للخمس سنوات السابقة على الأقل ويتم توضيحها على موقع البنك الإلكتروني.

الغرامات والعقوبات:

تم دفع العقوبات التالية من قبل البنك إلى مصرف البحرين المركزي خلال العام: (أ) ٥٤.٠ دينار بحريني فيما يتعلق بفرز النقد من العملات القديمة والجديدة (ب) ١٢.٠ دينار بحريني لقاء تأخر في تقديم المتطلبات المنصوص عليها في الفقرة الفرعية ١-١-٣ حسب كتيب قواعد وإرشادات مصرف البحرين المركزي.

مصالح أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا

فيما يلي عدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس إدارة البنك والأطراف ذوي العلاقة وتعاملاتهم خلال العام:

الاسم	نوع الأسهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ^١	عمليات البيع خلال ٢٠١٨	عمليات الشراء خلال ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
فاروق يوسف خليل المؤيد - رئيس مجلس الإدارة	عادية	٢٢,٦٥٠,٩٣٠	-	-	٢٠,٥٩١,٧٥٦
الدكتور عصام عبدالله فخرو - نائب رئيس مجلس الإدارة	عادية	٩,٨٦٧,٦٨٠	-	-	٨,٩٧٠,٦٢٠
فوزي أحمد كانو - نائب رئيس مجلس الإدارة	عادية	٨٧,٧٦٠	-	-	٧٩,٧٨٣
خالد يوسف عبدالرحمن - عضو مجلس الإدارة	عادية	٢٢,٠٢١,٩٨٢	-	٥١٢,٤٥٧	١٩,٥١٧,٧٤١
حسين سلطان الغانم - عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-
خالد عمرو الرميحي - عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-
الشيخ راشد بن سلمان آل خليفة - عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	-
هالة علي حسين يتيم - عضو مجلس الإدارة	عادية	٤,٢٤٤,٢٨٥	-	-	ليس عضواً بالمجلس
ربيشي كابور - عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	ليس عضواً بالمجلس
محمد طارق محمد صادق محمد أكبر - عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	ليس عضواً بالمجلس
يوسف عبدالله يوسف أكبر علي رضا - عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-	-	ليس عضواً بالمجلس
علي حسين يتيم - عضو مجلس الإدارة ^٢	عادية	-	ترك عضوية المجلس	-	١١,٣٦٨,٨٦٠
عبدالله يوسف أكبر علي رضا - نائب رئيس مجلس الإدارة ^٢	عادية	-	ترك عضوية المجلس	-	١٣,٣٠٠,٧١٤
مير ذو الفقار علي - عضو مجلس الإدارة ^٢	عادية	-	ترك عضوية المجلس	-	-
المجموع		٥٨,٨٧٢,٦٣٧	-	٥١٢,٤٥٧	٧٣,٨٢٩,٤٧٤
كنسية مئوية من المجموع الكلي للأسهم		٪٤,٢٠			٪٤,٨٥

^١ إن الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ تشمل أسهم المنحة الصادرة خلال العام (حسب ما تقتضي الحالة) وذلك بمعدل سهم واحد إضافي لكل عشرة أسهم مملوكة.

^٢ علي حسين يتيم وعبدالله يوسف أكبر علي رضا ومير ذو الفقار تركوا عضوية المجلس خلال عام ٢٠١٨، ولم يقوموا بأي معاملات في الأسهم التي يملكونها مباشرة/ غير مباشرة قبل تركهم عضوية المجلس.

فيما يلي عدد الأسهم التي يملكها أعضاء الإدارة العليا والأطراف ذوي العلاقة بهم وتعاملاتهم خلال العام:

الاسم	نوع الأسهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ^١	عمليات البيع خلال ٢٠١٨	عمليات الشراء خلال ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
جان-كريستوف دوراند، الرئيس التنفيذي	عادية	-	-	-	-
حسين الحسيني، رئيس تنفيذي - الخزينة وأسواق المال وإدارة الثروات	عادية	-	٣٣٢,٠٣٣	٢٠١,٧٤٦	١١٨,٤٤٣
عبدالعزیز الأحمد، رئيس تنفيذي - الخدمات المصرفية للأفراد والشركات التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عادية	٣٠٩,٠٧٣	-	١٦٨,٩٢٠	١٢٧,٤١٢
بروس ويد، رئيس تنفيذي - إدارة المخاطر	عادية	٤٧,٥١٢	٦٠,٠٠٠	٦٠,٠٣١	٤٣,١٦٥
دانه بوجحي، رئيس تنفيذي - الموارد البشرية	عادية	٢٢,٩٢٤	-	٢٢,٩٢٤	-
إيان بلاكلو، رئيس تنفيذي - العمليات	عادية	-	-	-	-
ياسر الشريفي، رئيس تنفيذي - الإستراتيجية	عادية	١١,٩٧٥	-	١١,٩٧٥	-
ريتشارد هيكس، رئيس تنفيذي - التسويق	عادية	١٤,٥٣٦	-	١٤,٥٣٦	-
هشام الكردي، رئيس تنفيذي - الشؤون المؤسسية والخدمات الاستثمارية	عادية	-	-	-	-
موسكوناس باناجيتوس، رئيس - التدقيق الداخلي	عادية	١٨,١٤٤	-	١٥,٧٤١	٢,٤٠٣
راسل بينيت، رئيس تنفيذي - الشؤون المالية	عادية	-	-	-	-
كابي الحكيم، المستشار القانوني العام وسكرتير الشركة	عادية	-	٥,٩٨٨	٥,٩٨٨	-
فانكاتا سوبرامنيام راجو، رئيس - الشؤون المالية	عادية	-	ترك البنك	-	٧٦,١٠٩
بالو رامامورثي، رئيس - الالتزام	عادية	-	ترك البنك	-	٤٠,٣٦٥
المجموع		٤٢٤,١٦٤	٣٩٨,٠٢١	٥٠١,٨٦١	٤٠٧,٨٩٧

^١ إن الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ تشمل أسهم المنحة الصادرة خلال العام (حسب ما تقتضي الحالة) وذلك بمعدل سهم واحد إضافي لكل عشرة أسهم مملوكة.

^٢ تمثل الأسهم المحوالة خلال العام والتي تعتبر جزء من برنامج حوافز الأسهم للموظفين.

مصالح الأشخاص المعتمدين

فيما يلي عدد الأسهم العادية المملوكة من قبل الأشخاص المعتمدين والأطراف ذوي العلاقة بهم:

مجموع عدد الأسهم المملوكة	نوع الأسهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
٥٩,٤٩٤,٥٢٨	عادية	٧٤,٢٧١,٤٦٩	
كنسية مئوية من مجموع عدد الأسهم		٪٤,٢٤	٪٥,٨٢

التنظيم والإدارة وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات (تتمة)

المكافآت

سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتم دفع المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة بصفة سنوية وذلك حسب ما يقرره المساهمون خلال اجتماع الجمعية العامة السنوي. ورغم أن مبلغ المكافآت التي يتم دفعها لأعضاء مجلس الإدارة لا يرتبط بأداء البنك، إلا أنه يتم الأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل أثناء تحديد إجمالي مكافآت الأعضاء، وهذه العوامل تضم أداء البنك والمقارنة مع البنوك الأخرى من نفس القطاع والجهد والوقت المبذول من قبل أعضاء مجلس الإدارة لصالح البنك. إن مكافآت أعضاء المجلس يتم إدراجها كمصروفات وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ومصرف البحرين المركزي، وتقديماً يكون خاضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أعضاء مجلس الإدارة يحصلون على أتعاب مقابل حضورهم للجلسات من عضويتهم في اللجان الفرعية التابعة لمجلس الإدارة.

سياسة مكافآت الموظفين

إن لموظفي البنك دور مهم وأساسي في نجاح أنشطة الأعمال وضمان استمراريتها مستقبلاً. ولهذا فإن من المهم أن يسعى البنك إلى استقطاب أفضل المهارات والخبرات من سوق العمل التي تتسم بحدة المنافسة والمحافظة على هذه القدرات. وعلى هذا الأساس، تمت مراجعة مكافآت ومزايا الموظفين وتعديلها على ضوء أداء البنك والممارسات المتبعة على مستوى القطاع محلياً. وبالإضافة للراتب الشهري الثابت والعلوات، يمنح الموظفون العديد من الحوافز الأخرى المتغيرة مثل الحوافز المالية (البونص) والتأمين الطبي والتأمين على الحياة والمزايا التقاعدية بالإضافة لبرامج ادخار الموظفين. في الوقت الذي يسعى فيه البنك لتحقيق هذه الأهداف، فإنه يولي أهمية كبرى لمصالح المساهمين، الأمر الذي حذى به للقيام بتطبيق الممارسات الصحيحة للمكافآت والحوافز حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي. في الوقت الذي تتم فيه موازنة مكافآت الموظفين مع المخاطر ومستوى أداء البنك، فإن السياسات المعدلة للمكافآت المتغيرة مثل الحوافز المالية (البونص) وبرنامج حوافز الأسهم ستسهم في تقارب مصلحة الإدارة العليا مع مصالح المساهمين. إن مجموع المكافآت المتغيرة والتي تدفع لجميع الموظفين بما في ذلك برنامج حوافز الأسهم يقع ضمن ٨٪ إلى ٩٪ من صافي الأرباح قبل الحوافز المالية (البونص) ومصروفات

المكافآت المتغيرة للإدارة العليا. إن المكافآت المتغيرة يتم مراجعتها من قبل لجنة التعيينات والمكافآت التابعة للبنك. إن الأساليب المتبعة تحت سياسات التعويض المعدلة ستكون ذات منفعة لجميع الأطراف ذوي العلاقة مع البنك ومن ضمنهم المساهمين الذين سيسعون لتحقيق توازن بين مستوى الأداء والمخاطر.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ودفع أتعاب مدققي الحسابات

لقد تم الإفصاح عن المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا في الإيضاح (٢٧) حول البيانات المالية.

وتولت شركة كي. بي. أم. جي. فخرو مهمة التدقيق الخارجي لحسابات البنك للعام المنتهي بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. ويتم الاحتفاظ بتفاصيل رسوم التدقيق المدفوعة لمدققي الحسابات الخارجيين لعام ٢٠١٨ بالإضافة لتفاصيل الخدمات الأخرى خلاف التدقيق وأتعابها المدفوعة في مقر البنك. وتتوافر هذه المعلومات للمساهمين المؤهلين عند تقديم طلب خاص بذلك.

وضع الالتزام بالإرشادات الخاصة بحوكمة الشركات الموضوعية من قبل مصرف البحرين المركزي (دليل إجراءات الرقابة عالية المستوى) يتوجب على البنوك الالتزام بدليل إجراءات الرقابة عالية المستوى الخاصة بقواعد مصرف البحرين المركزي. ويتضمن دليل إجراءات الرقابة عالية المستوى القواعد والإرشادات. في الوقت الذي يجب فيه التقيد بالقواعد، فإنه يجوز التقيد بالإرشادات أو عدم الالتزام بها ولكن مع توضيح أسباب عدم الالتزام وذلك من خلال تقديم تقرير سنوي للمساهمين ولمصرف البحرين المركزي.

قام بنك البحرين الوطني بتقديم التوضيحات التالية فيما يتعلق بالإرشادات وذلك كما يلي:

الإرشادات

١. قاعدة إجراءات الرقابة عالية المستوى رقم ٣-١٣: تنص على أنه يجب ألا يشارك أي من أعضاء مجلس إدارة البنك في عضوية مجلس أكثر من ثلاث شركات مساهمة في مملكة البحرين، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود حالات تعارض المصالح، وعدم ممانعة أعضاء المجلس على انتخاب أو إعادة انتخاب أي من الأعضاء المشاركين في عضوية أكثر من مجلس. ويجدر بالذكر أن اثنين من أعضاء مجلس الإدارة وهما السيد فاروق المؤيد والدكتور عصام فخرو يشاركان في

عضوية أكثر من ثلاث شركات عامة في مملكة البحرين. ولكن البنك يعتقد بأن هذه المسؤولية لا تؤثر على فعالية وكفاءة مجلس الإدارة حيث أن عضوي مجلس الإدارة المذكورين يكرسان الوقت والاهتمام الكافي لمسؤولياتهما بصفتهم أعضاء في مجلس إدارة البنك، ولا توجد أي حالات لتعارض المصالح بين عضويتهم لمجالس الشركات التي يترأسونها مع مصالح البنك.

٢. قاعدة إجراءات الرقابة عالية المستوى رقم ١-٦-٤: تنص هذه القاعدة على أن رئيس مجلس الإدارة يجب أن يكون عضو مجلس إدارة مستقل. ويعتبر رئيس مجلس إدارة البنك السيد فاروق المؤيد عضو مجلس إدارة مستقل وذلك بالنظر إلى المعاملات التجارية التي يجريها البنك مع مجموعة المؤيد التي يديرها السيد فاروق المؤيد. والبنك يعتقد بأن هذا لا يؤثر على معايير حوكمة الشركات التي يطبقها البنك، وذلك للأسباب التالية: ١) أن الصفقات التجارية التي يجريها البنك مع مجموعة المؤيد تتم على أساس محايد ودون تحيز وذلك بعد القيام بإجراءات شفافة وتقديم العروض والعطاءات كما هو متعارف عليه والحصول على الموافقات المطلوبة. ٢) يتبع البنك سياسات صارمة لإدارة تعارض المصالح في قرارات مجلس الإدارة. ٣) إن أعضاء مجلس الإدارة الذين هم أطراف ذوي علاقة في نشاطات وعروض الأعمال التي تقدم للبنك لا يشاركون في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه العروض.

٣. قاعدة إجراءات الرقابة عالية المستوى رقم ٢-١-٨: تنص هذه القاعدة على أنه ينبغي للمجلس أن ينشئ لجنة حوكمة الشركات مكونة من ثلاثة أعضاء مستقلين على الأقل، بينما تسمح قاعدة إجراءات الرقابة عالية المستوى رقم ٥-٨-١ بجمع اللجان. وقد جمع البنك مسؤولية لجنة حوكمة الشركات مع لجنة التدقيق التي تضم ثلاثة أعضاء اثنان منهما مستقلان. ويرى مجلس الإدارة أن هذا لا يخل بالمستويات العالية بالإرشادات الخاصة بحوكمة الشركات، حيث إن لجنة التدقيق لديها ما يكفي من الموارد والوقت للقيام بواجباتها وعقد عدد كاف من الاجتماعات للوفاء بمسؤولياتها.

فلسفتنا

لقد تبنى بنك البحرين الوطني فلسفة مكافآت شاملة تعكس رؤيته وإستراتيجيته وقيم عمله ضمن إطار عمل يساعده على اتخاذ القرارات المتعلقة بجميع عوامل المكافآت. ونحن نسعى من خلال تبنيها لهذه الفلسفة إلى:

١. استقطاب أفضل الموظفين أداءً والاحتفاظ بهم.
 ٢. توفير حوافز متغيرة ومدفوعة حسب ما يتم تحقيقه من أهداف أداء خاصة بالمؤسسة، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الشخصية ضمن إطار يتماشى مع قيمنا المؤسسية.
 ٣. تطوير قادة ضمن القطاع يؤثرون بشكل إيجابي على أداء البنك ويمثلون حافزاً للنمو في البيئة الاقتصادية التي يعملون بها.
- وعبر عواملها المتعددة، فإن فلسفتنا تشمل مايلي:
١. تشجيع بناء الكفاءات والمهارات من خلال ربط التطور المهني وإدارة الأداء بالمكافآت.
 ٢. دعم ثقافة المثابرة بالعمل المدفوع بالأداء والإنجاز واللذان يحفزان نمو المؤسسة.
 ٣. دفع استحقاقات (على شكل مكافآت ثابتة ومتغيرة) لقاء الأداء، والمهارات، والكفاءات، والنمو، والتطوير، والالتزام الواضح للمؤسسة.
 ٤. مد فرص للأفراد للنمو في المؤسسة من خلال توفير التطور المهني، والتدريب، وخطط التعاقب الوظيفي، وتطوير المواهب.
 ٥. دعم بيئة العمل من خلال عدة مركبات وهي قيم عملنا، والقيادة الرشيدة، وثقافة النجاح القائم على العمل الجماعي وترابط فرق العمل، وتحقيق توازن بين العمل والحياة الاجتماعية.

إن تطبيق فلسفتنا يتم كذلك من خلال الالتزام بإطار حوكمة قوي وفعال، والذي يضمن الالتزام العام بالاشتراطات الرقابية ومواكبة أفضل الممارسات على مستوى القطاع. وفي حال عدم الوفاء بهذه الاشتراطات، فإن لجنة التعيينات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة هي المسؤولة عن ضمان الالتزام بالسياسات والاشتراطات الرقابية.

إن سياسة مكافآت البنك تراعي على وجه الخصوص دور كل موظف، وبالأخص الأشخاص المعتمدين والأشخاص الذين يتحملون مخاطر جوهرية، بحيث يتم تعويضهم بشكل عادل ومسئول. إن الأشخاص المعتمدين هم موظفون ممن يتولون القيام بمهام ومسؤوليات تحتاج لموافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي. وتشمل هذه المهام العمليات التي يتم متابعتها والمذكورة من قبل مصرف البحرين المركزي، والمناصب التنفيذية التي ترفع تقاريرها بشكل مباشر للرئيس التنفيذي، وبعض مسؤولي الأقسام ممن يجب أن تكون لديهم مهارات وكفاءات خاصة. إن الأشخاص الذين يتحملون مخاطر مادية هم موظفون يتراأسون دائرة أعمال معينة وأي أفراد ضمن سيطرتهم ممن لهم آثار جوهرية على إطار مخاطر البنك.

لضمان التوافق بين ما نقوم بدفعه للموظفين وإستراتيجية أعمال البنك، فإننا نقيم الأداء الفردي للموظف مقابل الأهداف السنوية طويلة المدى المالية منها وغير المالية والموجزة بما يتماشى مع نظام إدارة أداء البنك. وتأخذ عملية التقييم هذه بعين الاعتبار الالتزام بقيم البنك والمخاطر ومعايير وإجراءات الالتزام وفوق ذلك كله التصرف بنزاهة. وبشكل عام، فإن الأداء يتم الحكم عليه ليس على أساس ما يتم تحقيقه على المدى القصير والطويل فحسب، بل على أساس الكيفية التي تحققت بها على نفس القدر من الأهمية، حيث أن البنك يؤمن بأن العامل الأخير يسهم في استدامة أنشطة أعماله على المدى الطويل.

دور لجنة التعيينات والمكافآت

تتولى لجنة التعيينات والمكافآت مسؤولية الإشراف على جميع سياسات المكافآت الخاصة بموظفي البنك وتعتبر لجنة التعيينات والمكافآت هي اللجنة المشرفة والمنظمة لسياسة وممارسات المكافآت، وهي المسؤولة عن تحديد ومراجعة واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة لمجلس الإدارة من أجل الموافقة عليها. وهي مسؤولة كذلك عن تحديد المبادئ وإطار الحوكمة لجميع قرارات المكافآت. وتضمن لجنة التعيينات والمكافآت تعويض ومكافأة جميع موظفي البنك بشكل عادل ومسئول. وتتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس منتظم لكي تعكس هذه السياسة

التغييرات التي تحدث في ممارسات السوق وخطة العمل والمخاطر التي يواجهها البنك.

وتشمل مسؤوليات لجنة التعيينات والمكافآت، فيما يتعلق بسياسة المكافآت المتغيرة للبنك، كما هو محدد في مهامها واختصاصاتها، ولكنها غير محصورة بالمهام التالية:

- اعتماد ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت وذلك لضمان أن النظام يعمل كما هو مخطط له.
- اعتماد سياسة المكافآت والمبالغ المخصصة لكل شخص مُعتمد وكل موظف يتحمل المخاطر بالإضافة إلى مجموع المكافآت المتغيرة التي يتم توزيعها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مجموع المكافآت يشمل الرواتب والأتعاب والمصروفات والمكافآت والمزايا الأخرى التي يحصل عليها الموظف.
- التأكد من تعديل المكافآت لجميع أنواع المخاطر.
- التأكد من أنه بالنسبة لمن يتحملون المخاطر، تشكل المكافآت المتغيرة جزءاً كبيراً من مجموع المكافآت التي يحصلون عليها.
- مراجعة نتائج اختبار الإجهاد والاختبار الخلفي قبل اعتماد مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها، بما في ذلك الرواتب والأتعاب والمصروفات والمكافآت والمزايا الأخرى التي يحصل عليها الموظف.
- التقييم الحذر للممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت للإيرادات المستقبلية المحتملة والتي يبقى توقيتها واحتمالها غير مضمون. وتقوم لجنة التعيينات والمكافآت بمناقشة مسألة المبالغ المدفوعة للدخل الذي لا يمكن تحقيقه أو الذي يبقى احتمال تحقيقه غير مضمون وقت القيام بعملية الدفع.

تقرير المكافآت (تتمة)

والتي يبقى توقيتها واحتمالية تحقيقها غير مؤكدين. وتبين لجنة التعيينات والمكافآت أن قراراتها تتفق مع تقييم الوضع المالي للبنك وفرصه المستقبلية.

يتبع البنك إجراءات رسمية وشفافة في تعديل حزمة المكافآت لتأخذ بعين الاعتبار جودة الأداء. ويسعى البنك لدفع المكافآت من الأرباح المحققة والثابتة. وبناءً على جودة الأداء، فإنه يمكن تعديل قاعدة الحوافز (البونص) حسب تقدير لجنة التعيينات والمكافآت.

لتكون لدى البنك عموماً أية مبالغ قابلة للتوزيع ضمن حزمة المكافآت، يجب أن يحقق الحدود خاصة بأهدافه المالية. وتضمن معايير ومؤشرات الأداء تقلص مجموع المكافآت المتغيرة بشكل كبير في الأغلب عند تحقيق البنك لأداء مالي غير مشجع أو سلبي. وعلاوة على ذلك، فإن حزمة المكافآت المذكورة أعلاه تخضع لتعديلات المخاطر وذلك بما يتفق مع هذه التعديلات وإطار الربط. وتضمن عملية إدارة الأداء كون جميع أهداف وحدات الأعمال والموظفين منسجمة بشكل مناسب مع الكل.

إن مجموع المكافآت المتغيرة المدفوع لجميع الموظفين بما في ذلك برنامج حوافز الأسهم يقع ضمن نسبة ٨٪ إلى ٩٪ من صافي الأرباح قبل اقتطاع (البونص).

مكافآت عمليات الرقابة والدعم

إن مستوى المكافآت المقدمة للموظفين في عمليات الرقابة والدعم يسمح للبنك باستخدام موظفين أكفاء وذوي خبرة عالية لهذه العمليات. ويضمن البنك أن مجموعة المكافآت الثابتة والمتغيرة لموظفي الرقابة والدعم يجب أن تميل لصالح المكافآت الثابتة. وتعتمد المكافآت المتغيرة لعمليات الرقابة على الأهداف الخاصة بها وليس على الأداء المالي الفردي للأعمال التي تقوم بمراقبتها.

يلعب نظام إدارة أداء البنك دوراً رئيسياً في تحديد أداء وحدات الدعم والرقابة على أساس الأهداف الموضوعية لها. ويتم تركيز هذه الأهداف بشكل كبير على الأهداف غير المالية والتي تشمل المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية بالإضافة

لا تتجاوز نسبة ١٠٪ من الأرباح الصافية للبنك، وذلك بعد خصم المبالغ المنصوص عليها في المادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني من أي سنة مالية.

تخضع مكافآت مجلس الإدارة لموافقة المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي للبنك. ولا تشمل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين الحوافز التي ترتبط بالأداء مثل الأسهم الممنوحة وخيارات الأسهم أو برامج الأخرى لحوافز الأسهم المؤجلة والمكافآت أو المزايا التقاعدية.

المكافآت المتغيرة للموظفين

إن المكافآت المتغيرة مرتبطة بالأداء وهي تتكون في غالبيتها من مكافأة الأداء السنوية (البونص). وترتبط المكافآت المتغيرة بمساهمات الأفراد في تحقيق أهداف وغايات بنك البحرين الوطني ضمن إطار ثقافة قائمة على تحقيق القيمة، مما يفضي إلى بيئة تتسم بالكفاءة والعمليّة وتحقيق النتائج.

لدى البنك إطار معتمد من قبل مجلس الإدارة يهدف إلى تحقيق الشفافية بين الأداء والمكافآت المتغيرة. وقد تم تصميم هذا الإطار على أساس أن الجمع بين الأداء المالي وتحقيق الأهداف غير المالية الأخرى من شأنه - في حال تساوت جميع الأمور الأخرى - أن يفضي إلى تحقيق حزمة من المكافآت المستهدفة للموظفين. ويتم تعديل حزمة المكافآت للأخذ بعين الاعتبار المخاطر عبر استخدام المعايير المرتبطة بالمخاطر (بما في ذلك المقاييس المستقبلية). وضمن الإطار الذي تم تبنيه لتحديد حزمة المكافآت المتغيرة، فإن لجنة التعيينات والمكافآت تهدف إلى الموازنة بين توزيع أرباح البنك بين المساهمين والموظفين.

تشمل مؤشرات الأداء الأساسية على مستوى البنك مجموعة من المقاييس قصيرة وطويلة الأجل والتي تشمل الربحية والملاءة المالية والسيولة ومؤشرات النمو.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت وبكل دقة بتقييم الممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت للإيرادات المستقبلية المحتملة

• التأكد من أنه بالنسبة للأشخاص المعتمدين في إدارة المخاطر وإدارة الموارد البشرية وإدارة الإستراتيجية وإدارة التدقيق الداخلي وإدارة العمليات والإدارة المالية وإدارة الالتزام يكون مجموع المكافآت الثابتة والمتغيرة يميل لصالح المكافآت الثابتة.

• تقديم توصية بشأن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على أساس حضورهم وأدائهم والتزامهم بنص المادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني.

• التأكد من وضع آليات الالتزام المناسبة من أجل ضمان التزام الموظفين بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصية أو الحذر على المكافآت ومن المسؤولية بهدف تقليص آثار ربط المخاطر الكامنة في ترتيب مكافآتهم.

قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة التعيينات والمكافآت بهدف تلبية الأهداف المذكورة أعلاه. هذا وقد وردت تفاصيل كاملة عن اللجنة، بما في ذلك تواريخ انعقادها وذلك تحت باب التنظيم والإدارة وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات. وقد بلغ المبلغ الإجمالي المدفوع لأعضاء لجنة التعيينات والمكافآت خلال العام على شكل أتعاب مقابل حضور الجلسات ١٢,٠٠٠ دينار بحريني.

المستشارون الخارجيون

ساعد المستشارون الخارجيون البنك في وضع سياسة المكافآت المتغيرة لتتماشى مع ممارسات المكافآت الصحيحة لمصرف البحرين المركزي والممارسات المتبعة في القطاع.

مجال تطبيق سياسة المكافآت

لقد تم تبني سياسة المكافآت على مستوى البنك وسيجري تطبيقها على فروع الخارجية وشركاته التابعة.

مكافآت مجلس الإدارة

يتم تقدير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لنص المادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني لعام ٢٠٠١. وسوف يتم وضع حدود لمبالغ مكافآت مجلس الإدارة بحيث يكون مجموع المكافآت (باستثناء الأتعاب مقابل حضور جلسات المجلس)

إطار الإعادة

تسمح التخصيصات القابلة للاسترداد لمجلس إدارة البنك بأن يقرر أنه، عندما يكون مناسباً، يمكن للحوافز غير المستحقة بموجب برنامج المكافآت المؤجلة أن يسقط الحق فيها/يتم تعديلها أو بإمكانية استرداد المكافآت المتغيرة الذي تم تسليمه وذلك في حالات معينة. أما الهدف من وراء ذلك فهو السماح للبنك بالاستجابة وبشكل مناسب إذا تبين بأن مؤشرات الأداء التي اعتمدت في قرار المكافآت لا تعكس الأداء المقابل على المدى الطويل. وتتضمن جميع المكافآت المؤجلة تخصيصات تساعد البنك على تقليل أو إلغاء المكافآت للموظفين الذين كان لسلوكهم الفردي آثار ضارة بشكل جوهري على البنك خلال سنة الأداء المعنية.

لا يمكن اتخاذ أي قرار بسحب مكافأة الفرد إلا من قبل مجلس إدارة البنك.

تسمح تخصيصات البنك القابلة للاسترداد لمجلس الإدارة بأن يقرر أنه، عندما يكون مناسباً، يمكن للحوافز المستحقة/غير المستحقة بموجب برنامج المكافآت المؤجلة تعديل/تُلغى وذلك في حالات معينة. وتشمل هذه الحالات ما يلي:

- وجود أدلة مقبولة ودامغة بوجود سوء سلوك متعمد أو أخطاء جوهريّة أو إهمال أو عدم كفاءة لدى الموظف، مما تسبب في تعريض البنك/وحدة عمل الموظف لخسائر جوهريّة في أدائها المالي أو معلومات غير صحيحة بشكل جليّ في البيانات المالية للبنك أو إخفاق جوهري في إدارة المخاطر أو خسائر في سمعة البنك أو المخاطر الناشئة نتيجة تصرفات وقرارات هذا الموظف أو إهماله أو سوء سلوكه أو عدم كفاءته وذلك خلال سنة الأداء المعنية.
- قيام الموظف، عن قصد وبشكل متعمد، بتضليل السوق و/أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء المعنية.

يمكن اللجوء إلى الاسترداد إذا كان التعديل الخاطئ للجزء غير المستحق غير كاف وذلك بالنظر إلى طبيعة وحجم المسألة.

تأخذ تعديلات المخاطر بعين الاعتبار جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وكلفة رأس المال. ويقوم البنك بتقييم المخاطر من أجل مراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل إستراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافآت السنوية. ويؤكد البنك بأن مجموع المكافآت المتغيرة لا يحد من قدرته على تعزيز وتقوية قاعدته الرأسمالية.

تبقى لجنة التعيينات والمكافآت على اطلاع دائم على أداء البنك بالاعتماد على إطار إدارة المخاطر. وتستخدم لجنة التعيينات والمكافآت هذه المعلومات عند أخذ المكافآت بعين الاعتبار من أجل ضمان التناغم والتوافق بين العوائد والمخاطر والمكافآت.

في السنوات التي يتكبد فيها البنك خسائر جوهريّة في أدائه المالي، سوف يشمل إطار تعديل المخاطر العديد من التعديلات. كما وتعين لجنة التعيينات والمكافآت بدقة نتائج اختبار الإجهاد، والاختبار الخلفي الذي تم إجرائها على إطار سياسة الحوافز المتغيرة، وتقوم بإدخال التغييرات الضرورية على حوافز الموظفين (البونص)، مثل تقليل مجموع المكافآت والتغييرات المحتملة على فترة الاستحقاق والتأجيلات الإضافية والتخصيصات القابلة للاسترداد.

تستطيع لجنة التعيينات والمكافآت، ومن خلال موافقة مجلس الإدارة، استخدام وسائل الترشيح واتخاذ القرارات الاختيارية التالية:

- زيادة/تقليل التعديل على تقييم المخاطر بأثر رجعي
- إمكانية إجراء تأجيلات إضافية أو زيادة مبلغ مكافآت الأسهم
- الاسترداد من خلال ترتيب تخصيصات قابلة للاسترداد.

إلى بيئة السوق والبيئة الرقابية علاوة عن المهام ذات القيمة المضافة والخاصة بكل وحدة.

المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال

يتم تحديد المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال بشكل رئيسي من خلال أهداف الأداء الأساسية المحددة في نظام إدارة أداء البنك. وتشمل هذه الأهداف كل من الأهداف المالية وغير المالية، بما في ذلك رقابة المخاطر والالتزام والاعتبارات الأخلاقية بالإضافة إلى بيئة السوق والبيئة الرقابية. إن مراعاة تقييم المخاطر أثناء تقييم أداء الأفراد يضمن في حال وجود أي اثنين من الموظفين يحققان نفس الأرباح على المدى القصير ولكنهما يتحملان حجماً مختلفاً من المخاطر نيابة عن البنك أن تتم معاملتهما بشكل مختلف بموجب نظام المكافآت.

إطار تقييم المخاطر

إن الغرض من ربط المخاطر هو موازنة وضبط المكافآت المتغيرة مع تشكيلة المخاطر التي تواجه البنك. وضمن مساعيه لتحقيق ذلك، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار كل من المعايير الكمية والمعايير النوعية ضمن عملية تقييم المخاطر. وتلعب كل من المعايير الكمية وقرارات الأفراد دوراً في تحديد تعديلات المخاطر. وتشمل عملية تقييم المخاطر الحاجة لضمان كون سياسة المكافآت قد وُضعت لتقليل قابلية الموظفين لأخذ مخاطر كبيرة وغير ضرورية بحيث تتناسب مع مخرجات المخاطر ويكون لها مجموع مناسب من المكافآت التي تتفق مع عملية ضبط المخاطر.

تأخذ لجنة التعيينات والمكافآت بعين الاعتبار كون سياسة المكافآت المتغيرة منسجمة مع توزيع مخاطر البنك. ويضمن تطبيق إطار وعمليات تقييم المخاطر حسب التوقعات المستقبلية والتقييم بأثر رجعي، التقييم الدقيق للممارسات المكافآت القائمة على الإيرادات المستقبلية المحتملة والتي تكون ذات توقيت وتحقق غير مضمون.

تقرير المكافآت (تتمة)

عناصر المكافآت المتغيرة

تتضمن المكافآت المتغيرة العناصر الرئيسية التالية:

نقد مدفوع مقدماً	جزء من المكافأة المتغيرة التي يتم منحها ودفعها نقداً عند الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة.
نقد مؤجل	جزء من المكافأة المتغيرة التي يتم منحها ودفعها نقداً على أساس نسبي على مدى ٣ سنوات.
مكافآت أسهم مقدماً	جزء من المكافأة المتغيرة التي يتم منحها وإصدارها على شكل أسهم عند الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة.
أسهم مؤجلة	جزء من المكافأة المتغيرة التي يتم منحها ودفعها على شكل أسهم على أساس نسبي على مدى ٣ سنوات.

هذا وتخضع جميع المكافآت المؤجلة للتخصيصات القابلة للاسترداد. ويتم دفع جميع مكافآت الأسهم ليستفيد الموظف بعد فترة احتفاظ مدتها ستة شهور اعتباراً من تاريخ استحقاقه لها. إن عدد مكافآت أسهم رأس المال المقدمة ترتبط بسعر أسهم البنك حسب قوانين برنامج حوافز أسهم البنك. ويتم دفع أي أرباح نقدية على هذه الأسهم إلى الموظف بالإضافة إلى الأسهم (أي بعد فترة الاحتفاظ).

المكافأة المؤجلة

إن الموظفين بمنصب مدير أول فما فوق، وكذلك الموظفين ممن يحصلون على مجموع المكافآت السنوية بقيمة ١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني فما فوق يخضعون لتأجيل المكافأة المتغيرة وذلك كما يلي:

مكونات المكافآت المتغيرة	المدراء العامين فما فوق	أكبر خمس موظفين من حيث الراتب	المدراء الأوائل ومساعدو المدير العام	فترة التأجيل	الاحتفاظ	الخطأ	الاسترداد
نقد مدفوع مقدماً	٪٤٠	٪٤٠	٪٥٠	فوري	-	-	نعم
أسهم مقدمة	-	-	٪١٠	فوري	٦ شهور	نعم	نعم
نقد مؤجل	٪١٠	٪١٠	-	٣ سنوات *	-	نعم	نعم
مكافآت أسهم مؤجلة	٪٥٠	٪٥٠	٪٤٠	٣ سنوات *	٦ شهور	نعم	نعم

* يتم استحقاق النقد أو الأسهم المؤجلة على أساس نسبي على مدى ٣ سنوات.

يمكن للجنة التعيينات والمكافآت، وبالاتتماد على تقييمها لتوزيعات الأدوار والمخاطر التي يتحملها الموظف، أن تقوم بزيادة تغطية الموظفين والتي ستخضع لترتيبات التأجيل.

بيانات المكافآت المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

آلاف الدنانير البحرينية	٢٠١٨	٢٠١٧
• أتعاب حضور جلسات	٣٢	٢٣
• مكافآت	٤٦	٤٢

(ب) الموظفين

١. مكافآت الموظفين

٢٠١٨									
عدد الموظفين*	مكافأة ثابتة		مكافآت أولية**		مكافآت مضمونة		المكافأة المتغيرة		
	نقداً	أخرى	(نقداً/ أسهم)	(نقداً/ أسهم)	نقداً	أسهم	مقدماً	مؤجلة	أخرى
آلاف الدنانير البحرينية									
الأشخاص المعتمدون									
- وحدات الأعمال	٧	١,٤٤٩	٣٤٩	٢٢	-	٥٠٥	٨	١١٧	٦١٤
- الرقابة والديم	١٨	١,٩٦٤	٤٤٩	-	-	٥٩٤	١١٢	-	٤٤٨
أشخاص آخرون يتحملون مخاطر جوهرية	١٤	٩٤٢	١٥٧	-	-	٢٥٤	٤٣	١٠	٢٢٠
موظفون آخرون	٦١٩	٩,١٨٩	٣,٤٤٣	-	-	٣,٦٤٤	٢٧	-	١٠٨
موظفون إقليميون	٤٤	٦٤٩	٤٠٣	٤	-	١٦١	-	-	١
	٧٠٢	١٤,١٩٢	٤,٨٠٢	٢٦	-	٥,١٥٨	١٩٠	١٢٦	١,٣٩١
المجموع									

* تشمل هذه الموظفين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ٤٥ موظف ممن تركوا العمل خلال العام وهم غير مضمينين في عدد الموظفين، إلا أن مكافآتهم تم الإفصاح عنها في الأقسام المعنية.

** هذا البند مخصص لاثنتين من المكافآت الأولية التي تم منحها لموظفين جدد محددتين في الفروع الخارجية لتلبية متطلبات ممارسات السوق السائدة في والمتطلبات الأجنبية لتلك الفروع، والتي تم منحها على أساس استثنائي للسياسة العامة للبنك والقائمة على عدم تقديم مثل هذه المكافآت.

ملاحظة: إن مصروفات الموظفين الأخرى التي تبلغ ١٢٧ ألف دينار بحريني تم تكبدها في مصروفات التوظيف غير مدرجة أعلاه.

بيانات المكافآت المدفوعة (تمة)

٢٠١٧									
عدد الموظفين*	مكافأة ثابتة	مكافآت أولية	مكافآت مضمونة	المكافأة المتغيرة			المجموع		
				مقدمًا	مؤجلة				
نقدًا	أخرى	(نقدًا/أسهم)	(نقدًا/أسهم)	نقدًا	أسهم	نقدًا	أسهم	أخرى	
آلاف الدنانير البحرينية									
الأشخاص المعتمدون									
٦	١,١٣٧	-	-	٤٤١	٤	١.٦	٥٤٣	-	٢,٥٩٢
١٦	١,٤٦٨	-	-	٣٤١	٥٦	١٠	٢٧٠	-	٢,٥٢٨
٥	٢٢٥	-	-	٦٦	١٣	-	١٣	-	٤٣١
٦١	٧,٨٨٤	-	-	٣,٠٧٢	٣٣	٥	١٦١	-	١٤,٣٣٤
٣٣	٧٢١	-	-	١٢٦	-	-	-	-	٩٨٩
٦٧٠	١١,٤٣٥	-	-	٤,٠٤٦	١.٦	١٢١	١,٠٢٧	-	٢٠,٨٧٤

* تشمل هذه الموظفين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ م. ٥٤ موظف ممن تركوا العمل خلال العام وهم غير مضمنين في عدد الموظفين، إلا أن مكافآتهم تم الإفصاح عنها في الأقسام المعنية.

ملاحظة: إن مصروفات الموظفين الأخرى والبالغة ٤٢٩ ألف دينار بحريني والنتيجة عن التوظيف والنفقات غير المباشرة للموظفين غير مدرجة فيما سبق.

ملاحظة: إن مجموع الحوافز يشمل تعويض الفصل عن العمل الذي تم دفعه خلال العام بمبلغ ٣٧ ألف دينار بحريني لأحد الأشخاص وذلك وفقاً لقانون العمل.

٢. المكافآت المؤجلة

٢٠١٨				
المجموع	أخرى	الأسهم		نقدًا
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني*	العدد	ألف دينار بحريني
٣,٣٩٢	-	٢,٨١٩	٤,٦٠٩,٢٢٢	٥٧٣
١,٢٧٨	-	١,١٥٥	١,٧٩١,٦٣١	١٢٣
٦١٨	-	-	٦٥٥,٦٤٥	١٦٤
(١,٦٤٦)	-	(١,٢٨٩)	(٢,٤٥٩,٠٤٣)	(٣٥٧)
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
٣,١٨٨	-	٢,٦٨٥	٤,٥٩٧,٤٥٥	٥٠٣

* بناء على سعر المكافآت الأصلي لكل فترة مكافآت على حدة

٢٠١٧				
المجموع	أخرى	الأسهم		نقدًا
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني*	العدد	ألف دينار بحريني
٢,٧١٤	-	٢,٢٩٣	٣,٥٩٥,٦٦٦	٤٢١
١,٧٦٢	-	١,٥٧٣	٢,١٧٥,٧٣٠	١٨٩
١٥٠	-	-	٥٩٨,٧٥١	١٥٠
(١,٢٤٧)	-	(١,٠٤٧)	(١,٧٦٠,٩٢٥)	(٢٠٠)
-	-	-	-	-
١٣	-	-	-	١٣
٣,٣٩٢	-	٢,٨١٩	٤,٦٠٩,٢٢٢	٥٧٣

* بناء على سعر المكافآت الأصلي لكل فترة مكافآت على حدة

المحتويات

٥٥	تقرير مدققي الحسابات المستقلين
٥٨	بيان المركز المالي
٥٩	بيان الربح أو الخسارة
٦٠	بيان الدخل الشامل
٦١	بيان التغيرات في حقوق الملكية
٦٢	بيان التدفقات النقدية
٦٣	إيضاحات حول البيانات المالية
٩٤	الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال
١٠٦	محضر اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية لعام ٢٠١٨

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين

بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

ص.ب ٦٠١

المنامة

مملكة البحرين

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لبنك البحرين الوطني ش.م.ب. («البنك») والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وبيان الربح أو الخسارة، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كل الجوانب الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم «مسئوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية» من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً للمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

انخفاض قيمة القروض والسلفيات

(راجع استخدام التوقعات وتقديرات الإدارة في إيضاح ٢(د)، وسياسة انخفاض القيمة في إيضاح ٢(و) (١.٠) والإيضاحات (٧) و (٣) حول الإفصاح عن مخاطر الائتمان في البيانات المالية).

الوصف	كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق
لقد ركزنا على هذا الأمر بسبب:	إجراءات التدقيق لتقليل المخاطر الجوهرية المصاحبة لانخفاض القيمة شملت ما يلي:
- أهمية القروض والسلفيات (تمثل ٣٧٪ من مجموع الموجودات) ووجود تقديرات هامة ذات أثر على البيانات المالية؛ - قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) "الأدوات المالية" بدءاً من ١ يناير ٢٠١٨ والذي نتج عنه:	- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة على أساس متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) وفهمنا للعمليات والبنك وممارسة القطاع؛ - تأكيد فهمنا للإجراءات الجديدة أو المعدلة، ونظم الرقابة المطبقة بما فيها نظم الرقابة على تطوير وتحديث نموذج احتساب الخسائر المتوقعة؛
- تغيير في السياسات المحاسبية المتعلقة بانخفاض القيمة بما فيها الحاجة إلى عمل تقديرات وأحكام معقدة تتعلق بتوقيت احتساب انخفاض القيمة، وتقدير مبلغ الانخفاض؛ - التعديلات الناتجة عن التطبيق على رصيد الأرباح المستبقاة كما في ١ يناير ٢٠١٨، لكونه تاريخ التطبيق؛	اختبار الرقابة لقد قمنا اختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المطبقة في إجراءات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. تشمل الاختبارات التي قمنا بها ما يلي: - تقييم مفصل لمخاطر الائتمان على عينات من القروض المتعثرة وغير المتعثرة لاختبار نظم الرقابة حول التصنيف الائتماني؛

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين (تتمة)

انخفاض قيمة القروض والسلفيات (تتمة)

الوصف	كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق
- استخدام نماذج ومنهجيات إحصائية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ - تغييرات جوهرية في الإجراءات وطرق جمع البيانات والمراقبة لم يتم اختبارها في السابق؛ - متطلبات الإفصاح عن الأثر المبدئي لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)، وجودة الائتمان بما فيها شرح الأحكام وأهم المدخلات الرئيسية المستخدمة في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة.	- فحص تصميم وفاعلية نظم الرقابة الرئيسية وصحة البيانات والفرضيات المستخدمة في نماذج الانخفاض حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)؛ - فحص الرقابة حول نقل البيانات بين أنظمة المصادر المعنية ونماذج انخفاض القيمة التي يستخدمها البنك؛ - تقييم الضوابط على نموذج انخفاض القيمة، بما فيها المراقبة والمراجعة والاعتماد؛ - تقييم الرقابة على عملية الاعتماد ومراجعة مخرجات النماذج والتعديلات التي تتم على المخرجات؛ - فحص أنظمة الرقابة الرئيسية المتعلقة باختيار وتنفيذ مدخلات التغيرات الاقتصادية المهمة.
الاختبارات التفصيلية شملت الاختبارات التفصيلية ما يلي:	
• اختبار عينة من المدخلات الرئيسية والفرضيات التي تؤثر على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك التوقعات الاقتصادية للتأكد من المعلومات المستخدمة؛ • إعادة أداء تأثير محددات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان الرئيسية وفحص عينات من الأدوات المالية لتحديد إذا ما تم التعرف على محددات الزيادة الجوهرية بشكل مناسب؛ • إعادة أداء العناصر الرئيسية في حسابات نموذج البنك وتقييم صحة النتائج؛ • اختيار عينة من تعديلات النموذج لتقييم مدى معقولية التعديلات وذلك باختيار الفرضيات الرئيسية واختبار طريقة الاحتساب والمطابقة مع مصادر البيانات.	
الاستعانة بالمختصين لقد قمنا بإشراك المختصين من كي بي إم جي، كل حسب تخصصه للمساعدة في تقييم الرقابة على أنظمة المعلومات واختبار فرضيات الإدارة الرئيسية المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وأهمها:	
• إشراك المختصين في إدارة مخاطر المعلومات لاختبار الرقابة على نظم المعلومات الجديدة، وتسجيل البيانات في الأنظمة الرئيسية ونقل البيانات من الأنظمة الرئيسية إلى نماذج انخفاض القيمة؛ • إشراك المختصين في إدارة المخاطر المالية لمراجعة معقولة وملائمة المنهجية والفرضيات المستخدمة في نموذج خسائر انخفاض القيمة اعتماداً على معرفتنا الخاصة والمعلومات المتوفرة لدينا عن القطاع والأوضاع الاقتصادية. يشمل ذلك اختبار الفرضيات والأحكام الرئيسية المتعلقة بتصنيف مخاطر الائتمان والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وتعريف التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الاسترجاع واستخدام مدخلات اقتصادية مختلفة واحتمالية المخرجات الموزونة.	
الإفصاحات لقد قمنا بتقييم إفصاحات البنك الخاصة بأثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)، والسياسات المحاسبية الجديدة، واستخدام الفرضيات والأحكام الجوهرية، ونوعية ائتمان القروض والسلفيات بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة.	

المعلومات الأخرى

مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير، على تقرير مجلس الإدارة والمعلومات الأخرى التي تمثل جزءاً من التقرير السنوي.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى تحوي تضارب مهم مع البيانات المالية، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على أخطاء جوهرية. إذا ما استنتجنا بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى، والتي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، مجلس الإدارة مسئول عن تقييم قدرة البنك على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان مناسباً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية البنك أو إيقاف أعماله، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين (تتمة)

انخفاض قيمة القروض والسلفيات (تتمة)

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية

تتلخص أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المأخوذة اعتماداً على هذه البيانات المالية.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالتتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.

• الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك غموض مهم متعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة البنك على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير. ومن الممكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع البنك للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام وهيكلي ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن البنك بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسؤولون حصراً فيما يخص رأينا هذا.

أنا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها، والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا والإجراءات الوقائية ذات الصلة.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للسنة المنتهية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وهي أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني ودليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١) نفيد بما يلي:

- (أ) إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية تتفق معها؛
- (ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية؛
- (ج) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية البحريني، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١ والفقرات النافذة من المجلد رقم ٦ وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي؛
- (د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.
- الشريك المسؤول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو جعفر القبيطي.

كي.بي.م.ج

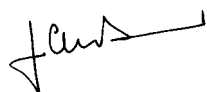
كي بي ام جي فخر

رقم ترخيص الشريك ٨٣

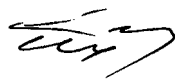
٢٨ يناير ٢٠١٩

٢٠١٧	٢٠١٨	إيضاح	
(بملايين الدنانير البحرينية)			
الموجودات			
١٠٧,٠	١٠٧,٣	٤	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
٤١٩,٩	٣٨٧,١	٥	سندات الخزانة
١٧٤,٠	٢٥٩,٧	٦	ودائع لأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
١٢٢٦,٩	١١٩,١	٧	قروض وسلفيات
١٠٦٧,٣	١١٣٢,٢	٨	أوراق مالية استثمارية
٥١,٦	٥١,٦	٩	استثمار في شركات زميلة
٤١,٨	٥٠,٩	١٠	فوائد مستحقة وموجودات أخرى
١٣,٠	١٦,٦	١٩	عقارات ومعدات
٣١٠١,٥	٣١٩٥,٥		مجموع الموجودات
المطلوبات			
٣٨٤,٠	٣٨١,٤	١١	مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٦٧,٨	١٠٣,٩	١٢	سلفيات بموجب عقود إعادة الشراء
٢١٦٥,٢	٢١٩٠,٦	١٣	ودائع الزبائن
٣٦,٦	٤٣,٨	١٤	فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى
٢٦٥٣,٦	٢٧١٩,٧		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية			
١٢٧,٥	١٤٠,٣	٢٠	رأس المال
(١,٧)	(١,٥)	٢٠	أسهم تحت نظام حوافز الموظفين بالأسهم
٤,٠	٥,٠	٢١	علوة إصدار
٦٣,٨	٧٠,١	٢١	الاحتياطي القانوني
٣٢,٤	٣٢,٤	٢١	الاحتياطي العام
٢٢١,٩	٢٢٩,٥	٢١	احتياطيات أخرى وأرباح مستبقة
٤٤٧,٩	٤٧٥,٨		مجموع حقوق الملكية
٣١٠١,٥	٣١٩٥,٥		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

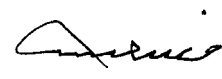
اعتمدت البيانات المالية المنشورة على الصفحات من ٥٨ إلى ٩٣ من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٩ ووقعها بالنيابة عنه:



جان كريستوف دوران
الرئيس التنفيذي



د. عصام عبداللّه فخرو
نائب رئيس مجلس الإدارة



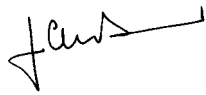
فاروق يوسف خليل المؤيد
رئيس مجلس الإدارة

الإيضاحات من ١ إلى ٤٣ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

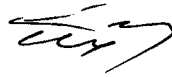
بيان الربح أو الخسارة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

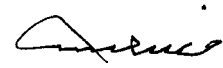
٢٠١٧	٢٠١٨	إيضاح
(بملايين الدنانير البحرينية)		
١٠٢,١	١٢٦,٨	٢٣ إيرادات الفوائد
(٢٩,٠)	(٣٩,٦)	٢٣ مصروفات الفوائد
٧٣,١	٨٧,٢	صافي الفوائد المكتسبة
٣١,٤	٣٠,٢	٢٤ إيرادات أخرى
١٠٤,٥	١١٧,٤	مجموع الدخل التشغيلي
٢١,٣	٢٦,٠	٢٥ مصروفات الموظفين
١١,٧	١٥,٨	مصروفات أخرى
٣٣,٠	٤١,٨	مجموع مصروفات التشغيل
٧١,٥	٧٥,٦	الأرباح قبل طرح المخصصات
(١٠,٥)	(٥,٦)	١٥ صافي مخصصات الانخفاض في القيمة
٦١,٠	٧٠,٠	ربح السنة
٤٤ فلس	٥٠ فلس	ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة



جان كريستوف دوران
الرئيس التنفيذي



د. عصام عبدالله فخرو
نائب رئيس مجلس الإدارة



فاروق يوسف خليل المؤيد
رئيس مجلس الإدارة

الإيضاحات من ١ إلى ٤٣ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

٢٠١٧	٢٠١٨	
(بملايين الدنانير البحرينية)		
٦١,٠	٧٠,٠	ربح السنة
		الدخل الشامل الآخر:
		البنود التي تم أو يمكن إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة:
		القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١,١	(٨,٩)	صافي التغير في القيمة العادلة
(٠,٢)	-	صافي المبلغ المحول إلى الربح أو الخسارة
		البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة:
-	٥,٥	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٠,٩	(٣,٤)	مجموع الدخل الشامل الآخر للسنة
٦١,٩	٦٦,٦	مجموع الدخل الشامل للسنة

الإيضاحات من ١ إلى ٤٣ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

احتياطات أخرى والأرباح المستبقاة								بملايين الدنانير البحرينية	
رأس المال	أسهم غير مخصصة	علاوة إصدار	الاحتياطي القانوني	الاحتياطي العام	احتياطي القيمة العادلة	مخصص الهبات والتبرعات	الأرباح المستبقاة	المجموع	
١٢٧,٥	(١,٧)	٤,٠	٦٣,٨	٣٢,٤	٢٦,١	١٦,٠	١٧٩,٨	٤٤٧,٩	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
-	-	-	-	-	(١٢,٧)	-	٩,٩	(٢,٨)	أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) كما في ١ يناير ٢٠١٨
-	-	-	-	-	-	-	(٤,١)	(٤,١)	أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) من قبل الشركات الزميلة
١٢٧,٥	(١,٧)	٤,٠	٦٣,٨	٣٢,٤	١٣,٤	١٦,٠	١٨٥,٦	٤٤١,٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨
-	-	-	-	-	-	-	(٣١,٥)	(٣١,٥)	تخصيصات عام ٢٠١٧:
١٢,٨	(٠,١)	-	-	(١٢,٨)	-	-	٠,١	-	- أرباح نقدية (٢٥٪)
-	-	-	-	-	-	-	(٣,١)	-	- إصدار أسهم منحة (١٠٪)
-	-	-	-	-	-	٣,١	(٣,١)	-	- تحويل إلى الهبات والتبرعات
-	-	-	-	١٩,١	-	-	(١٩,١)	-	- تحويل إلى الاحتياطي العام
-	-	-	٦,٣	(٦,٣)	-	-	-	-	- تحويل إلى الاحتياطي القانوني
١٤٠,٣	(١,٨)	٤,٠	٧٠,١	٣٢,٤	١٣,٤	١٩,١	١٣٢,٠	٤٠٩,٥	الرصيد بعد تخصيصات عام ٢٠١٧
-	٠,٣	١,٠	-	-	-	-	-	١,٣	أسهم للموظفين تم تخصيصها
-	-	-	-	-	-	-	٧٠,٠	٧٠,٠	الدخل الشامل للسنة:
-	-	-	-	-	-	-	-	٧٠,٠	- ربح السنة
-	-	-	-	-	(٣,٤)	-	-	(٣,٤)	- الدخل الشامل الآخر
-	-	-	-	-	(٣,٤)	-	٧٠,٠	٦٦,٦	مجموع الدخل الشامل للسنة
-	-	-	-	-	-	(١,٦)	-	(١,٦)	استخدام مخصص الهبات والتبرعات
١٤٠,٣	(١,٥)	٥,٠	٧٠,١	٣٢,٤	١٠,٠	١٧,٥	٢٠٢,٠	٤٧٥,٨	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (إيضاح ٢٠-٢٢)

سيتم تقديم التخصيصات لعام ٢٠١٨ إلى مساهمي البنك وذلك خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوية. وتشمل هذه التخصيصات ٣٥,١ مليون دينار بحريني كأرباح أسهم نقدية وذلك بنسبة ٢٥٪ (٢٠١٧: ٣٥٪)، ومبلغ ٣,٥ مليون دينار بحريني للهبات والتبرعات، وتحويل مبلغ ٢١,٠ مليون دينار بحريني من الأرباح المستبقاة إلى الاحتياطي العام. أوصى مجلس الإدارة أيضاً بإصدار أسهم منحة بمعدل سهم واحد لكل عشرة أسهم من خلال استخدام مبلغ ١٤,٠ مليون دينار بحريني من الاحتياطي العام وتحويل مبلغ ٧,٠ مليون دينار بحريني من الاحتياطي العام للاحتياطي القانوني.

٣١ ديسمبر ٢٠١٧

احتياطات أخرى والأرباح المستبقاة								بملايين الدنانير البحرينية	
رأس المال	أسهم غير مخصصة	علاوة إصدار	الاحتياطي القانوني	الاحتياطي العام	احتياطي القيمة العادلة	مخصص الهبات والتبرعات	الأرباح المستبقاة	المجموع	
١١٦,٠	(١,٦)	٢,٥	٥٨,٠	٣٢,٤	٢٥,٢	١٤,٦	١٦٧,٥	٤١٤,٦	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧
-	-	-	-	-	-	-	(٢٨,٧)	(٢٨,٧)	تخصيصات عام ٢٠١٦:
١١,٥	(٠,٢)	-	-	(١١,٥)	-	-	٠,٢	-	- أرباح نقدية (٢٥٪)
-	-	-	-	-	-	-	(٢,٩)	-	- إصدار أسهم منحة (١٠٪)
-	-	-	-	-	-	٢,٩	(٢,٩)	-	- تحويل إلى الهبات والتبرعات
-	-	-	-	١٧,٣	-	-	(١٧,٣)	-	- تحويل إلى الاحتياطي العام
-	-	-	٥,٨	(٥,٨)	-	-	-	-	- تحويل إلى الاحتياطي القانوني
١٢٧,٥	(١,٨)	٢,٥	٦٣,٨	٣٢,٤	٢٥,٢	١٧,٥	١١٨,٨	٣٨٥,٩	الرصيد بعد تخصيصات عام ٢٠١٦
-	٠,١	١,٥	-	-	-	-	-	١,٦	أسهم للموظفين تم تخصيصها
-	-	-	-	-	-	-	٦١,٠	٦١,٠	الدخل الشامل للسنة:
-	-	-	-	-	-	-	-	٦١,٠	- ربح السنة
-	-	-	-	-	٠,٩	-	-	٠,٩	- الدخل الشامل الآخر
-	-	-	-	-	٠,٩	-	٦١,٠	٦١,٩	مجموع الدخل الشامل للسنة
-	-	-	-	-	-	(١,٥)	-	(١,٥)	استخدام مخصص الهبات والتبرعات
١٢٧,٥	(١,٧)	٤,٠	٦٣,٨	٣٢,٤	٢٦,١	١٦,٠	١٧٩,٨	٤٤٧,٩	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الأسهم غير المخصصة هي الأسهم التي لم يتم تخصيصها بعد للموظفين بموجب نظام حوافز الموظفين بالأسهم.

الإيضاحات من ١ إلى ٤٣ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠١٧	٢٠١٨	إيضاح
(بملايين الدنانير البحرينية)		
التدفقات النقدية من أنشطة العمليات:		
٦١,٠	٧٠,٠	ربح السنة
تسويات لمطابقة صافي الدخل مع صافي النقد من أنشطة العمليات:		
١,٨	٢,٠	الاستهلاك
١٠,٤	٥,٦	١٥ صافي مخصص الانخفاض في القيمة
(٣,٧)	(٥,٤)	حصة البنك من أرباح شركات زميلة
٦٩,٥	٧٢,٢	ربح السنة بعد التسويات
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		
١,١	٧,٨	أرصدة لدى البنوك المركزية (احتياطي نقدي إلزامي)
١٨,٦	٥٢,١	سندات الخزينة
١٦,٣	٢,٦	ودائع لأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(٢٠٥,٣)	٢٧,٧	قروض وسلفيات
٢٤,٨	(٧٥,٠)	أوراق مالية استثمارية
٠,٣	(٠,٧)	فوائد مستحقة وموجودات أخرى
١٠,٢	(٢,٦)	مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٣,٥	٣٦,١	سلفيات بموجب عقود إعادة الشراء
٧٦,٩	٢٥,٤	ودائع الزبائن
٠,٦	٧,٧	فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى
١٦,٥	١٥٣,٣	صافي النقد الناتج من أنشطة العمليات
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:		
٢,٣	١,٢	أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة
(٢,٤)	(٥,٧)	شراء عقار ومعدات (صافي)
(٠,١)	(٤,٥)	صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:		
(٢٨,٥)	(٣١,٥)	أرباح أسهم مدفوعة
(١,٥)	(١,٦)	هبات وتبرعات مدفوعة
(٣٠,٠)	(٣٣,١)	صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل
(١٣,٦)	١١٥,٧	صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما في حكمه
٢٠٨,٨	١٩٥,٢	النقد وما في حكمه في ١ يناير
١٩٥,٢	٣١٠,٩	النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر

الإيضاحات من ١ إلى ٤٣ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

١. المنشأة

بنك البحرين الوطني شركة مساهمة بحرينية عامة. تأسست بمملكة البحرين بموجب مرسوم أميري. وبدأ أعماله في يناير ١٩٥٧. ويعمل البنك بترخيص صادر من مصرف البحرين المركزي كبنك قطاع تجزئة. بينما يعمل فرع البنك بأبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وفرع البنك بالرياض في المملكة العربية السعودية طبقاً لنظم وقوانين تلك الدول. تتمثل أنشطة البنك بصفة رئيسية في تقديم خدمات مصرفية للأفراد والشركات وأنشطة الخزانة وأسواق المال وخدمات الإستشارات الاستثمارية.

العنوان المسجل للبنك هو بنك البحرين الوطني ص.ب ١٠٦. برج بنك البحرين الوطني. شارع الحكومة. مملكة البحرين. أسهم البنك مدرجة في بورصة البحرين- النامطة- مملكة البحرين.

٢. السياسات المحاسبية الهامة

أ) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لعام ٢٠٠١ وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لعام ٢٠٠٦.

ب) أساس الإعداد

تم عرض البيانات المالية للبنك بالدينار البحريني وهي العملة الوظيفية للبنك.

أعدت البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة، والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة. تم استخدام السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية على نحو ثابت كما كانت مطبقة في السنوات السابقة، فيما عدا ما هو مشروح أدناه:

١) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة السارية المفعول ابتداء من ١ يناير ٢٠١٨

أ. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) – الأدوات المالية

يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) متطلبات احتساب وقياس الأدوات المالية، والمطلوبات المالية، وبعض العقود لبيع وشراء بعض بنود غير المالية. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) - الأدوات المالية: الاحتساب والقياس. إن متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) تمثل تغييراً جوهرياً من معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩). يقدم المعيار الجديد تغييرات أساسية على المعالجة المحاسبية للموجودات المالية، ولجوانب معينة من المعالجة المحاسبية للمطلوبات المالية.

نتيجة للطرق الانتقالية التي اختارها البنك في تطبيق هذا المعيار، فإن معلومات المقارنة في هذه البيانات المالية لم يتم تعديلها لتعكس متطلبات المعيار الجديد.

التغييرات الرئيسية على السياسات المحاسبية للبنك، الناتجة من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) ملخصة أدناه:

١) التغييرات في السياسات المحاسبية

تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يحتوي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) على ثلاث فئات رئيسية لتصنيف الموجودات المالية: (أ) المقاسة بالتكلفة المطفأة، والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. إن تصنيف الموجودات المالية بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) يستند بصورة عامة على نموذج العمل الذي يتم من خلاله إدارة الأصل المالي وخصائص تدفقاته النقدية التعاقدية. يلغي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) فئات معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) السابقة وهي المحتفظ بها للمتاجرة، والمحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، والمتوفرة للبيع، والقروض والذمم المدينة. يلغي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) المتطلب الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) المتعلق بتفريع الأداة المشتقة من عقد الأصل المضيف. وبالرغم من ذلك، فإن المنشآت لا تزال مطالبة بفصل المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية حيث لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعقد المضيف.

يحفظ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) إلى حد كبير بالمطلوبات الحالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) لتصنيف المطلوبات المالية، باستثناء التعامل مع الأرباح والخسائر الائتمانية الخاصة بالبنك، والتي تنشأ عندما يختار البنك قياس الالتزام بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ويتم احتساب هذه الأرباح والخسائر في الدخل الشامل الآخر. لا تزال هناك فئتين لقياس المطلوبات المالية: بالقيمة العادلة، وبالتكلفة المطفأة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يستبدل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) نموذج «الخسائر المتكيدة» في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) بنموذج «الخسائر الائتمانية المتوقعة» في المستقبل. نموذج انخفاض القيمة الجديد واجب التطبيق أيضاً على بعض التزامات القروض وعقود الضمانات المالية، ولكن ليس لاستثمارات حقوق الملكية.

يطبق البنك منهجية المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة وسندات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ترحّل الأصول من خلال المراحل الثلاث التالية، بناء على التغييرات في الجودة الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي:

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً:

المرحلة الأولى تشمل الموجودات المالية عند الاحتساب المبدئي، والتي لم يكن لها أي زيادة جوهية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، أو ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة من أحداث التعثر المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي. وهي ليست أحداث التعثر النقدي خلال فترة الإثني عشر شهراً، ولكن مجموع الخسائر الائتمانية على الأصل الموزون باحتمالية حصول حدث الخسارة خلال الإثني عشر شهراً القادمة.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة

المرحلة الثانية تشمل الموجودات المالية التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، ولكن لا يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من أحداث التعثر المحتملة على مدى الحياة المتوقعة للأداة المالية. الخسائر الائتمانية هي المتوسط الموزون للخسائر الائتمانية مع احتمالية حدوث التعثر في السداد لمدى الحياة.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة

المرحلة الثالثة تشمل الموجودات المالية التي يوجد لها أدلة موضوعية على انخفاض القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة بناءً على طرق التدفقات النقدية المخصومة، بناءً على الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد للأصل المالي. يتم قياس القيمة القابلة للاسترداد كالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة، بما في ذلك المبالغ القابلة للاسترداد من الضمانات والرهنات، مخصومة بناءً على معدل الفائدة عند بداية التسهيل الائتماني، أو بالنسبة لسندات الدين، عند معدل الفائدة السوقي الحالي للأدوات المالية المشابهة. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة بناءً على طرق التدفقات النقدية المخصومة.

محاسبة التحوط

في بداية علاقة التحوط، تقوم الإدارة بإجراء عملية تحديد وتوثيق رسمية. وهذا يشمل هدف إدارة المخاطر للبنك، الذي يحدد علاقة التحوط، وكيف يتوافق مع الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر. كما يشمل التوثيق تحديد أداة التحوط، والبند المتحوط له، وطبيعة المخاطر التي يتم التحوط لأجلها، وكيف ستقوم المنشأة بتحديد ما إذا كانت علاقة التحوط تستوفي متطلبات كفاءة التحوط. كما يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) توثيق نسبة التحوط ومصادر عدم الفعالية المحتملة.

٢) التغييرات في التقديرات والأحكام الجوهرية

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية

يملك البنك نموذجاً داخلياً لتصنيف المخاطر الائتمانية باستخدام عوامل نوعية وكمية، تشير وتدل على مخاطر التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المُقترض. يتم تحديد ومقارنة تصنيفات المخاطر الائتمانية بحيث تتصاعد احتمالات التعثر في السداد مع كل تصنيف ائتماني أعلى للمخاطر. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف. كما يستخدم البنك تصنيفات ائتمانية خارجية.

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأداة المالية قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، يأخذ البنك بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناءً على الخبرات السابقة للبنك، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات الطليعية.

لتحديد ما إذا حصلت زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية بالاعتبار:

١. خفض تصنيف المخاطر وفقاً لسياسة الخسائر الائتمانية المتوقعة المعتمدة؛
٢. التسهيلات المعاد هيكلتها خلال الإثني عشر شهراً الماضية؛
٣. التسهيلات المستحقة لثلاثين يوماً كما في تاريخ بيان المركز المالي، والخاضعة للطعن في الظروف القابلة للتطبيق؛

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن تقدير التعرضات الائتمانية لأغراض إدارة المخاطر هي عملية معقدة وتحتاج لاستخدام النماذج. يختلف التعرض مع المتغيرات في ظروف السوق، والتدفقات النقدية المتوقعة، ومرور الوقت. إن تحديد مخاطر الائتمان لمحفف أصول معينة يتطلب مزيداً من التقديرات، مثل احتمالية حدوث التعثر في السداد، ونسب الخسارة المرتبطة بها، وعلاقات التعثر بين الأطراف. يقيس البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام احتمالية حدوث التعثر في السداد، وقيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد، والخسارة في حالة التعثر في السداد.

يستخدم البنك النماذج الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها، وتقوم بتقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد لهذه التعرضات بالإضافة إلى التغيرات المتوقعة نتيجة لتجاوز الفترات الزمنية المقررة. يتضمن هذا التحليل على تحديد وتحديث العلاقة بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي، وذلك على مستوى مختلف المناطق الجغرافية التي تشهد التعرضات الخاصة بالبنك. قيمة التعرض للتعثر في السداد هي حجم الخسارة المحتملة في حالة التعثر في السداد. يقدّر البنك معاملات قيمة التعرض للتعثر في السداد بناءً على الخبرة في معدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف المتعثرة. نماذج قيمة التعرض للتعثر في السداد تأخذ بالاعتبار قيمة الضمانات المتوقعة، وتكلفة الاسترداد ذات العلاقة.

٣) أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)

أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) كما في ١ يناير ٢٠١٨ في زيادة الأرباح المستبقاة بمبلغ ٥,٨ مليون دينار بحريني، وانخفاض احتياطي القيمة العادلة بمبلغ ١٢,٧ مليون دينار بحريني.

الأرباح المستبقاة	احتياطي القيمة العادلة	بملايين الدنانير البحرينية
١٧٩,٨	٢٦,١	
الرصيد الختامي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) (٣١ ديسمبر ٢٠١٧)		
الأثر على إعادة التصنيف وإعادة القياس		
الاستثمارات في الأوراق المالية (حقوق الملكية) من متوفرة للبيع		
١٤,٢	(١٤,٢)	
١٩٤,٠	١١,٩	
الأثر من احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة		
(١,٥)	١,٥	
٠,٣	-	
(٣,١)	-	
(٤,٣)	١,٥	
(٤,١)	-	
١٨٥,٦	١٣,٤	
الرصيد الافتتاحي وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) بتاريخ التطبيق المبدئي في ١ يناير ٢٠١٨		

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

صفحة ٦٥

بنك البحرين الوطني ش.م.ب.
التقرير السنوي ٢٠١٨

٢. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(٤) تصنيف وقياس الأدوات المالية

قام البنك بعمل تحليل مفصل لنماذج العمل الخاصة بإدارة الموجودات المالية، بالإضافة لتحليل خصائص تدفقاته النقدية. المطابقة بين فئات القياس الأصلية والقيمة الدفترية للموجودات بموجب معيار المحاسبة الدول يرقم (٣٩)، وفئات القياس الجديدة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) كما في ١ يناير ٢٠١٨ كالآتي:

التصنيف الأصلي بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)	التصنيف الجديد بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)	القيمة الدفترية الأصلية (بملايين الدنانير البحرينية)	أثر إعادة القياس بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) (بملايين الدنانير البحرينية)	القيمة الدفترية الجديدة (بملايين الدنانير البحرينية)
الموجودات المالية				
أرصدة لدى البنوك المركزية	قروض ودمم مدينة	١٠٧,٠	-	١٠٧,٠
سندات الخزينة	محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	٤١٩,٩	-	٤١٩,٩
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	قروض ودمم مدينة	١٧٤,٠	-	١٧٤,٠
قروض وسلفيات	قروض ودمم مدينة	١٢٢٦,٩	٠,٣	١٢٢٧,٢
أوراق مالية استثمارية				
سندات دين	متوفرة للبيع	١٠١٧,٩	-	١٠١٧,٩
أدوات حقوق ملكية	محتفظ بها للمتاجرة	٠,٣	-	٠,٣
أدوات حقوق ملكية	متوفرة للبيع	٤٩,١	-	٤٩,١
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	قروض ودمم مدينة	٤١,٨	-	٤١,٨
		٣.٣٦,٩	٠,٣	٣.٣٧,٢

كما في ١ يوليو ٢٠١٨، قام البنك بإعادة تصنيف سندات دين بمبلغ ٦٨٥,٤ مليون دينار بحريني من الفئة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الفئة المصنفة بالتكلفة المطفأة، لتعكس بشكل أدق النية الاستراتيجية الجديدة للبنك لهذه المحفظة. يعتزم البنك تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة.

يتم قياس جميع المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة.

(٥) الخسائر الائتمانية المتوقعة / مخصصات انخفاض القيمة

المطابقة بين الرصيد الختامي لمخصص انخفاض القيمة للموجودات المالية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ مع الرصيد الافتتاحي لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحدد بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) كما في ١ يناير ٢٠١٨ كما يلي :

٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (بملايين الدنانير البحرينية)	إعادة القياس (بملايين الدنانير البحرينية)	١ يناير ٢٠١٨ (بملايين الدنانير البحرينية)
٤٢,٧	(٠,٣)	٤٢,٤
قروض وسلفيات		
سندات دين متوفرة للبيع بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) / سندات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)		
-	١,٥	١,٥
-	٣,١	٣,١
٤٢,٧	٤,٣	٤٧,٠
التزامات القروض والضمانات المالية		

(٦) أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة على التعرضات كما في ١ يناير ٢٠١٨

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع (بملايين الدنانير البحرينية)
التعرض الخاضع للخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ١ يناير ٢٠١٨			
١١٥١,٠	٢٩,٩	٨٨,٧	١٢٦٩,٦
٤١٩,٩	-	-	٤١٩,٩
١٠١٧,٩	-	-	١٠١٧,٩
١٧٤,٠	-	-	١٧٤,٠
٢٧٦٢,٨	٢٩,٩	٨٨,٧	٢٨٨١,٤
الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ١ يناير ٢٠١٨			
٩,٤	١,٦	٣١,٤	٤٢,٤
-	-	-	-
١,٥	-	-	١,٥
-	-	-	-
١٠,٩	١,٦	٣١,٤	٤٣,٩

الخسائر الائتمانية المتوقعة على التزامات القروض والضمانات المالية مدرجة ضمن بند المطلوبات الأخرى بمبلغ ٣,١ مليون دينار بحريني.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ب. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) - إيرادات العقود مع العملاء

يؤسس المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) إطاراً شاملاً لتحديد طبيعة ومبلغ وتوقيت احتساب الإيرادات. ويحل محل الإرشادات احتساب الإيرادات الحالية، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (١٨) - الإيرادات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (١١) - عقود الإنشاء، والتفسيرات ذات العلاقة. قام البنك بتطبيق المعيار بتاريخ ١ يناير ٢٠١٨. بأثر رجعي، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٨) بدون أي وسائل عملية. لم يتأثر مبلغ أو توقيت إيرادات الرسوم والعمولات للبنك من العقود مع العملاء بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥).

٢. المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير نافذة بعد

أ. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) - الإيجارات

يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) للمستأجرين نموذج واحد لمعالجة الإيجارات بالميزانية العمومية. يحتسب المستأجر حق الانتفاع من الأصل والذي يمثل حقه للانتفاع بالأصل المعني، ومطلوبات الإيجار التي تمثل التزامه بسداد دفعات الإيجارات. هناك إعفاءات اختيارية لعقود الإيجار قصيرة الأجل والإيجار ذو القيمة المنخفضة. تبقى المعالجة المحاسبية للمؤجر مماثلة للمعيار الحالي، أي يستمر المؤجر بتصنيف عقود الإيجار كإيجارات تشغيلية أو تمويلية.

يستبدل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) توجيهاً الإيجارات الحالية والتي تشمل على ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) - الإيجارات، وتفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (٤) - تحديد ما إذا كانت الترتيبات تحتوي على صيغة إيجار، وتفسير لجنة التفسيرات القائمة رقم (١٥) - الإيجارات التشغيلية - الحوافز، وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة رقم (٢٧) - تقييم جوهر المعاملات التي تتضمن الصفة القانونية لعقود الإيجار.

يخطط البنك لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) على البيانات المالية مبدئياً بتاريخ ١ يناير ٢٠١٩، باستخدام منهجية الأثر الرجعي المعدلة. لذلك، سيتم احتساب الأثر المتراكم لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) كتنسوية على الرصيد الافتتاحي للأرباح المستبقاة كما في ١ يناير ٢٠١٩، مع عدم تعديل أرقام المقارنة.

المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠١٩. التطبيق المبكر مسموح للشركات التي ستطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) - إيرادات العقود مع العملاء كما في أو قبل تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦).

لن يكون لتطبيق هذا المعيار أي أثر جوهري على البيانات المالية.

ج. عملات أجنبية

(١) العمليات بالعملة الأجنبية:

يتم احتساب العملية بالعملة الأجنبية على أساس أسعار الصرف السائدة عند إجراء المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملة الأجنبية إلى الدينار البحريني بأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. وتدرج فروقات الصرف الناتجة عن التحويل سواء المحقة أو غير المحقة في بيان الربح أو الخسارة تحت بند الإيرادات الأخرى.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات الغير مالية والمقيمة بالعملة الأجنبية والتي تم احتساب قيمتها العادلة إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف الفورية في تاريخ احتساب القيمة العادلة. ويتم احتساب فروق إعادة تحويل العملة الأجنبية في بيان الربح أو الخسارة باستثناء الفروق الناتجة من تحويل أدوات حقوق الملكية والتي يتم احتسابها ضمن الدخل الشامل الآخر كجزء من التغييرات في القيمة العادلة.

(٢) الفروع الخارجية:

يتم تحويل موجودات ومطلوبات الفروع الخارجية إلى الدينار البحريني بأسعار الصرف الفورية في نهاية الفترة. ويتم تحويل الإيرادات والمصروفات لهذه الفروع الخارجية إلى الدينار البحريني باستخدام متوسط أسعار الصرف خلال الفترة. ويتم احتساب الفروقات الناتجة عن تحويل صافي الاستثمار الافتتاحي في هذه الفروع في الدخل الشامل الآخر.

د. استخدام التوقعات وتقديرات الإدارة

تتأثر البيانات المالية للبنك ونتائجه بالسياسات المحاسبية والفرضيات وتقديرات الإدارة التي يجب الأخذ بها عند إعداد البيانات المالية.

يقوم البنك بعمل تقديرات وفرضيات تؤثر على المبالغ المعلنة في هذه البيانات المالية للموجودات والمطلوبات. يجب أن تتماشى الفرضيات والأحكام مع أفضل التقديرات حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة. يتم تقييم التقديرات والأحكام بشكل مستمر بناءً على الخبرة وعوامل أخرى كالتوقعات للأحداث المستقبلية. يقوم البنك بمراجعة محافظ القروض لتقييم انخفاض القيمة بشكل ربع سنوي على الأقل. عند تحديد وجوب تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة.

المطبقة من ١ يناير ٢٠١٨:

راجع إيضاح ٢.ب.أ. «التغيرات على التقديرات والأحكام الجوهرية».

المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٨:

يقوم البنك بعمل أحكام إذا كانت هناك دلائل ملحوظة على انخفاض القيمة متبوعة بانخفاض ملموس في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض، قبل التعرف على الانخفاض مع تلك المحفظة. من الممكن أن يشمل الدليل الملحوظ والذي يشير إلى وجود تغيير سلبي في حالة الدفع من قبل المقترض في المحفظة. أو حالة الاقتصاد الوطني أو المحلي والتي ترتبط بانخفاض الموجودات في البنك.

تقوم الإدارة بعمل التقديرات بناءً على خبرة الخسائر التاريخية لنفس خصائص مخاطر الائتمان ودليل موضوعي بوجود انخفاض القيمة مشابهة في المحفظة لتقييم انخفاض القيمة.

يتم مراجعة التقديرات والفرضيات المتعلقة بشكل مستمر ويتم احتساب تغييرات التقديرات في الحسابات في الفترة التي يتم فيها عمل مراجعة التقديرات إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترة نفسها فقط، أو الفترة نفسها والفترة المستقبلية إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترة الحالية والفترة المستقبلية.

٢. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

هـ احتساب الإيرادات والمصروفات

١) تحتسب الفوائد المكتسبة والفوائد المدفوعة في بيان الربح أو الخسارة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

إن طريقة معدل الفائدة الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية وتخصيص دخل الفوائد أو مصروفات الفوائد على مدى العمر الزمني للموجودات أو المطلوبات المالية. ويعتبر معدل الفائدة الفعلي السعر الذي يخصم بالضبط التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأصول أو المطلوبات المالية أو عندما يكون ذلك مناسباً خلال مدة أقصر مقابل صافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. إن لتطبيق طريقة معدل الفائدة الفعلي أثر في احتساب دخل الفوائد ومصروفات الفوائد بطريقة متساوية وبالتناسب مع المبلغ المستحق طوال الفترة حتى الإستحقاق أو التسديد. وفي سياق احتساب معدل الفائدة الفعلي، يتم تقدير التدفقات النقدية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية ولكن باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية.

٢) الرسوم والعمولات التي هي جزء من معدل الفائدة الفعلي للأصول والمطلوبات المالية يتم إدخالها في حساب معدل الفائدة الفعلي. الرسوم والعمولات الأخرى يتم احتسابها عند إجراء الخدمة المرتبطة بها أو عند استلامها ويتم إدراجها ضمن الدخل من الرسوم والعمولات.

٣) يتم احتساب أرباح الأسهم عندما يتم التأكد من استحقاق البنك للأرباح.

٤) التزامات مزايا الموظفين قصيرة الأجل يتم احتسابها على أسس غير مخصصة ويتم احتسابها كمصروف بعد تأدية الخدمات المرتبطة بها. ويتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه تحت نظام الحافز النقدي قصير الأجل أو نظام المشاركة في الأرباح إذا كان البنك لديه حالياً التزام قانوني ضمني لدفع هذا المبلغ نتيجة خدمات سابقة أداها الموظف ويمكن تقدير هذا الالتزام بشكل موثوق.

يوجد لدى البنك عدة برامج لمزايا التقاعد لموظفيه في البحرين وفي فروعها الخارجية وهي حسب قوانين العمل ذات العلاقة في هذه الدول. ويعتبر برنامج مزايا التقاعد بطبيعته «خطة مساهمة محددة» للموظفين الذين يتم تغطيتهم بأنظمة التأمين الاجتماعي التقاعدي في البحرين والفروع الخارجية. ويستحق الموظفون الآخرون مكافأة نهاية الخدمة يتم دفعها حسب عقود العمل أو حسب قوانين العمل اعتماداً على طول الخدمة والمكافأة النهائية.

تعتبر هذه المطلوبات غير ممولة، وقد تم عمل مخصص لهذه المصروفات وتم خصمها في بيان الربح أو الخسارة على افتراض ترك جميع الموظفين خدمة البنك في تاريخ إعداد بيان المركز المالي. يتم تحميل تكلفة توفير هذه المزايا التقاعدية في بيان الربح أو الخسارة.

يوجد لدى البنك نظام توفير اختياري للموظفين حيث يساهم البنك والموظفين شهرياً بنسبة ثابتة من الرواتب. ويخضع هذا النظام لإشراف لجنة متخصصة من موظفي البنك. ويتم تحميل مساهمة البنك في هذا النظام في بيان الربح أو الخسارة.

٥) يتم احتساب المصروفات الأخرى في الفترة التي يتم تكديدها وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

و. الموجودات والمطلوبات المالية

١. الاحتساب والقياس المبدئي

يقوم البنك مبدئياً باحتساب القروض والسلفيات، والودائع بتاريخ نشوئها. يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة، للبند غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وتكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة للشراء أو الإصدار.

٢. التصنيف

المطبق من ١ يناير ٢٠١٨

عند الاحتساب المبدئي، يتم تصنيف وقياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة إذا كان يستوفي كل من الشرطين التاليين، ولم يكن مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- إذا كان الأصل يحتفظ به ضمن نموذج عمل الهدف منه الاحتفاظ بالأصول لتحقيق التدفقات النقدية؛
- الشروط التعاقدية للأصل المالي تزيد بتواريخ محددة من التدفقات النقدية التي تعتبر دفعات كمبلغ الأصل والفوائد على المبلغ الأصلي القائم.
- يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان يستوفي الشرطين التاليين، ولم يكن مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:
- إذا كان الأصل يحتفظ به ضمن نموذج عمل يتحقق الهدف منه من خلال تحقيق التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالي؛
- الشروط التعاقدية للأصل المالي تزيد بتواريخ محددة من التدفقات النقدية التي تعتبر دفعات كمبلغ الأصل والفوائد على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاحتساب المبدئي لاستثمارات حقوق الملكية المحتفظ بها لغير المتاجرة، قد يتخذ البنك قراراً لا رجعة فيه لعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم اتخاذ هذا القرار لكل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

بالإضافة لذلك، عند الاحتساب المبدئي، قد يتخذ البنك قراراً لا رجعة فيه لتصنيف الأصل المالي الذي يستوفي متطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا أدى ذلك إلى إلغاء أو التقليل من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

و. الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

٢. التصنيف (تتمة)

تقييم نموذج العمل

يقوم البنك بعمل تقييم لهدف نموذج العمل الذي يحتفظ فيه بالأصل المالي على مستوى المحفظة، لأن ذلك يعكس الطريقة التي تدار بها الأعمال، وتقديم المعلومات للإدارة بشكل أفضل. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة، وعمل هذه السياسات فعلياً. ويشمل هذا ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على اكتساب إيرادات الفوائد التعاقدية، مع الاحتفاظ بمحفظة خاصة لمعدلات الفوائد، أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول.
- كيف يتم تقييم أداء المحفظة، ورفع التقارير عنها إلى إدارة البنك.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج العمل هذا) وكيف يتم إدارة والتعامل مع هذه المخاطر.
- وتيرة وحجم وتوقيت مبيعات الموجودات المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات، والتوقعات بخصوص أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات حول نشاط البيع بشكل منعزل، ولكن كجزء من التقييم العام لكيفية تحقيق البنك للهدف المعلن لإدارة الموجودات المالية، وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة، أو التي تدار ويتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات الأصل والفوائد

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف «الأصل» على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاحتساب المبدئي. تعرف «الفائدة» على أنها مقابل القيمة الزمنية للنقود، وللمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الزمن، ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (على سبيل المثال، مخاطر السيولة، والتكاليف الإدارية)، بالإضافة لهامش الربح.

لتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات الأصل والفوائد، يأخذ البنك بالاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل هذا تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تستوفي هذا الشرط. عند عمل هذا التقييم، فإن البنك يأخذ ما يلي في الاعتبار:

- الأحداث الطارئة، التي من شأنها تغيير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية؛
- مميزات الإقراض؛
- الدفع المسبق وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحد من مطالبة البنك على التدفقات النقدية التعاقدية من موجودات محددة (على سبيل المثال، ميزات عدم الرجوع).
- الميزات التي تعدل من اعتبارات القيمة الزمنية للنقد، على سبيل المثال إعادة التعيين الدورية لأسعار الفائدة.

يحتفظ البنك بمحفظة قروض طويلة الأجل ذات معدل فائدة ثابتة، والتي يملك البنك خيار اقتراح تعديل معدلات الفائدة في تواريخ إعادة التعيين الدورية. حقوق إعادة التعيين محدودة بمعدل الفائدة في السوق في وقت التعديل. يملك المقترضون خيار قبول معدل الفائدة المعدل، أو استرداد القرض بالقيمة الاسمية وبدون أي عقوبات. حدد البنك أن التدفقات النقدية لهذه القروض هي فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد على المبلغ الأصلي القائم، لأن الخيار يغير من معدل الفائدة من حيث الأخذ بالاعتبار للقيمة الزمنية للنقد، ومخاطر الائتمان، ومخاطر الإقراض الأخرى الأساسية، والتكاليف المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم.

المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٨

تتكون استثمارات تم تصنيفها باحتساب قيمتها العادلة من خلال الربح أو الخسارة من استثمارات تم تصنيفها في البداية باحتساب قيمتها العادلة من خلال الربح أو الخسارة واستثمارات للمتاجرة.

الاستثمارات التي تم تصنيفها باحتساب قيمتها العادلة من خلال الربح أو الخسارة هي الأوراق المالية الاستثمارية التي يتم شراؤها بغرض الاحتفاظ بها لمدة غير محددة من الزمن. ويتم إدارتها وتقييمها ويقدم تقرير عنها داخلياً على أساس القيمة العادلة، ويتم تصنيفها كاستثمارات تم احتساب قيمتها العادلة من خلال حساب الربح أو الخسارة.

الأوراق المالية المتداولة

الأوراق المالية المتداولة هي الأوراق المالية التي يتم شراؤها بغرض تحقيق ربح من تقلبات أسعارها أو التي يتم تضمينها في محفظة لها ظاهرة تحقيق الربح على المدى القصير، يتم تصنيفها على أنها أوراق مالية متداولة. ويتم احتساب هذه الأوراق المالية في البداية بقيمتها العادلة. ويتم بالتالي قياسها بالقيمة العادلة حسب أسعار السوق المدرجة. ويتم تضمين الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة من الأوراق المالية المتداولة في بيان الربح أو الخسارة.

الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق

إن الاستثمارات التي يتم الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق هي أصول مالية غير مشتقة وذات مدفوعات قابلة للتحديد وتواريخ استحقاق ثابتة، ينوي البنك وبشكل إيجابي وقادر على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق. ويتم احتساب الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى أية تكاليف صفقات مباشرة ويتم قياسها فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام سعر الفائدة الفعلي، ناقصاً أية خسائر بسبب انخفاض القيمة.

الاستثمارات المتوفرة للبيع

الاستثمارات غير المشتقة، والتي ينوي البنك الاحتفاظ بها لمدة غير محددة ويمكن بيعها استجابة لاحتياجات السيولة، والتغيرات في أسعار الفائدة، أو المخاوف تجاه الانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تصنيفها على أنها استثمارات متوفرة للبيع. مبدئياً يتم احتساب الاستثمارات المتوفرة للبيع والتي تتكون من سندات الديون والأسهم وذلك بقيمتها العادلة، بما في ذلك تكاليف الصفقات، ثم يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة بناء على أسعار السوق المدرجة أو أسعار السماسرة أو المبالغ المشتقة من نماذج التدفقات النقدية، أيها الأنسب. ويتم احتساب الأرباح والخسائر غير المحققة الناشئة عن التغيرات في القيم العادلة للاستثمارات المتوفرة للبيع في الدخل الشامل الآخر. ويتم تحويل القيمة العادلة التراكمية للأوراق المالية المتوفرة للبيع في حالة بيعها أو التصرف بها بخلاف ذلك، أو التي تم في السابق احتسابها ضمن الدخل الشامل الآخر، إلى بيان الربح أو الخسارة.

يصنف البنك مطلوباته المالية، عدا الضمانات المالية، كأدوات مقاسة بالتكلفة المطفأة.

٢. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)**و. الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)****٣. إعادة التصنيف**

المطبقة من ١ يناير ٢٠١٨

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً للاحتساب المبدئي، فيما عدا الفترة التي تلي تغيير البنك لنموذج عمل إدارة الموجودات المالية.

المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٨

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى موجودات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، أو كمؤفدة للبيع، أو كمحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق على أساس نية الإدارة في وقت شراء هذه الاستثمارات، ووضع السياسات الاستثمارية.

٤. ودائع الزبائن

يتم احتساب ودائع الزبائن في البداية بالقيمة العادلة، ثم يتم قياسها لاحقاً بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

٥. الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تتطلب أن يقوم البنك بإجراء دفعات محددة لتعويض حاملها عن الخسارة التي يتكبدها وذلك نظراً لعدم قيام مدين معين بالدفع عند استحقاقها وذلك وفقاً للشروط التعاقدية. ويتم مبدئياً احتساب الضمانات المالية بقيمتها العادلة (وهي العلاوة والتي يتم استلامها عند الإصدار). ويتم استهلاك العلاوة التي يتم استلامها على مدى العمر الزمني للضمان المالي. بينما يتم احتساب التزام الضمان (المبلغ الاسمي) بالتالي بالقيمة المطفأة هذه أو بالقيمة الحالية لأي دفع متوقع، أيهما أكبر (عندما يصبح الدفع بموجب الضمان محتملاً). ويتم تضمين العلاوة الغير مطفأة من هذه الضمانات المالية تحت المطلوبات الأخرى.

٦. الأدوات المالية المشتقة

يتم احتساب الأدوات المالية المشتقة في البداية على أساس سعر التكلفة، والتي تمثل قيمتها العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتق المالي، ثم يعاد قياسها لاحقاً على أساس قيمتها العادلة. يتم الحصول على القيمة العادلة من أسعار السوق المسعرة في أسواق نشطة، متضمنة آخر العمليات التي تمت في السوق، وكذلك أساليب التقييم والتي تتضمن نماذج التدفقات النقدية المخصومة، ونماذج خيارات التسعير، حسب ما هو مناسب. ويتم احتساب التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة غير المؤهلة لمحاسبة التحوط ضمن نفس البند المتحوط في بيان الربح أو الخسارة. وفي حالة تحوطات القيمة العادلة والتي تستوفي معيار محاسبة التحوط فإن أي ربح أو خسارة ناتج عن إعادة قياس أدوات التحوط للقيمة العادلة، وكذلك التغيرات المرتبطة بالقيمة العادلة للبند الذي تم التحوط له، يتم احتسابه في بيان الربح أو الخسارة وتحت الإيرادات الأخرى. وفي حالة التحوط للتدفقات النقدية والتي تستوفي معيار محاسبة التحوط، فإن الجزء من الربح أو الخسارة على أداة التحوط والذي تم تحديده على أنه تحوط فعال، يتم احتسابه مباشرة في حقوق الملكية، والجزء الغير فعال، إذا وجد، يتم احتسابه في بيان الربح أو الخسارة. وتظهر جميع الأدوات المالية المشتقة في بيان المركز المالي إما ضمن الموجودات (إذا كانت قيمتها العادلة موجبة) أو ضمن المطلوبات (إذا كانت قيمتها العادلة سالبة).

٧. اتفاقيات إعادة الشراء واتفاقيات إعادة الشراء العكسية

عند بيع الأوراق المالية مع الالتزام بإعادة شرائها بتاريخ مستقبلي وبسعر مستقبلي محدد، فإنها تبقى في بيان المركز المالي، ويسجل المبلغ المستلم مقابل البيع تحت بند «سلفيات بموجب عقود إعادة الشراء». ويتم اعتبار الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء ك فوائد مدفوعة، ويتم احتسابها ضمن مدة عقود سلفيات بموجب إعادة الشراء باستخدام طريقة العائد الفعلي. وبالمقابل عند شراء الأوراق المالية مع الالتزام بإعادة بيعها بتاريخ مستقبلي محدد وبسعر معلوم مسبقاً، فإنها لا تدرج في بيان المركز المالي ويسجل المبلغ المدفوع مقابل الشراء تحت بند «ودائع لأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى». ويتم اعتبار الفرق بين سعر الشراء وإعادة البيع ك فوائد مكتسبة ويتم احتسابها ضمن مدة العقود اتفاقيات إعادة الشراء العكسية باستخدام طريقة العائد الفعلي.

٨. النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما يعادله من نقد بالصندوق، وأرصدة لدى البنوك المركزية باستثناء الاحتياطيات النقدية الإلزامية، وودائع لأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ الإيداع، واستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة يمكن تحويلها إلى النقد بسهولة، وهي غير معرضة لمخاطر جوهريّة قد تؤثر على قيمتها، وتستحق خلال ثلاثة شهور أو أقل من تاريخ التملك ويستخدمها البنك لإدارة التزاماته قصيرة الأجل.

٩. قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي سيتم استلامه عند بيع أصل أو سداده عند تحويل التزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية بتاريخ القياس في السوق الرئيسي، أو عند غيابه، في السوق الأكثر فائدة الذي يمكن للبنك الوصول إليه بذلك التاريخ. القيمة العادلة لأي التزام، تعكس مخاطر عدم الأداء.

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام الأسعار المدرجة في سوق نشط لهذه الأداة متى ما توافرت هذه الأسعار، ويشمل ذلك أسهم حقوق ملكية وسندات دين مدرجة. يعتبر السوق نشطاً عندما تتوافر فيه الأسعار المدرجة بسهولة وبشكل منتظم وتمثل معاملات سوق حقيقية ومكررة بانتظام على أسس تجارية. بالنسبة لسندات الدين غير المدرجة، فإن القيمة العادلة تستند على أسعار الوسطاء ومعاملات بين أطراف مطلعة وراغبة تحت أسس تجارية إذا كانت متوفرة، وتحليلات التدفقات النقدية المخصومة مع المنهجيات الاقتصادية المقبولة لتسعير الأدوات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

و. الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

١. تحديد وقياس انخفاض القيمة

المطبقة من ١ يناير ٢٠١٨

يحتسب البنك مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية، الغير مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- الموجودات المالية، بما في ذلك القروض والسلفيات، وأدوات الدين، والإيداعات؛
- الضمانات المالية والعقود المُصدرة؛
- التزامات القروض المُصدرة.

لا تحتسب خسائر انخفاض القيمة على استثمارات حقوق الملكية.

يقيس البنك مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا التالي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثنى عشر شهراً:

- استثمارات أدوات الدين التي تم تحديد أن لها مخاطر ائتمانية محدودة كما في تاريخ التقرير؛
- أدوات الدين الأخرى التي لم تتعرض مخاطرها الائتمانية للارتفاع بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي.

المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٨

تتم مراجعة القيمة الدفترية للموجودات المالية للبنك التي لا يتم الاحتفاظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في تاريخ كل بيان للمركز المالي، لتحديد وجود دلائل موضوعية لانخفاض في قيمة الموجودات. وتعتبر الموجودات المالية منخفضة القيمة عند وجود دلائل موضوعية على حصول حدث خسارة بعد احتساب الموجودات لأول مرة، وأن هذا الحدث له آثار على التدفقات النقدية المستقبلية للموجودات، والتي يمكن تقديرها بشكل معقول. وفي حالة وجود أية دلائل على الانخفاض في القيمة، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد لتحديد مدى الانخفاض في القيمة.

الأدلة الموضوعية على انخفاض قيمة الأصول المالية تشمل المصاعب المالية الكبيرة للمُقرض أو المُصدر، وإخلال أو عدم دفع المُقرض، وإعادة هيكلة قرض أو سلفة من قبل البنك بشروط لن يعتبرها البنك بخلاف ذلك، والمؤشرات بأن المُقرض أو المُصدر سيدخل مرحلة الإفلاس، أو اختفاء سوق نشط للأوراق المالية.

ويتم قياس خسائر انخفاض قيمة الموجودات التي تظهر بالتكلفة المطفأة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة (باستثناء الخسائر الائتمانية المتوقعة التي لم يتم تكبيدها بعد) بعد خصمها باستخدام معدل الفائدة الفعلي للأصل المالي. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة أو من خلال استخدام حساب المخصص. يجب احتساب مبلغ الخسارة في بيان الربح أو الخسارة عندما تؤدي حادثة لاحقة إلى انخفاض مبلغ خسارة انخفاض القيمة، ويتم عكس خسارة انخفاض القيمة من خلال بيان الربح أو الخسارة.

ويأخذ البنك بالاعتبار أدلة انخفاض قيمة القروض والسلفيات على مستويات معينة وجماعية.

يتم تقييم جميع القروض والسلفيات التي تعتبر هامة بشكل منفرد وذلك لتقييم انخفاض قيمتها. يتم تحديد مخصصات انخفاض القيمة المتعلقة بالقروض والسلفيات الهامة بشكل منفرد على أساس الفرق بين صافي القيمة الدفترية والمبلغ القابل للاسترداد المقدر للقروض والسلفيات، والتي تقاس بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من هذه القروض والسلفيات، وخصمها على بمعدل الفائدة الفعلي للأصلي. وبالنسبة للقروض ذات أسعار الفائدة العائمة، فإن معدل الخصم هو المعدل الفعلي الحالي للفائدة حسب اتفاقية التسهيلات. ويتم أيضاً احتساب وقياس انخفاض القيمة ومقدار ما لم يمكن تحصيله من الديون على أساس تقسيم المحفظة إلى مجموعات من القروض والسلفيات ذات خصائص ائتمانية متشابهة ولم يتم تحديدها كمخفضة القيمة بصورة منفردة، على أساس تقديرات الخسائر المتكيدة ولكن لم يتم تحديدها بصفة خاصة ضمن محفظة القروض والسلفيات، كما في تاريخ بيان المركز المالي. وتستند التقديرات على التصنيفات الداخلية للمخاطر، والمعدلات التاريخية للتعثّر في السداد، وتغير التصنيفات، ودرجة حدة الخسارة، وعوامل الاقتصاد الكلي والعوامل الاقتصادية الأخرى ذات العلاقة، ويتم تعديل الخبرة بالنسبة للخسائر السابقة لكي تعكس تأثير الظروف الاقتصادية والائتمانية. لا يتم شطب القروض والسلفيات إلا بعد القيام واستنفاد الإجراءات اللازمة من جدولة ومحاولة التحصيل، والتأكد تماماً من أن احتمال استردادها ضئيل جداً.

في حالة الأوراق المالية للديون المصنفة على أنها متوفرة للبيع، فإن البنك يقوم وبصفة فردية بتقدير ما إذا كانت هناك دلائل على انخفاض القيمة وذلك بالاعتماد على نفس المعايير المطبقة على الأصول المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة. ويكون مبلغ خسارة انخفاض القيمة هو الفرق بين سعر الشراء وبعد طرح أية مبالغ مدفوعة من المبلغ الأساسي والإطفاء، وبين القيمة العادلة الحالية، بعد طرح خسارة انخفاض القيمة التي تم احتسابها سابقاً في بيان الربح أو الخسارة. وإذا حدث في فترة لاحقة إن زادت قيمة العادلة لسندات الديون المتوفرة للبيع ويمكن أن تنسب هذه الزيادة بشكل موضوعي إلى حدث ائتمان وقعت بعد احتساب خسارة الانخفاض في القيمة في بيان الربح أو الخسارة، فإن الخسارة انخفاض القيمة يتم عكسها من خلال بيان الربح أو الخسارة.

وبالنسبة للاستثمار في أسهم حقوق الملكية المصنفة على إنها متوفرة للبيع، فإن الانخفاض الجوهرى أو الطويل في القيمة العادلة لأقل من التكلفة يعتبر دليلاً موضوعياً على انخفاض القيمة. عندما تكون هناك دلائل موضوعية على انخفاض القيمة، فإن مبلغ انخفاض القيمة يتم قياسه على إنه الفرق بين تكلفة الشراء والقيمة العادلة الحالية بعد طرح أية خسارة انخفاض قيمة تم احتسابها سابقاً في بيان الربح أو الخسارة. ويتم احتساب أي استرداد لاحق للقيمة العادلة للأسهم المتوفرة للبيع التي انخفضت قيمتها في بيان الدخل الشامل الآخر.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

و. الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

١. إلغاء احتساب الموجودات والمطلوبات المالية

يتم إلغاء احتساب الأصل المالي (أو عندما يكون قابلاً للتطبيق، جزءاً من الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية المشابهة) في الحالات التالية:

- عند سقوط الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصول.
- قام البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو تحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل بدون أي تأخير جوهري بالنسبة لطرف ثالث وذلك بموجب ترتيبات "صریحة" وقام البنك بما يلي: (أ) تحويل الجزء الأكبر من جميع المخاطر والعوائد الخاصة بالأصول، أو (ب) لم يقم البنك بالتحويل أو الاحتفاظ بالجزء الأكبر من جميع المخاطر والعوائد الخاصة بالأصول ولكنه قام بتحويل السيطرة على الأصل.

إذا تم إعادة التفاوض أو تعديل شروط وأحكام الموجودات المالية، أو إذا تم استبدال أصل مالي بآخر نتيجة الصعوبات المالية للمقترض، فإنه يتم تقييم ما إذا كان يجب إلغاء احتسابه أم لا. إذا كانت التدفقات النقدية للأصل الذي تم إعادة التفاوض بشأنه تختلف اختلافاً جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر منتهية الصلاحية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب الأصل المالي الأصلي، ويحتسب الأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة. يتم قياس خسارة انخفاض القيمة قبل إعادة الهيكلة المتوقعة كما يلي:

- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة لن ينتج عنها إلغاء احتساب أصل حالي، فإنه يتم تضمين التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة من الأصل المالي المعدل في قياس الأصل الحالي بناءً على أوقاتها المتوقعة والمبالغ المخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي القائم.
- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة سينتج عنها إلغاء احتساب أصل حالي، سيتم التعامل مع القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد كالتدفقات النقدية النهائية من الأصل المالي الحالي وقت إلغاء الاحتساب. يتم خصم هذا المبلغ من التاريخ المتوقع للإلغاء الاحتساب إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي القائم.

يقوم البنك بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية أو إلغائها أو انتهائها.

ز. انخفاض قيمة الأصول غير المالية

في تاريخ كل بيان للمركز المالي، يقوم البنك بمراجعة القيمة الدفترية لأصوله غير المالية لتحديد وجود دلائل على أن هذه الأصول قد تعرضت لخسائر الانخفاض في القيمة. في حالة وجود دلائل على ذلك، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل، بغرض تحديد مدى خسارة الانخفاض في القيمة، إن وجدت. وعندما يكون من غير الممكن تقدير المبلغ القابل للاسترداد لأي أصل منفرد، فإن البنك يقوم بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المولدة للنقد والتي يعود إليها الأصل المالي.

المبلغ القابل للاسترداد يساوي القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. لتحديد القيمة المستخدمة، يتم خصم مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة الحالية باستخدام نسبة خصم تعكس تقديرات السوق الحالية لقيمة الوقت والمخاطر المتعلقة بالأصل.

وإذا تم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد (أو الوحدة المولدة للنقد) وتبين أنها أقل من قيمتها الدفترية، فإن القيمة الدفترية للأصل (الوحدة المولدة للنقد) يتم تخفيضها لكي تعادل القيمة القابلة للاسترداد.

ويتم احتساب خسارة انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة وذلك ما لم يتم إظهار الأصل ذي العلاقة بمبلغ إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تعتبر خسارة انخفاض القيمة انخفاضاً نتيجة إعادة التقييم. وعندما تتغير خسارة الانخفاض إلى العكس فيما بعد، فإن القيمة الدفترية للأصل (الوحدة المولدة للنقد) تتم زيادتها لكي تعادل التقدير المعدل لقيمتها القابلة للاسترداد بحيث أن القيمة الدفترية الزائدة لا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها فيما لو لم يتم احتساب أية خسارة انخفاض قيمة بالنسبة للأصل (الوحدة المولدة للنقد) في السنوات السابقة. ويتم احتساب التغير العكسي لخسارة انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة، ولذلك ما لم يتم احتساب الأصل ذي العلاقة بقيمة إعادة التقييم وفي هذه الحالة يتم اعتبار التغير العكسي لخسارة الانخفاض في القيمة على أنها زيادة ناتجة عن إعادة التقييم.

ح. الاستثمار في شركات زميلة

الشركات الزميلة هي الشركات الخاضعة لتأثير مهم من قبل البنك، ولكن لا يسيطر بشكل كامل أو مشترك على سياساتها المالية والتشغيلية. يكون للبنك تأثير مهم على الشركات الزميلة عندما يمتلك البنك نسبة تتراوح بين ٢٠٪ و ٥٠٪ من حقوق التصويت في الشركات الزميلة.

تحتسب استثمارات البنك في الشركات الزميلة وفقاً لطريقة حقوق الملكية والذي يحتسب مبدئياً على أساس التكلفة، والتي تشمل تكاليف المعاملة. تشمل البيانات المالية للبنك حصة البنك من الدخل والمصروفات والتغير في حقوق الملكية للشركات الزميلة بعد التعديلات التي تتم لتتماشى السياسات المحاسبية للشركات الزميلة مع السياسات المحاسبية للبنك من تاريخ البدء في ممارسة التأثير الجوهري حتى زوال ذلك التأثير أو زوال السيطرة المشتركة. عندما يفقد البنك التأثير المهم على الشركات الزميلة، حتى لو تحول الاستثمار في الشركة الزميلة إلى استثمار مشترك، لا تقوم المنشأة بإعادة قياس الأرباح المستقبلية. وعندما تتجاوز حصته في خسائر الشركة الزميلة، فإن القيمة الدفترية لتلك الحصة يتم تخفيضها إلى صفر، ويتوقف احتساب أي خسائر إضافية إلا في حالة وجود التزامات على البنك أو قيام البنك بتسديد مدفوعات نيابة عن الشركات الزميلة.

ط. العقارات والمعدات

يتم تسجيل العقارات والمعدات مبدئياً بالتكلفة، ولاحقاً بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك وخسائر انخفاض القيمة. لا يحتسب أي استهلاك على الأراضي، وتظهر الأراضي بالتكلفة بتاريخ الشراء. إذا تألف أي أصل من الأصول الثابتة من أجزاء أساسية تتميز بفئات عمرية مختلفة، فإنه يتم احتسابها بصورة منفصلة. تتكون تكلفة كل أصل من الأصول الثابتة من سعر الشراء أو أية تكاليف أخرى لازمة لوضع الأصل قيد الاستخدام المستهدف، ويتم تحميل استهلاك العقارات والمعدات على بيان الربح أو الخسارة، ويحتسب وفقاً لطريقة القسط الثابت وبنسب موزعة على مدى عمر كل فئة منها. وتقدر أعمار الموجودات كالتالي:

المباني	٢٠ إلى ٤٠ سنة
أثاث ومعدات	٣ إلى ٨ سنوات

يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي للأصول الثابتة بشكل دوري، وإذا اختلفت التوقعات عن التقديرات السابقة، فإن مقدار التغيير يتم احتسابه مستقبلياً في بيان الربح أو الخسارة على مدى العمر الإنتاجي المتبقي المقدّر للعقارات والمعدات.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ي. مخصصات أخرى

يتم احتساب مخصصات، بناءً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك التزامات قانونية أو ضمنية على البنك يمكن قياسها بطريقة موثوقة، مع احتمال الحاجة لتدفق منافع اقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الالتزامات.

ك. مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية، ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط عندما يوجد حق قانوني واجب النفاذ لإجراء مقاصة للمبالغ المحتسبة، وعند وجود نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تسهيل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس الصافي فقط إذا كانت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تسمح بذلك، أو للأرباح والخسائر الناتجة من مجموعة المعاملات متشابهة، مثل أنشطة التداول في البنك.

ل. المحاسبة بتاريخ التسوية

يتم احتساب جميع معاملات البيع والشراء «الاعتيادية» للموجودات المالية بتاريخ التسوية، ما عدا الأدوات المشتقة والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل. معاملات البيع والشراء الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات ضمن إطار زمني يتم تحديده عموماً بالنظم أو بالعرف السائد بالسوق. معاملات الأدوات المشتقة والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة تحتسب بتاريخ المتاجرة، والذي يمثل التاريخ الذي يبرم فيه البنك اتفاقية البيع أو الشراء.

م. التخصيصات المقترحة

تحتسب أرباح الأسهم والتخصيصات الأخرى الموصى بتوزيعها كمطلوبات بعد الموافقة عليها من قبل المساهمين.

ن. سياسة المكافآت

أعضاء مجلس الإدارة: مكافأة أعضاء مجلس الإدارة يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين. بالإضافة إلى ذلك يتم دفع رسوم رمزية إلى أعضاء مجلس الإدارة مقابل حضور اجتماعات لجان المجلس.

الموظفين: تشتمل هذه المكافآت على الرواتب الشهرية والعلاوات. ويوجد لدى البنك أيضاً نظام المشاركة في الأرباح بناءً على صافي دخل السنة، ومع الأخذ في الاعتبار لأداء الموظفين خلال العام.

وتتطابق هذه السياسة أعلاه مع إرشادات مصرف البحرين المركزي المتعلقة بالممارسات الصحيحة للمكافآت.

س) التقارير القطاعية

القطاع التشغيلي هو جزء من البنك ويقوم بالمشاركة في أنشطة تجارية والتي قد تدر إيرادات أو تكبد مصروفات، وتتضمن تلك الإيرادات والمصروفات المعاملات التي تتم مع أي قطاع آخر في البنك. يتم مراجعة جميع النتائج التشغيلية للقطاعات بشكل منتظم من قبل الرئيس التنفيذي، لاتخاذ قرارات بشأن تخصيص الموارد وتقييم أدائها، والتي يوجد لديها معلومات مالية منفصلة.

ع) ربحية السهم الواحد

يقوم البنك بعرض معلومات عن ربحية السهم الواحد الأساسية لأسهمه العادية. ويتم احتساب ربحية السهم الواحد الأساسية عن طريق قسمة الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالمساهمين العاديين للبنك، على المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة. ويتم تحديد ربحية السهم المخفضة بتعديل الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالأسهم العادية، وكذلك يتم تعديل المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة لتأثيرات أي تخفيض محتمل للأسهم العادية.

ف) التزامات ضرائب الدخل

لا تخضع عمليات البنك في مملكة البحرين وأبوظبي لضرائب الدخل. يخضع فرع الرياض لضرائب الدخل حسب قانون ضرائب الدخل السعودي. ويتم احتساب ضريبة الدخل، إن وجدت، في بيان الربح أو الخسارة.

ص) العقارات المستحوذ عليها

يتم الاستحواذ على العقارات في بعض الأحيان نتيجة لتنفيذ الرهن على القروض والسلفيات المتعثرة. يتم احتساب العقارات المستحوذ عليها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، أيهما أقل، ويتم إدراجها ضمن الموجودات الأخرى.

ق) موجودات تحت الإدارة

يقوم البنك بدور الأمين/ المدير وبأدوار أخرى تؤدي إلى الاحتفاظ بالأصول أو باستثمارها نيابة عن هيئات ائتمان أو مؤسسات أخرى. ولا يتم تضمين هذه الأصول والدخل الناشئ عنها في البيانات المالية للبنك، وذلك لأنها ليست أصول مملوكة للبنك.

٣. إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك للأنواع التالية من المخاطر:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

٣. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

إطار إدارة المخاطر

تتخصر السلطة في إدارة المخاطر في البنك لدى مجلس الإدارة. ويقوم المجلس بوضع السياسات الخاصة بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ووضع سياسات المخاطر التشغيلية بالاستناد إلى التوصيات التي تقدمها لجنة إدارة المخاطر بمجلس الإدارة وإدارة البنك. وقد قام البنك بتشكيل العديد من اللجان لمراجعة وتقييم جميع المسائل المتعلقة بالمخاطر. ويتم تفويض صلاحيات الاعتماد لمستويات مختلفة من المدراء ضمن هيكل إدارة البنك حسب المبلغ ونوعية الخطر وطبيعة العمليات أو المخاطر. وتقدم مجموعة المخاطر بالبنك الدعم اللازم للإدارة العليا والوحدات المصرفية المختلفة في كل ما يتعلق بإدارة المخاطر. وتزاول هذه المجموعة عملها بصفة مستقلة عن وحدات الأعمال المصرفية الأخرى من أجل تقليل المخاطر، وتقدم تقاريرها بصفة مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للبنك.

تتولى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة مسئولية تحديد ومراقبة المخاطر ضمن إطار شهية المخاطر التي يحددها مجلس الإدارة، بما في ذلك مراجعة النتائج والتوصيات ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة حول مدى تحمل البنك للمخاطر الحالية والمستقبلية، وإطار إدارة المخاطر للبنك، بالإضافة لثقافة المخاطر في البنك.

يتم وضع سياسات البنك لإدارة المخاطر من أجل تحديد وتحليل المخاطر التي يواجهها البنك، ووضع القيود وإجراءات الرقابة المناسبة، ومراقبة المخاطر ومدى الالتزام بالقيود. ويتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصفة منتظمة لكي تعكس التغيرات في الأوضاع السائدة في السوق والأنشطة إلى ممارستها البنك. ويسعى البنك، من خلال التدريب، ومعايير وإجراءات الإدارة، إلى تطوير بيئة رقابة منضبطة وإيجابية، يفهم فيها جميع الموظفين وأدوارهم والتزاماتهم.

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان إمكانية تحمل خسارة مالية نتيجة عدم وفاء الزبون بشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية الممنوحة له. ويتم قياس وتحديد مثل هذه المخاطر بالنسبة للموجودات المضمّنة وغير المضمّنة في بيان المركز المالي.

ويتبع البنك إجراءات وسياسات وضعت بشكل جيد ليس فقط للتقييم بل أيضاً للقيام وبصفة منتظمة بمراقبة مخاطر الائتمان. ويعتمد تقييم الائتمان على الوضع المالي للمقترض، وتوقعات أدائه، وعلى وضعه في السوق، وعلى التوقعات المستقبلية للقطاع المصرفي، وعلى التصنيفات الخارجية (إن كانت متوفرة) وسجل أدائه، وحركة حساباته، ومصادر التسديد المتوفرة لديه وقدرته على ذلك، وعلى الضمانات الملموسة وغير الملموسة، إلخ. ويتم إجراء عملية مراجعة منتظمة لكل حساب، كما يتم تخفيف المخاطر التي يتم تحديدها وذلك باستخدام مختلف الطرق والوسائل، بما في ذلك الحصول على الرهونات والضمانات المقابلة من المساهمين وأطراف الأخرى.

تقوم دائرة مراجعة الائتمان بالبنك بتحليل المخاطر للتسهيلات التي تفوق الحدود المعينة، وتقدم توصياتها قبل الموافقة عليها من قبل السلطات المعنية. وبالإضافة إلى عمليات التحليل لمخاطر الائتمان. يتم تطبيق شروط وأحكام جميع التسهيلات الائتمانية بشكل صارم ودقيق من قبل إدارة الائتمان. ويضمن نظام داخلي خاص بالتصنيف وعملية المراجعة السنوية تحديد أي خلل في مخاطر الائتمان وضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة فوراً.

تعتمد التصنيفات الائتمانية للبنك على مقياس من ١٦ درجة، يأخذ بعين الاعتبار القوة المالية للمقترض بالإضافة إلى الجوانب النوعية وذلك من أجل تقرير المستوى الذي قد يتخلف فيه المقترض عن الوفاء بالتزاماته. ويتم تقسيم التصنيفات بعد ذلك إلى فئات تعكس التقديرات الخاصة بأقصى درجات الخسارة الممكنة في حالة تخلف المقترضون عن السداد. وتتم مراجعة تصنيفات المخاطر المخصصة لكل مقترض على أساس سنوي على الأقل. وتساعد عملية المتابعة المنتظمة لمحفظة البنك على التعرف على الحسابات التي تشهد تدهوراً على مستوى المخاطر. ويتم استثناء التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية التي يتم منحها بالاعتماد على معايير محددة سلفاً مثل مبلغ الراتب والحد الأقصى للالتزامات التسديد كجزء من الراتب، إلخ، من نظام التصنيف هذا.

يستخدم البنك أيضاً التصنيفات التي تضعها وكالات التصنيف الائتماني المرموقة مثل موديز وستاندر آند بورز وفتش وذلك ضمن عملية التقييم في سياق دراسة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك في التعامل مع الهيئات والمؤسسات المصنفة.

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة البنك في الحصول على الأموال اللازمة لسداد التزاماته المتعلقة بمطلوباته المالية والتي يتم تسديدها نقداً أو باستخدام أصل مالي آخر. وتضمن إدارة مخاطر السيولة توفر الأموال في جميع الأوقات من أجل الوفاء باحتياجات البنك الخاصة بالتمويل.

تحدد سياسات البنك في إدارة الموجودات والمطلوبات نسبة الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات بهدف تقليل مخاطر السيولة إلى أدنى حد ممكن. وقد حافظ البنك على استثمارات كافية في الموجودات السائلة مثل الودائع لدى البنوك، وسندات الخزنة، وأوراق مالية استثمارية قابلة للتسويق بسهولة وذلك من أجل دعم أنشطة أعماله وعملياته. وتقوم مجموعة الخزينة والاستثمار وبصفة دائمة بمراقبة استحقاقات الموجودات والمطلوبات بحيث يتم الاحتفاظ بمستويات كافية من السيولة في جميع الأوقات. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي بمراجعة شهرية لمخاطر أسعار الفائدة والفجوات ومتطلبات السيولة في أوقات الطوارئ مع دراسة المسائل الاستراتيجية المتعلقة بالسيولة.

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي تنشأ عن التذبذبات في أسعار السوق للأدوات المالية المتعلقة بالفوائد والأسهم ضمن محفظة المتاجرة والعملات الأجنبية والسلع التي يحتفظ بها البنك. وتخضع نشاطات البنك الخاصة بالمتاجرة في الأدوات المالية لسياسات محافظة يتم توثيقها بشكل واضح والتي تتضمن تنفيذ العمليات ضمن هياكل قيود شاملة يتم وضعها على أساس سنوي وتتم مراجعتها بشكل منتظم. الجودة والتصنيف هم الأساس في اختيار موجودات المتاجرة. ويستخدم البنك الطريقة الموحدة الخاصة بموجب قواعد بازل ٣ الإرشادية بتخصيص رأسمال مخاطر السوق بالاعتماد على المخاطر التي يتم تحديدها للعوامل الأساسية وهي مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الأسهم ومخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر الخيارات ومخاطر السلع.

مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها الخسارة المالية الناجمة عن الأخطاء البشرية أو للاختلاس أو خلل في الأنظمة أو عدم متابعة وتسجيل العمليات. ويستخدم البنك إجراءات وأنظمة سليمة ومحكمة يتم بموجبها تنفيذ مهمات ووظائف معينة. وتتم مراجعة وتعديل وتطوير هذه الأنظمة والإجراءات بشكل مستمر من أجل احتواء كافة المخاطر المحتملة. بالإضافة إلى ذلك، تتم مراجعة وتقييم تعرض المنتجات والخدمات الجديدة لمخاطر التشغيل قبل تدشينها.

إدارة رأس المال

تهدف سياسة البنك بالنسبة لرأس المال إلى المحافظة على معدلات كافية من رأس المال للمحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين وأطراف السوق وكذلك لدعم عمليات التطوير والتوسعة المستقبلية لأنشطة أعماله. ويدرك البنك آثار مستويات رأس المال على عوائد حقوق الملكية، كما يدرك البنك أيضاً الحاجة إلى الموازنة بين تخفيف عوائد مرتفعة والتي من الممكن تحقيقها من خلال معدلات اقتراض أكبر، والمزايا والضمان الذي يمثله الوضع السليم لرأس المال.

دخلت قواعد بازل ٣ الإرشادية الصادرة من قبل مصرف البحرين المركزي التي تحدد الإطار لملاءة رأس المال للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ ١ يناير ٢٠١٥. إن إطار بازل ٣ يراجع بشكل جوهري تعريف رأس المال النظامي. يركز الإطار على أن يكون رأس المال العادي هو العنصر الغالب من الفئة الأولى لرأس المال، بالإضافة معدل رأس المال الأدنى لرأس المال العادي من الفئة الأولى (CET1). أن اتفاقية بازل ٣ تتطلب أيضاً من المؤسسات الاحتفاظ برأس مال احتياطي. لغرض احتساب رأس المال (CET1)، سيتم خصم التعديلات (الخصومات) النظامية بما في ذلك المبالغ فوق الحد الإجمالي للاستثمارات الجوهرية في المؤسسات المالية، وحقوق خدمة الرهن، والأصول الضريبية المؤجلة من الفروقات المؤقتة من (CET1) على مراحل، على أن تخصم بالكامل بحلول ١ يناير ٢٠١٩. إن رأس المال البنك الحالي كاف لتلبية المتطلبات الرأسمالية النظامية الجديدة. يتأكد البنك من الوفاء باشتراطات ملاءة رأس المال على أساس مؤحد، وكذلك الوفاء باشتراطات الأجهزة النظامية المحلية، إن وجدت، في البلدان التي توجد فيها فروع للبنك. وقد التزم البنك بالاشتراطات الرأسمالية النظامية طوال السنة.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٤. النقد وما في حكمه

٢٠١٧	٢٠١٨	كما في ٣١ ديسمبر
(بملايين الدنانير البحرينية)		
١.٧,٠	١.٧,٣	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
(٨٣,٣)	(٧٥,٥)	مطروحاً: احتياطات نقدية إجبارية
٢٣,٧	٣١,٨	
-	١٩,٣	سندات خزينة (أقل من ٣ أشهر)
١٧١,٥	٢٥٩,٨	ودائع لدى البنوك (أقل من ٣ أشهر)
١٩٥,٢	٣١٠,٩	

٥. سندات الخزينة

سندات الخزينة هي سندات قصيرة الأجل بطبيعتها، وصكوك إسلامية صادرة من قبل حكومة مملكة البحرين وحكومة المملكة العربية السعودية.

٢٠١٧	٢٠١٨	كما في ٣١ ديسمبر
(بملايين الدنانير البحرينية)		
٤.٩,٩	٣٧٧,١	حكومة مملكة البحرين
١.٠	١.٠	حكومة المملكة العربية السعودية
٤١٩,٩	٣٨٧,١	

٦. ودائع لأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

تمثل الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى جزءاً من أنشطة البنك في أسواق المال. وتشمل هذه الودائع قروض قصيرة الأجل للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

٢٠١٧	٢٠١٨	كما في ٣١ ديسمبر
(بملايين الدنانير البحرينية)		
١٥٨,٢	٢٥٧,٨	ودائع لدى البنوك
١٥,٨	١,٩	ودائع لدى المؤسسات المالية الأخرى
١٧٤,٠	٢٥٩,٧	
٢٠١٧	٢٠١٨	كما في ٣١ ديسمبر
(بملايين الدنانير البحرينية)		
١٥٨,٩	٢٤٤,٥	ودائع لأجل
١٥,١	١٥,٢	حسابات جارية وتحت الطلب
١٧٤,٠	٢٥٩,٧	

٧. قروض وسلفيات

٢٠١٧	٢٠١٨	أ) كما في ٣١ ديسمبر
(بملايين الدنانير البحرينية)		
١١١٢,٨	١١٥٧,٣	قروض وسلفيات لغير البنوك
١٥٦,٨	٨٢,٢	قروض وسلفيات للبنوك
(٤٢,٧)	(٤٩,٤)	مطروحاً: مخصص انخفاض القيمة
١٢٢٦,٩	١١٩٠,١	

ب) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغت القروض والسلفيات ذات معدلات الفائدة العائمة والتي تم إعادة تسعير الفائدة عليها طبقاً للتواريخ المتفق عليها وعلى أساس هامش ثابت لأسعار الفائدة حسب الاتفاق بمبلغ ٤٦٦,٢ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٦١٢,٧ مليون دينار بحريني).

٧. قروض وسلفيات (تتمة)

ج) وفقاً لسياسة البنك وإرشادات مصرف البحرين المركزي، تعتبر القروض والسلفيات متعثرة إذا لم تدفع أقساطها أو فوائدها لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر. يتم عكس أي فوائد مستحقة، وتحسب الفوائد المستقبلية فقط على أساس نقدي. يبين الجدول التالي توزيع القروض والسلفيات المتعثرة وذلك حسب الفترات منذ آخر سداد للقسط أو الفائدة.

٢٠١٧	٢٠١٨	أ) كما في ٣١ ديسمبر
(بملايين الدنانير البحرينية)		
-	٥٣,٥	حتى ٣ شهور (تخضع لفترة سماح)
٢٥,٧	١٢,٥	أكثر من ٣ شهور ولغاية سنة
١٣,٣	٢٦,١	١ - ٣ سنوات
٤٨,٧	٩,٢	أكثر من ٣ سنوات
٨٧,٧	٤٧,٨	
٨٧,٧	١٠١,٣	
١١٣,٢	١٣٢,٨	القيمة العادلة للضمان في السوق
(٣٠,٢)	(٣٦,٥)	المرحلة الثالثة/مخصص محدد لانخفاض القيمة

وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي، فإن القروض التي تم تصنيفها كقروض متعثرة، يجب أن تبقى تحت هذا التصنيف لفترة سماح لا تقل عن سنة واحدة من تاريخ بعد أن تصبح قروضاً غير متعثرة.

القروض «المستحقة أقل من ٩٠ يوماً ولكن غير منخفضة القيمة» هي تلك القروض التي تكون فوائدها التعاقدية ودفعات الأصل مستحقة لكن البنك يعتقد أن احتساب انخفاض القيمة غير مناسب بناء على مستوى الأمان أو الضمان المتوفر و/أو مرحلة تحصيل المبالغ المستحقة للبنك. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغت القروض المستحقة أقل من ٩٠ يوماً ولكن غير منخفضة القيمة ١١,٣ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٩,٩ مليون دينار بحريني).

د) يجوز تعديل الشروط التعاقدية على قرض لعدد من الأسباب، بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة، والمحافظة على العملاء، وعوامل أخرى لا تتعلق بالتهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. من الممكن إلغاء احتساب أي قرض قائم تم تعديل شروطه، واحتساب القرض المعاد التفاوض بشأنه كقرض جديد.

يقوم البنك بإعادة التفاوض حول قروض العملاء نتيجة التغيرات في التدفقات النقدية المتوقعة و/أو المرور بصعوبات مالية (المشار إليه «أنشطة الامتناع عن استعمال حق التنفيذ») لزيادة فرص تحصيل القروض، وتقليل مخاطر التخلف عن السداد. خلال ٢٠١٨، تم إعادة هيكلة تسهيلات ائتمانية بمبلغ ٣,٧ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ١,١ مليون دينار بحريني). تنازلات إعادة الهيكلة تتعلق بشكل أساسي بتأجيل أقساط القروض بغرض مساعدة العملاء على التغلب على حالات أزمة السيولة المؤقتة، أو إعادة تنظيم السداد مع توقعات التدفقات النقدية المعدلة للمقترضين / للمشاريع، وتعديل شروط وناثق القرض. نظراً لطبيعة التنازلات الطفيفة، لم يكن هناك أثر جوهري على مخصصات انخفاض القيمة، أو الأرباح المستقبلية. وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي، يجب تضمين القروض التي تم إعادة هيكلتها ضمن المرحلة الثانية لفترة لا تقل عن سنة واحدة من تاريخ إعادة الهيكلة.

هـ) يحتفظ البنك بضمانات مقابل القروض والسلفيات الممنوحة للعملاء وذلك على شكل رهن امتياز على الودائع أو على شكل رهن قانوني على العقارات و/أو الأسهم وضمانات حكومية / مصرفية. يتم الاحتفاظ ببعض هذه الضمانات في شركات الأغراض الخاصة. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، تمت تغطية القروض والسلفيات البالغة ٢٩٢,١ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٣٤٠,٢ مليون دينار بحريني) وذلك بشكل كامل بضمانات، بينما تمت تغطية قروض وسلفيات بمبلغ ٤٤,٤ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٤٨,٩ مليون دينار بحريني) وذلك بشكل جزئي بضمانات تبلغ قيمتها ١٩,٢ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٢٩,٢ مليون دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٧. قروض وسلفيات (تتمة)

(و) التعرض لمخاطر الائتمان

٢٠١٧	٢٠١٨	كما في ٣١ ديسمبر
(بملايين الدنانير البحرينية)		
١٢٢٦,٩	١١٩٠,١	المجموع الكلي
		١. منخفضة القيمة بشكل فردي
٧٧,٧	٩١,١	دون المستوى
١,٩	١,٩	مشكوك فيها
٨,١	٨,٣	خسارة
٨٧,٧	١٠١,٣	منخفضة القيمة بشكل فردي
(٣٠,٢)	(٣٦,٥)	المرحلة الثالثة / مخصص محدد للانخفاض في القيمة
٥٧,٥	٦٤,٨	القيمة الدفترية المنخفضة بشكل فردي

٢. مستحقة لأقل من ٩٠ يوماً ولكن غير منخفضة القيمة

٢٠١٧	٢٠١٨	كما في ٣١ ديسمبر
(بملايين الدنانير البحرينية)		
٩,٩	١١,٣	المبلغ الإجمالي
(٠,١)	(٠,٢)	المرحلة الأولى أو الثانية / المخصص الجماعي للانخفاض في القيمة
٩,٨	١١,١	القيمة الدفترية المستحقة لكن غير منخفضة القيمة
		٣. غير مستحقة وغير منخفضة القيمة
٥٥,٩	٢٦,٨	مصنف ١
٤,٩	٤٨,٥	مصنف ٢
٨١,٩	٧٨,٢	مصنف ٣
١٠٧,٢	١٣٦,٧	مصنف ٤+ حتى ٤-
١٩٩,٢	٢١٥,٨	مصنف ٥+ حتى ٥-
١٢٩,٧	٧٧,٠	مصنف ٦+ حتى ٦-
١٧١,٩	١٣٠,٥	مصنف ٧
٤٢١,٣	٤١٣,٤	غير مصنف
١١٧٢,٠	١١٢٦,٩	المبلغ الإجمالي
(١٢,٤)	(١٢,٧)	المرحلة الأولى أو الثانية / المخصص الجماعي للانخفاض في القيمة
١١٥٩,٦	١١١٤,٢	القيمة الدفترية غير المستحقة وغير منخفضة القيمة
١٢٢٦,٩	١١٩٠,١	مجموع القيمة الدفترية

الغير مصنف يشمل بشكل رئيسي القروض الاستهلاكية والتسهيلات الأخرى التي لم يتم تخصيص أية تصنيفات لها منذ البداية.

حسب المستوى

مستوى ١ بملايين الدنانير البحرينية	مستوى ٢ بملايين الدنانير البحرينية	مستوى ٣ بملايين الدنانير البحرينية	المجموع بملايين الدنانير البحرينية	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
١٠٨٥,٥	٥٢,٧	١٠١,٣	١٢٣٩,٥	القروض والسلفيات
(٦,٦)	(٦,٣)	(٣٦,٥)	(٤٩,٤)	مطروحاً: مخصص الانخفاض في القيمة
١٠٧٨,٩	٤٦,٤	٦٤,٨	١١٩٠,١	صافي القروض والسلفيات

ز) مخصصات الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات

حركة انخفاض القيمة (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (رقم ٩)) - ٢٠١٨

مستوى ١ بملايين الدنانير البحرينية	مستوى ٢ بملايين الدنانير البحرينية	مستوى ٣ بملايين الدنانير البحرينية	المجموع بملايين الدنانير البحرينية	
٩,٤	١,٦	٣١,٤	٤٢,٤	انخفاض القيمة كما في ١ يناير ٢٠١٨
(١,٢)	(٠,٤)	١,٦	-	صافي التحويلات بين المستويات
-	-	(٢,٢)	(٢,٢)	المشطوب خلال السنة
(١,٦)	٥,١	٥,٧	٩,٢	مخصص السنة (صافي)
٦,٦	٦,٣	٣٦,٥	٤٩,٤	انخفاض القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٧. قروض وسلفيات (تتمة)

حركة انخفاض القيمة (معيّار المحاسبة الدولي (رقم (٣٩) – ٢٠١٧

مخصص انخفاض القيمة المحدد بملايين الدنانير البحرينية	مخصص انخفاض القيمة الجماعي بملايين الدنانير البحرينية	مجموع مخصصات انخفاض القيمة بملايين الدنانير البحرينية
الحركة خلال السنة		
٣٦,٥	١٣,٠	٤٩,٥
كما في ١ يناير ٢٠١٧		
٩,٢	١,٢	١٠,٤
صافي مخصص السنة		
(١٧,٣)	-	(١٧,٣)
المبالغ المشطوبة مقابل المخصص		
١,٨	(١,٧)	٠,١
التحويلات، والاسترداد، والمخصصات التي انتفت الحاجة لها		
٣٠,٢	١٢,٥	٤٢,٧
انخفاض القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧		

٨. أوراق مالية استثمارية

١. تشمل الأوراق المالية الاستثمارية على الآتي:

بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بملايين الدنانير البحرينية	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بملايين الدنانير البحرينية	بالتكلفة المطفاة بملايين الدنانير البحرينية	المجموع بملايين الدنانير البحرينية
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨			
استثمارات مسعرة:			
-	٣٠١,٦	-	٣٠١,٦
سندات دين			
-	٤٣,٦	-	٤٣,٦
أدوات حقوق ملكية			
-	٣٤٥,٢	-	٣٤٥,٢
مجموع الاستثمارات المسعرة			
استثمارات غير مسعرة:			
-	-	٧٧٥,٥	٧٧٥,٥
سندات دين			
٠,٤	١١,١	-	١١,٥
أدوات حقوق ملكية			
٠,٤	١١,١	٧٧٥,٥	٧٨٧,٠
مجموع الاستثمارات غير المسعرة			
٠,٤	٣٥٦,٣	٧٧٥,٥	١١٣٢,٢
مجموع الأدوات الاستثمارية			

للمتاجرة بملايين الدنانير البحرينية	متوفرة للبيع بملايين الدنانير البحرينية	محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بملايين الدنانير البحرينية	المجموع بملايين الدنانير البحرينية
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧			
استثمارات مسعرة:			
-	٣٣٢,٥	-	٣٣٢,٥
سندات دين			
-	٥٢,٥	-	٥٢,٥
أدوات حقوق ملكية			
-	٣٨٥,٠	-	٣٨٥,٠
مجموع الاستثمارات المسعرة			
استثمارات غير مسعرة:			
-	٦٨٥,٤	-	٦٨٥,٤
سندات دين			
٠,٢	١,٩	-	١١,١
أدوات حقوق ملكية			
٠,٢	٦٩٦,٣	-	٦٩٦,٥
مجموع الاستثمارات غير المسعرة			
٠,٢	١.٨١,٣	-	١.٨١,٥
أدوات استثمارية			
-	(١٤,٢)	-	(١٤,٢)
مطروحاً: مخصص انخفاض القيمة			
٠,٢	١.٦٧,١	-	١.٦٧,٣
صافي الأدوات الاستثمارية			

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٨. أوراق مالية استثمارية (تتمة)

٢) توزيع سندات الدين حسب إعادة التسعيرة:

٢٠١٧	٢٠١٨	كما في ٣١ ديسمبر
(بملايين الدنانير البحرينية)		
٣٥٠,٥	٤٨٤,٠	سندات دين بفوائد ثابتة
٦٦٧,٤	٥٩٣,١	سندات دين بفوائد عائمة
١.١٧,٩	١.٧٧,١	

٣) توزيع سندات الدين حسب التصنيفات الائتمانية:
تم تخصيص التصنيفات التالية من قبل وكالات التصنيف الائتمانية المرموقة.

٢٠١٧	٢٠١٨	كما في ٣١ ديسمبر
(بملايين الدنانير البحرينية)		
٢٤,١	١٣,٨	AAA
١٣,٣	١٢,٩	AA
٢١,٧	١١,٨	A
٣,٧	٣,٧	BBB
١١,٣	٧,٠	BB
٩٣,٥	١.١٤,٩	B
١٣,٣	١٣,٠	غير مصنفة
١.١٧,٩	١.٧٧,١	

سندات الدين المصنفة B تمثل بشكل رئيسي أدوات صادرة من قبل الحكومات.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، تم تصنيف كل أدوات القروض على أساس المرحلة ١.

ع) استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يحفظ البنك باستثمارات في صناديق مدارة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بمبلغ ٤,٠ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ٢,٠ مليون دينار بحريني).

٩. الاستثمار في شركات زميلة

يملك البنك حصة تمثل نسبة ٢٩,٦٪ في بنك البحرين الإسلامي. تأسس بنك البحرين الإسلامي في مملكة البحرين ويعمل وفقاً لترخيص مصرفي بالتجزئة صادر من قبل مصرف البحرين المركزي بغرض مزاولة الأنشطة المصرفية والمتاجرة المالية الأخرى وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

ويملك البنك حصة تمثل نسبة ٣٤,٨٤٪ في شركة بنفث ش.م.ب (مقفلة) والتي تم تأسيسها في مملكة البحرين. وقد تم منح الشركة ترخيصاً لتقديم خدمات تكميلية صادر من مصرف البحرين المركزي لتقديم أنظمة الدفع وخدمة مقاصة الشيكات في البحرين وخدمات مالية أخرى مرتبطة بها وذلك لمصلحة البنوك التجارية وزبائنها في مملكة البحرين.

ويملك البنك حصة تمثل نسبة ٢٤,٢٧٪ من الوحدات الصادرة من قبل صندوق البحرين للسيولة (بي ال اف). وقد تم إنشاء صندوق البحرين للسيولة في عام ٢٠١٦ كصندوق مفتوح مسجل تحت بند التعهدات الخاصة (بي آي يو) وذلك حسب المجلد ٧ الصادر من مصرف البحرين المركزي. ويهدف صندوق البحرين للسيولة في المقام الأول إلى إضافة السيولة لبورصة البحرين والذي من شأنه، وبعد فترة من الزمن، أن يؤدي إلى تعزيز ثقة المستثمرين في الأوراق المالية المدرجة في السوق.

وقام البنك باحتساب هذه الاستثمارات كشركات زميلة محتسبة بطريقة حقوق الملكية وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٢٨) «الاستثمار في شركات زميلة».

٢٠١٧	٢٠١٨	كما في ٣١ ديسمبر
(بملايين الدنانير البحرينية)		
٥٠,١	٥١,٦	الرصيد الافتتاحي
-	(٤,١)	أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) من قبل الشركات الزميلة
٥٠,١	٤٧,٥	كما في ١ يناير
٣,٨	٥,٤	حصة البنك في الربح
(٢,٣)	(١,٢)	أرباح أسهم مستلمة
-	(٠,١)	أخرى
٥١,٦	٥١,٦	في ٣١ ديسمبر

أسهم بنك البحرين الإسلامي مدرجة في بورصة البحرين بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ كان سعر السهم المدرج ١٣,٠ ديناراً بحرينياً (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ١٥,٠ ديناراً بحرينياً). وتبلغ القيمة العادلة المقدرة للاستثمار على أساس هذا السعر ٤٠,٢ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٤٤,٢ مليون دينار بحريني).

إن البيانات المالية للشركات الزميلة المستخدمة لتطبيق المحاسبة بطريقة حقوق الملكية هي كما في ٣٠ سبتمبر تختلف عن تاريخ إعداد التقارير المالية للبنك. وبناء عليه، فإنه قد تم تعديل المبالغ للمعاملات الجوهرية، إن وجدت، للفترة اعتباراً من ٣٠ سبتمبر إلى تاريخ بيان المركز المالي للبنك.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

١. فوائد مستحقة وموجودات أخرى

٢٠١٧	٢٠١٨	كما في ٣١ ديسمبر
(بملايين الدنانير البحرينية)		
٢٤,٣	٢٨,٩	فوائد مستحقة
٩,٠	٦,٤	ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً
٤,٢	١٠,٢	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات
٤,٣	٥,٤	أخرى
٤١,٨	٥٠,٩	

أخرى تتضمن مبلغ وقدره ٥,٢ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٤,٢ مليون دينار بحريني) عن قيمة الأراضي والمباني التي صايرها البنك من عملائه وهي الآن محتفظ بها لغرض البيع. تظهر هذه الأراضي والمباني بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل.

١.١ مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

تتكون المستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى من قروض قصيرة الأجل من البنوك والمؤسسات المالية.

٢٠١٧	٢٠١٨	كما في ٣١ ديسمبر
(بملايين الدنانير البحرينية)		
٥٤,١	٣٠,٥	حسابات جارية وتحت الطلب
٣٢٩,٩	٣٥٠,٩	ودائع لأجل
٣٨٤,٠	٣٨١,٤	

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، كان البنك مساهماً صافياً في سندات الخزينة وأسواق المال بين البنوك.

١.٢ قروض بموجب عقود إعادة الشراء

بلغت قيمة القروض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ١.٣,٩ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ٦٧,٨ مليون دينار بحريني) وبلغت القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المرهونة كضمانات ١١٩,٤ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ٧١,٩ مليون دينار بحريني).

١.٣ ودائع العملاء

٢٠١٧	٢٠١٨	كما في ٣١ ديسمبر
(بملايين الدنانير البحرينية)		
١٢٣٣,٩	١١٨١,٥	قابلة للدفع عند الطلب أو بإشعار قصير
٩٤١,٣	١.٠٩,١	ودائع لأجل
٢١٦٥,٢	٢١٩٠,٦	

١.٤ فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى

٢٠١٧	٢٠١٨	كما في ٣١ ديسمبر
(بملايين الدنانير البحرينية)		
١٨,٨	٢٣,٠	فوائد مستحقة
٩,٤	١٠,٣	منافع الموظفين
٣,٠	٣,٢	دائنون وذمم دائنة
١,٤	٣,١	إيرادات مؤجلة
١,١	٠,٧	القيمة العادلة السالبة للمشتقات
٢,٩	٣,٥	أخرى
٣٦,٦	٤٣,٨	

١.٥ صافي مخصصات انخفاض القيمة

٢٠١٧	٢٠١٨	كما في ٣١ ديسمبر
(بملايين الدنانير البحرينية)		
١٠,٥	٩,٢	قروض وسلفيات (إيضاح ٧)
-	(١,٣)	أوراق مالية استثمارية - (سندات دين)
-	(٢,٣)	التزامات القروض والضمانات
١٠,٥	٥,٦	

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

١٦. المطلوبات الطارئة والالتزامات المصرفية

يقوم البنك بإصدار التزامات لتقديم تسهيلات ائتمانية لزمائنه، كما يضمن أداء الزبائن عن طريق إصدار خطابات اعتماد احتياطية و ضمانات لأطراف ثالثة. إن المبالغ المتعاقد عليها في هذه الأدوات المالية تمثل الحد الأقصى للمخاطر الائتمانية المحتملة التي قد تنجم إذا أخفقت الأطراف الأخرى في التزاماتها المتعاقد عليها. إلا أن هذه التعرضات للمخاطر الائتمانية للمطلوبات الطارئة تقل بمقدار الضمانات والضمانات المقابلة التي تم الحصول عليها والصادرة من أطراف أخرى. كما أن قدراً كبيراً من هذه المطلوبات تنقضي آجالها دون أن يتم سحبها. ونتيجة لذلك، فإن القيمة الاسمية الأصلية المتعاقد عليها لا تمثل في حد ذاتها المخاطر الائتمانية الفعلية المستقبلية، كما لا تمثل جزءاً من مطلوبات السيولة للبنك.

على أساس مقدار الرسوم المحتسبة حالياً، وبالأخذ في الاعتبار مواعيد الاستحقاق وأسعار الفائدة، مع أي تغييرات في الجودة الائتمانية للأطراف المقابلة منذ نشأتها، فقد تقرر أن القيمة العادلة للمطلوبات الطارئة والتزامات القروض غير المسحوبة ليست ذات قيمة جوهرية.

٢٠١٧	٢٠١٨	كما في ٣١ ديسمبر
(بملايين الدنانير البحرينية)		
		الالتزامات الطارئة
٣٣,٦	٢٧,٩	التزامات في خطابات اعتماد مستندية معززة ضمانات:
٤٨,٧	٣٩,٩	مضمونة من البنوك
١١٧,٢	١١٢,٠	أخرى
١٩٩,٥	١٧٩,٨	
		الالتزامات المصرفية
٨٢,٩	١٥,١	التزامات القروض غير المسحوبة عقود آجلة:
٨,٠	١٨,٨	ودائع من البنوك
٩٠,٩	٣٣,٩	
٢٩٠,٤	٢١٣,٧	

١٧. الأدوات المشتقة والأدوات المالية للعمليات الأجنبية

يستخدم البنك أدوات مالية متعددة من المشتقات والعمليات الأجنبية بغرض المتاجرة وإدارة الموجودات والمطلوبات والتحوط. وتشتمل هذه الأدوات في المرتبة الأولى على عقود مستقبلية وعقود آجلة ومقايضات وعقود خيارات.

العقود المستقبلية والعقود الآجلة هي التزامات لبيع أو شراء الأدوات المالية أو العملات الأجنبية في المستقبل بعائد أو بسعر محدد ويمكن تسديدها نقداً أو بالتسليم. عقود المقايضة هي التزامات مالية تسدد نقداً في تاريخ أو تواريخ مستقبلية التزامات أسعار الفائدة أو العملات الأجنبية بناءً على الفوارق بين مؤشرات مالية معينة. وذلك بخصوص القيمة الاسمية الأصلية. عقود الخيارات تعطي صاحبها، مقابل عمولة يدفعها، حق الاختيار ولكن ليس الالتزام، ببيع أو شراء إحدى الأدوات المالية أو العملات خلال مدة محددة وبسعر محدد.

فيما يتعلق بأدوات المشتقات المالية والعملات الأجنبية فإن المبالغ الاسمية الأصلية لا تمثل أرصدة معرضة لمخاطر الائتمان أو مخاطر السوق. وإنما تمثل حجم العمليات القائمة وتعد مؤشراً لنشاطات البنك. وهي في الوقت نفسه تستخدم لقياس التغيرات في قيمة أدوات المشتقات المالية وتحديد التدفقات المالية التي يتم تبادلها.

إن كلفة الاستبدال هي كلفة استبدال تلك الأدوات المالية التي لها قيمة سوقية إيجابية للبنك، مع تقدير التغيير المستقبلي المحتمل في قيمة العقود. وتعكس كلفة الاستبدال الخسائر الائتمانية القصوى إذا أخفقت جميع الأطراف في القيام بالتزاماتها. وبالنسبة للخيارات المباعة فليس هناك مخاطر ائتمانية لأنها تمثل تعهدات البنك. وتمثل القيمة العادلة مجموع التدفقات النقدية الموجبة أو السالبة والتي قد تنتج في حال قيام البنك بإنهاء ما له وما عليه من التزامات في سوق منظم كما في تاريخ هذا التقرير. تم احتساب القيمة العادلة لأدوات المشتقات المالية مثل مقايضة سعر الفائدة وعقود أسعار الفائدة الآجلة باستخدام معادلات التدفقات النقدية المخصومة المبنية على عوائد السوق السائدة لأدوات مماثلة وبنفس موعد الاستحقاق لكل أداة. وتم تقييم العقود المستقبلية وعقود العملات الأجنبية والخيارات سعر الفائدة باستخدام سعر السوق والنماذج المناسبة لتقييم الخيارات.

(أ) فيما يلي ملخص لكل نوع للمبالغ الإجمالية الاسمية وكلفة الاستبدال والقيمة العادلة لكل نوع من المشتقات المالية والعملات الأجنبية:

بملايين الدنانير البحرينية	المبالغ الاسمية الأصلية	كلفة الاستبدال	القيمة العادلة	كما في ٣١ ديسمبر
٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧
				عقود متعلقة بأسعار الفائدة
٦٣٠,٢	٦٥١,٣	٤,٢	٤,١	مقايضات أسعار الفائدة
				عقود متعلقة بالعملات الأجنبية
٢٠١,٢	٢٩٣,٢	١,٠	٠,٧	عقود فورية وآجلة
١٨٧٤,١	٤٩٠,٢	٥,٠	٤,٧	مقايضات أسعار الصرف
-	٠,٩	-	-	خيارات
٢٠٧٥,٣	٧٨٤,٣	٦,٠	٥,٤	
٢٧٠,٥,٥	١٤٣٥,٦	١٠,٢	٩,٥	المجموع

١٧. الأدوات المشتقة والأدوات المالية لل عملات الأجنبية (تتمة)

(ب) فيما يلي توزيع لاستحقاق المشتقات وأدوات العملات الأجنبية على أساس مبالغ العقود والمبالغ الاسمية المتفق عليها:

كما في ٣١ ديسمبر			٢٠١٨			٢٠١٧		
بملايين الدنانير البحرينية	لغاية سنة واحدة	أكثر من سنة	المجموع	لغاية سنة واحدة	أكثر من سنة	المجموع	لغاية سنة واحدة	أكثر من سنة
عقود متعلقة بأسعار الفائدة	-	٦٣٠,٢	٦٣٠,٢	-	٦٥١,٢	٦٥١,٢	-	٦٥١,٢
مقايضات أسعار الفائدة	-	٦٣٠,٢	٦٣٠,٢	-	٦٥١,٢	٦٥١,٢	-	٦٥١,٢
عقود متعلقة بالعملات الأجنبية	١٩١,١	١٠,٠	٢٠١,٢	٢١٩,٢	٧٤,٠	٢٩٣,٢	٢١٩,٢	٧٤,٠
عقود فورية وأجلة	١٨٧٤,١	-	١٨٧٤,١	٤٩٠,٣	-	٤٩٠,٣	٤٩٠,٣	-
مقايضات أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-	-	-
خيارات	٢٠٦٥,٢	١٠,٠	٢٠٧٥,٣	٧١٠,٤	٧٤,٠	٧٨٤,٤	٧١٠,٤	٧٤,٠
المجموع	٢٠٦٥,٢	٦٤٠,٢	٢٧٠٥,٥	٧١٠,٤	٧٢٥,٢	١٤٣٥,٦	٧١٠,٤	٧٢٥,٢

١٨. الالتزامات المصروفات الرأسمالية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغت التزامات المصروفات الرأسمالية ١,٤ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ١,٠ مليون دينار بحريني).

١٩. العقارات والمعدات

بملايين الدنانير البحرينية	أراضي	مباني	أثاث ومعدات	المجموع
التكلفة	١,٠	٢٦,٢	١٢,٧	٣٩,٩
الاستهلاك المتراكم	-	(١٨,٨)	(٤,٥)	(٢٣,٣)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١,٠	٧,٤	٨,٢	١٦,٦
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	١,٠	٧,٥	٤,٥	١٣,٠

بلغ مجموع مصروفات الاستهلاك لعام ٢٠١٨ مبلغ ٢,٠ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ١,٨ مليون دينار بحريني). يشمل ما ذكر أعلاه الأعمال الرأسمالية قيد الإنشاء بالتكلفة بمبلغ ١,٤ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ٠,٩ مليون دينار بحريني).

٢٠. رأس المال

كما في ٣١ ديسمبر	٢٠١٨	٢٠١٧
رأس المال المصرح به	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠
رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
في ١ يناير: ١,٢٧٥,٤٤٨,٤١٦ سهم بقيمة ١٠٠ فلس لكل سهم	١٢٧,٥	١١٥,٩
(١ يناير ٢٠١٧: ١,١٥٩,٤٩٨,٥٦٠ سهم بقيمة ١٠٠ فلس لكل سهم)	١٢,٨	١١,٦
أسهم منحة (سهم واحد لكل عشرة أسهم مملوكة)	١٤٠,٣	١٢٧,٥
كما في ٣١ ديسمبر: ١,٢٩٩,٣٥٧ سهم عادية بقيمة ١٠٠ فلس لكل سهم	١٤٠,٣	١٢٧,٥
(٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ١,٢٧٥,٤٤٨,٤١٦ سهم بقيمة ١٠٠ فلس لكل سهم)	١٤٠,٣	١٢٧,٥

تمت الموافقة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي العادي والاجتماع غير الاعتيادي لسنة ٢٠١٧، والذي عقد بتاريخ ٧ مارس ٢٠١٨ على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل من خلال إصدار أسهم منحة بنسبة واحد لكل عشرة أسهم صادرة وذلك بمبلغ ١٢,٨ مليون دينار بحريني.

أوصى مجلس الإدارة زيادة رأسمال البنك الصادر والمدفوع إلى ١٥٤,٣ مليون دينار بحريني وذلك من خلال إصدار أسهم منحة وذلك بمعدل سهم إضافي واحد لكل عشرة أسهم مملوكة تبلغ قيمتها ١٤,٠ مليون دينار بحريني. تتساوى هذه الأسهم مع جميع الأسهم الأخرى بالنسبة للأرباح النقدية والتوزيعات المستقبلية. تم اقتراح إصدار أسهم المنحة هذه من خلال استخدام مبلغ ١٤,٠ مليون دينار بحريني من الاحتياطي العام.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢. رأس المال (تتمة)

توزيع الأسهم العادية: الجدول التالي يوضح عدد الأسهم والمساهمين، ونسبة مجموع الأسهم القائمة حسب الفئات التالية:

كما في ٣١ ديسمبر	٣١ ديسمبر ٢٠١٨			٣١ ديسمبر ٢٠١٧		
	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% من مجموع عدد الأسهم القائمة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% من مجموع عدد الأسهم القائمة
أقل من ١٪	٤٠٨,٩٢٨,١٠٨	١,٢٠٢	٢٩,١٪	٣٨٧,٠٠٢,٢٥٣	١,١٤٢	٣,٣٪
١٪ إلى أقل من ٥٪	٢٢١,٤٩٤,٣٠٥	٩	١٥,٨٪	١٨٦,١٠٩,٠٣٠	٨	١٤,٦٪
٥٪ إلى أقل من ١٠٪	-	-	-	-	-	-
١٠٪ إلى أقل من ٢٠٪	١٥٢,٦٦٦,٢٢٠	١	١٠,٩٪	١٣٨,٧٨٧,٤٧٤	١	١٠,٩٪
٢٠٪ إلى أقل من ٥٠٪	٦١٩,٩٠٤,٦٢٤	١	٤٤,٢٪	٥٦٣,٥٤٩,٦٥٩	١	٤٤,٢٪
٥٠٪ إلى أقل من ١٠٠٪	١,٤٠٢,٩٩٣,٢٥٧	١,٢١٣	١٠٠,٠٪	١,٢٧٥,٤٤٨,٤١٦	١,١٥٢	١٠٠,٠٪

توزيع الأسهم العادية حسب جنسية المساهم كما يلي:

كما في ٣١ ديسمبر	٣١ ديسمبر ٢٠١٨			٣١ ديسمبر ٢٠١٧		
	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% من مجموع عدد الأسهم القائمة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% من مجموع عدد الأسهم القائمة
بحرينيين	١,٣٤٦,٩٥٦,٧١٧	١,١٢٦	٩٦,٠٪	١,٣٣٣,١٣٩,٧٠٨	١,٠٦٩	٩٦,٧٪
دول مجلس التعاون الأخرى	٥٥,٧٣٤,٧٦٥	٧٣	٤,٠٪	٤٢,٠٩٠,٢١٨	٧٤	٣,٣٪
أخرى	٣٠١,٧٧٥	١٤	٠,٠٪	٢١٨,٤٩٠	٩	٠,٠٪
	١,٤٠٢,٩٩٣,٢٥٧	١,٢١٣	١٠٠,٠٪	١,٢٧٥,٤٤٨,٤١٦	١,١٥٢	١٠٠,٠٪

تملك شركة ممتلكات البحرين القابضة والتي تمتلكها حكومة مملكة البحرين بنسبة ١٠٠٪ ما نسبته ٤٤,٢٪ من رأس مال البنك، وتمتلك هيئة التأمين الاجتماعي بمملكة البحرين ٩,١٪. بينما يمتلك النسبة المتبقية من رأس المال وبشكل رئيسي مواطنون بحرينيون ومؤسسات منشأة بمملكة البحرين.

نظام حوافز الموظفين بالأسهم

خلال اجتماع الجمعية العامة العادية الذي عقد في ١١ مارس ٢٠١٥، وتطبيقاً لممارسات المكافآت السليمة لمصرف البحرين المركزي، تمت الموافقة على نظام حوافز الموظفين بالأسهم "النظام". وعليه تم إصدار ١٩,١٠٤,٠٠٠ سهم عادي بمبلغ ١,٩١ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٥ إلى طرف مستقل، وهي شركة ذات غرض معين، لتقوم بالاحتفاظ بحقوق الأسهم تحت هذا النظام. ومنذ ذلك الحين، قام البنك بتخصيص الأسهم للموظفين تحت إطار هذا النظام. تستحق الأسهم المخصصة تحت النظام للأرباح النقدية وأسهم المنحة وتخضع لشروط الغرامات والاسترداد للنظام. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، يوجد ١٥,٠٣٣,١٩٧ سهماً غير مخصص (٢٠١٧: ١٥,٦٥٩,١٦٧ سهماً). ويتم اقتطاع الأسهم غير المخصصة تحت النظام من حقوق الملكية.

٢.١ الاحتياطات

أ) الاحتياطي القانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لعام ٢٠٠١. يتم تخصيص ١٠٪ من صافي الأرباح إلى الاحتياطي القانوني. ولا يعتبر الاحتياطي القانوني قابلاً للتوزيع إلا حسب المادة ٢٢٤ من هذا القانون. ويمكن التوقف عن هذا التخصيص إذا وصل هذا المخصص نسبة ٥٠٪ من رأس المال الصادر والمدفوع. وقد أوصى مجلس الإدارة للسادة المساهمين بتحويل مبلغ ٧,٠ مليون دينار بحريني من الاحتياطي العام للاحتياطي القانوني.

ب) الاحتياطي العام

تم عمل هذا الاحتياطي وفقاً للنظام الأساسي الخاص بالبنك، وهو ما يؤكد التزام المساهمين تجاه تعزيز قاعدة رأس المال.

ج) احتياطي القيمة العادلة

يتضمن احتياطي القيمة العادلة صافي التغيرات التراكمية في القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (معياري المحاسبة الدولي رقم ٣٩) الاستثمارات المتوفرة للبيع، باستثناء خسائر انخفاض القيمة، حتى يتم إلغاء احتساب الاستثمار أو يعتبر منخفض القيمة). كما يشمل احتياطي القيمة العادلة حصة البنك في الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة.

د) احتياطي الهبات والتبرعات

بناءً على توصيات مجلس الإدارة، وموافقة المساهمين، يتم تحويل مبلغ من أرباح العام إلى هذا الاحتياطي. ويمثل هذا الاحتياطي مبالغ الهبات والتبرعات غير المستخدمة، التي تم الموافقة عليها من قبل المساهمين.

هـ) علاوة أصدار

وخلال السنة، قام البنك بتخصيص ٧,٢٤٤,٤٩٤ سهم عادي بقيمة اسمية بلغت ٧٢,٠ مليون دينار بحريني للموظفين تحت إطار نظام حوافز الموظفين بالأسهم، والذي نتج عنه علاوة أصدار بقيمة ٥,٠ مليون دينار بحريني.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٢. التخصيصات المقترحة

تم إقرار تخصيصات عام ٢٠١٧ في آخر اجتماع للجمعية العمومية السنوي والمنعقد بتاريخ ٧ مارس ٢٠١٨.

٢٣. إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد

(أ) إيرادات الفوائد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠١٧	٢٠١٨	
(بملايين الدنانير البحرينية)		
٣٩,١	٥٠,٧	قروض وسلفيات لغير البنوك
٤,٤	٥,٦	قروض وسلفيات للبنوك
١٣,٦	١٥,٥	سندات الخزينة
١,٤	١,٤	إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٤٣,٣	٥١,٧	أوراق مالية استثمارية
٠,٣	١,٩	أصول مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر
١٠٢,١	١٢٦,٨	

(ب) مصروفات الفوائد

كما في ٣١ ديسمبر

٢٠١٧	٢٠١٨	
(بملايين الدنانير البحرينية)		
٢١,٧	٢٨,٠	ودائع العملاء
٦,١	٨,٣	إيداعات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٠,٥	١,٧	قروض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء
٠,٧	١,٦	مطلوبات مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر
٢٩,٠	٣٩,٦	

٢٤. إيرادات أخرى

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

(أ) رسوم وعمولات

٢٠١٧	٢٠١٨	
(بملايين الدنانير البحرينية)		
١١,٣	٩,١	رسوم وعمولات على القروض والسلفيات
٠,٢	٠,٢	عمولات من بيع صناديق مدارة
٧,٧	٨,٤	رسوم وعمولات أخرى
(٥,١)	(٥,٩)	ناقصاً: رسوم وعمولات مدفوعة
١٤,١	١١,٨	

(ب) إيرادات تشغيلية أخرى

٢٠١٧	٢٠١٨	
(بملايين الدنانير البحرينية)		
٠,٥	-	أرباح من بيع استثمارات متوفرة للبيع (معياري المحاسبة الدولي رقم (٣٩))
٠,١	٠,٨	أرباح من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
٣,٢	٣,٤	أرباح أسهم
٥,٢	٦,٣	أرباح عمليات الصرف وفروقات التحويل
٠,٤	١,٢	أرباح من المتاجرة في أوراق مالية متداولة ومن المشتقات
٣,٨	٥,٤	حصة البنك من أرباح شركات زميلة
٤,٢	١,٣	إيرادات أخرى
١٧,٣	١٨,٤	
٣١,٤	٣٠,٢	

٢٥. تكلفة الموظفين

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠١٧	٢٠١٨	
(بملايين الدنانير البحرينية)		
١٧,١	٢٠,٤	رواتب وعلاوات ومكافآت أداء
١,٦	٢,٠	الضمان الاجتماعي ومكافأة نهاية الخدمة
٢,٢	٣,٠	السكن ومزايا أخرى
٠,٤	٠,٦	أخرى
٢١,٣	٢٦,٠	

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٦. صافي المراكز المالية الهامة المفتوحة بالعملات الأجنبية

٢٠١٨	٢٠١٧	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر
١٤٥,٤	٦٥,١	دولار أمريكي (صافي أصول) - غير مغطاة
٢٣,٧	٠,٦	ريال سعودي (صافي أصول) - غير مغطاة
١٩,٠	١,٤	درهم إماراتي (صافي أصول) - غير مغطاة
٠,٣	٦,٦	ريال قطري (صافي أصول) - غير مغطاة

لجميع العملات أعلاه أسعار صرف ثابتة مقابل الدولار الأمريكي. لم يكن لدى البنك أي صافي تعرض جوهري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ أو ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

٢٧. الأطراف ذوي العلاقة

بعض الأطراف ذوي العلاقة بالبنك (المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة وعائلاتهم والشركات التي هم مالكيين رئيسيين لها وأعضاء الإدارة التنفيذية والشركات الزميلة) هم زبائن للبنك في سياق العمل الاعتيادي. تمت المعاملات مع هؤلاء الأطراف على أسس تجارية بحتة. أعضاء الإدارة التنفيذية الرئيسيين هم الذين لديهم السلطة والمسئولية تجاه التخطيط والتوجيه والتحكم في أنشطة البنك. وبالتحديد هؤلاء الأشخاص هم الرئيس التنفيذي والأشخاص الذين يتبعون له مباشرة. شملت الأرصدة الجوهرية الخاصة بالمعاملات المرتبطة بالأطراف ذوي العلاقة في نهاية العام والمعاملات التي تمت معهم خلال العام مع البنك مايلي:

حسب تعريفات معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٤)، يعرف البنك كجهة مرتبطة بالحكومة وذلك لأن أهم المساهمين هم جهات مملوكة للحكومة. بالإضافة للأرصدة الحكومية الموضحة أدناه، يقوم البنك بمنح تمويلات تجارية وإدارة سيولة وخدمات مصرفية أخرى، في سياق أعمال الاعتيادية للعديد من الجهات الشبه حكومية والشركات المملوكة للحكومة في مملكة البحرين.

كما في ٣١ ديسمبر		مساهم رئيسي وشركات ذات علاقة		أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية		شركات زميلة	
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧
١٦٢,٩	٢٥١,٣	٧,١	٤,٢	-	٣٨,٩	-	٥١,٦
١٣٩٧,٠	١٣٥٣,٨	-	-	-	٥١,٦	٩,٣	٦,٨
١٨٦,٤	٢٢٩,٢	٤٣,٧	٣٠,١	-	٦,٨	-	-
٤٨,٦	٩٢,٤	١٢,٢	١٠,٧	-	-	-	-

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر					
بملايين الدنانير البحرينية					
٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨
٣٨,٨	-	٨,٥	١,٩	١١٦,١	٩٨,٩
-	٣٨,٨	١٤,٩	٤,٢	٧٩,٦	٨١,٥
-	-	(٣,٤)	٥,٢	(٣٦,٥)	(١٠٥,٧)
-	-	-	-	٧٤٢,٢	٩١٦,٠
-	-	-	-	٧٤٢,٢	٨٧٢,٨
٠,٧	٠,٥	٠,٢	٠,٦	٥٩,٦	٧٤,٦
٠,٠	-	٠,٢	٠,٦	١,٦	١,٧
٣,٨	٥,٤	-	-	-	-
-	-	-	-	٠,٣	٠,٤
-	-	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٢
-	-	٣,٠	٣,٢	-	-
-	-	٠,٢	٠,٣	-	-

خلال السنة، تم احتساب مخصص لانخفاض القيمة بمبلغ ٤,٤ مليون دينار بحريني (١٧.٢ : ٦,٤ مليون دينار بحريني) مقابل الأرصدة القائمة مع الأطراف ذوي العلاقة.

تمت الموافقة على بعض المعاملات من قبل مجلس الإدارة بموجب المادة رقم ١٨٩(ب) من قانون الشركات التجارية في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، حيث كان لرئيس مجلس الإدارة، أو أعضاء المجلس، أو المدراء مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود أو المعاملات التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.

٢٨. أصول تحت الإدارة

الأصول تحت الإدارة الخاصة بالزبائن والتي ليس للبنك حق قانوني فيها لا يتم تضمينها في بيان المركز المالي. كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغت الأصول تحت الإدارة ١٣٨,١ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ١٠٧,٨ مليون دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٩. التوزيع الجغرافي

كما في ٣١ ديسمبر

الموجودات	المطلوبات	بنود خارج الميزانية العمومية		
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٧
٣.٢٠,٥	٢٩٣,٨	٢١٢٨,٩	٩٤٧,٤	بملايين الدنانير البحرينية
٩٨,٢	١٢٥,٦	٢٢٥,٠	٢٢٦,٤	دول مجلس التعاون الخليجي
٥٤,٩	٨,١	٥٥٨,١	٣٩,١	الولايات المتحدة الأمريكية
٢١,٩	٣٧,٠	٧,٢	١١,٤	أوروبا
٣١٩٥,٥	٣١٠١,٥	٢٩١٩,٢	١٧٢٦,٠	باقي دول العالم

البنود خارج الميزانية العمومية تشمل مطلوبات طارئة، والتزامات مصرفية، ومشتقات، وعقود صرف عملات أجنبية آجلة.

٣٠. التوزيع القطاعي

كما في ٣١ ديسمبر

الموجودات	المطلوبات	بنود خارج الميزانية العمومية		
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٧
١٥٥٠,٢	١٦٠٦,٤	٣٤,٨	٧٠,٢	بملايين الدنانير البحرينية
١٤٧,٦	١٣٤,٠	١٠٧,٦	٧٣,٢	حكومة
٥٩٣,٢	٦٠٥,٦	٢٧١٦,٣	١٥١٧,٣	الصناعة والتجارة
٨٥,٢	٧٧,٦	٣٨,٤	٣٥,٦	بنوك ومؤسسات مالية
٤٦٧,٧	٤٢٢,٩	٢,٣	٢,٣	بناء
٣٥١,٦	٢٥٥,٠	١٩,٨	٢٧,٤	شخصي
٣١٩٥,٥	٣١٠١,٥	٢٩١٩,٢	١٧٢٦,٠	أخرى

البنود خارج الميزانية العمومية تشمل مطلوبات طارئة، والتزامات مصرفية، ومشتقات، وعقود صرف عملات أجنبية آجلة.

٣١. تمرکز مخاطر الائتمان

فيما يلي تمرکز مخاطر الائتمان حسب القطاعات وحسب التوزيع الجغرافي:

(أ) حسب القطاعات:

بملايين الدنانير البحرينية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	حكومات		الصناعة/ التجارة	بنوك/ مؤسسات مالية	بناء	شخصي	أخرى	المجموع
	البحرين	أخرى						
الموجودات								
أرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	٨٠,٣	-	-	-	٨٠,٣
سندات الخزينة	٣٨٧,١	-	-	-	-	-	-	٣٨٧,١
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٣,٨	-	-	٢٥٥,٩	-	-	-	٢٥٩,٧
قروض وسلفيات	١١٤,٧	-	١٣٨,٠	١٠٣,٤	٨٤,٢	٤٦٦,٨	٢٨٣,١	١١٩٠,١
أوراق مالية استثمارية - سندات دين	١٠٠٥,٨	٢٠,٨	-	٣٩,٣	-	-	١١,٢	١٠٧٧,١
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	١٧,٩	٠,١	١,١	٥,٧	٠,١	٠,٩	٢٣,٤	٤٩,٢
مجموع الموجودات	١٥٢٩,٣	٢٠,٩	١٣٩,١	٤٨٤,٥	٨٤,٣	٤٦٧,٧	٣١٧,٧	٣٠٤٣,٥
المطلوبات الطارئة والالتزامات البنكية	٣٤,٨	-	٦٥,٤	٥٣,٨	٣٨,٤	١,٥	١٩,٨	٢١٣,٧
المشتقات (تكلفة الاستبدال)	٢,٠	-	-	٧,٩	-	٠,٣	-	١٠,٢

بملايين الدنانير البحرينية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	حكومات		الصناعة/ التجارة	بنوك/ مؤسسات مالية	بناء	شخصي	أخرى	المجموع
	البحرين	أخرى						
الموجودات								
أرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	٨٨,٢	-	-	-	٨٨,٢
سندات الخزينة	٤٠٩,٩	١٠,٠	-	-	-	-	-	٤١٩,٩
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	-	-	١٧٤,٠	-	-	-	١٧٤,٠
قروض وسلفيات	٢١٩,٤	-	١٣٣,٢	١٨٦,٣	٧٦,٨	٤٢٢,١	١٩٩,١	١٢٢٦,٩
أوراق مالية استثمارية	٩١٩,٤	٣١,٧	١,٩	٥٣,٤	-	-	١١,٥	١٠١٧,٩
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	١٥,٩	٠,١	٠,٢	٥,١	٠,١	٠,٩	١٨,٦	٤٠,٩
مجموع الموجودات	١٥٦٤,٦	٤١,٨	١٢٥,٣	٥٠٧,٠	٧٦,٩	٤٣٣,٠	٢٢٩,٢	٢٩٦٧,٨
المطلوبات الطارئة والالتزامات البنكية	٧٠,١	٠,١	٦٦,٢	٨٩,٥	٣٥,٦	١,٥	٢٧,٤	٢٩٠,٤
المشتقات (تكلفة الاستبدال)	٠,٠	-	٠,١	٣,٧	-	٠,٣	-	٤,٢

الأرصدة كما في نهاية السنة تمثل الوضع خلال السنة. ولهذا لم يتم الإفصاح عن متوسط المبالغ بشكل منفصل.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٣١ تمركز مخاطر الائتمان (تتمة)

المبالغ المذكورة أعلاه تشتمل على تسهيلات للزبائن والأطراف المقابلة، وهي تفوق نسبة ١٥٪ من قاعدة رأسمال البنك. وهذه التسهيلات إما أنها قد حظيت بموافقة مصرف البحرين المركزي، أو أنها معفاة حسب سياسة مصرف البحرين المركزي بالنسبة للتسهيلات الكبيرة. ويبين الجدول التالي تفاصيل هذه التسهيلات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

الزبون	نوعية الزبون	مجموع التسهيلات
زبون أ	سيادي	١٤٢٠,٤
زبون ب	بنك مركزي	١٧٦,٥
زبون ج	سيادي	١٣٦,٠
زبون د	سيادي	٨٥,٥

(ب) حسب التوزيع الجغرافي:

بملايين الدنانير البحرينية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	دول مجلس التعاون الخليجي	الولايات المتحدة الأمريكية	أوروبا	باقي دول العالم	المجموع
الموجودات					
أرصدة لدى البنوك المركزية	٨٠,٣	-	-	-	٨٠,٣
سندات الخزنة	٣٨٧,١	-	-	-	٣٨٧,١
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٢٠,٥	٢,٥	٥١,٥	٠,٦	٢٥٩,٧
قروض وسلفيات	١٠٩٩,٠	٨٣,٧	-	٧,٤	١١٩٠,١
أوراق مالية استثمارية	١٠٥٣,٩	٩,٤	-	١٣,٨	١٠٧٧,١
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	٤٣,٣	٢,٦	٣,٢	٠,١	٤٩,٢
مجموع الموجودات	٢٨٦٨,٧	٩٨,٢	٥٤,٧	٢١,٩	٣٠٤٣,٥
المطلوبات الطارئة والالتزامات البنكية	١٩٢,٤	٠,١	١٦,٢	٥,٠	٢١٣,٧
المشتقات (تكلفة الاستبدال)	٥,٤	٠,٩	٣,٩	-	١٠,٢

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	دول مجلس التعاون الخليجي	الولايات المتحدة الأمريكية	أوروبا	باقي دول العالم	المجموع
الموجودات					
أرصدة لدى البنوك المركزية	٨٨,٢	-	-	-	٨٨,٢
سندات الخزنة	٤١٩,٩	-	-	-	٤١٩,٩
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١٦٣,٧	٣,٩	٥,١	١,٣	١٧٤,٠
قروض وسلفيات	١١١٧,٠	٩٥,٠	-	١٤,٩	١٢٢٦,٩
أوراق مالية استثمارية	٩٧٢,٧	٢٤,٥	-	٢٠,٧	١٠١٧,٩
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	٣٥,٨	٢,٢	٢,٨	٠,١	٤٠,٩
مجموع الموجودات	٢٧٩٧,٣	١٢٥,٦	٧,٩	٣٧,٠	٢٩٦٧,٨
المطلوبات الطارئة والالتزامات البنكية	٢٦٤,٢	٠,١	٢٢,٩	٣,٢	٢٩٠,٤
المشتقات (تكلفة الاستبدال)	١,٦	٠,٤	٢,٢	-	٤,٢

٣٢. مخاطر أسعار الفائدة

تعرف مخاطر أسعار الفائدة على أنها المخاطر التي تؤثر على الهوامش وصافي الفوائد المكتسبة والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. صافي إيرادات الفوائد سيتأثر نتيجة لتذبذب أسعار الفائدة، وإلى الحد الذي يختلف فيه هيكل إعادة تسعير الموجودات المدرة للفوائد عن هيكل إعادة تسعير المطلوبات. ولهذا فإن هدف البنك هو تحقيق الاستقرار في نمو الإيرادات من خلال الإدارة النشطة لموجوداته ومطلوباته وفي نفس الوقت إعداد نفسه وبشكل انتقائي للاستفادة من التغيرات قصيرة الأجل المتوقعة في أسعار الفائدة.

يعتبر مدير الخزينة مسئولاً بصفة رئيسية عن إدارة مخاطر أسعار الفائدة. وتعد تقارير بخصوص الأوضاع والمخاطر بشكل عام تتم مراجعتها من قبل الإدارة العليا بالبنك كما يتم تعديل الأوضاع إن تطلب الأمر ذلك. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات وبشكل منتظم بمراجعة تغيرات أسعار الفائدة وأثرها على الإيرادات.

تهدف عملية إدارة موجودات ومطلوبات البنك إلى إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال هيكل المحافظ المضمنة وغير المضمنة في بيان المركز المالي. ويستخدم البنك وسائل مختلفة لقياس ومراقبة تعرضه إلى مخاطر أسعار الفائدة. كما يستخدم البنك التحليل الزمني من أجل قياس حساسية أسعار الفائدة على المحفظة الاستثمارية ذات الدخل الثابت. وتخضع مدة المحفظة الاستثمارية للتنبؤات الاقتصادية والاتجاهات المتوقعة لأسعار الفائدة وهوامش الربحية. وينتج عن تعديل الفترة الزمنية تغيير قيمة المحفظة (كنسبة مئوية) نتيجة لتغيير قدره ١٪ في العائد ثم يتم بعد ذلك استخدام مقايضات أسعار الفائدة واتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. ويستخدم البنك تحليل فجوات أسعار الفائدة لقياس تأثير أرباحه السنوية بأسعار الفوائد نتيجة عدم توافق إعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات والمراكز غير المضمنة في الميزانية العمومية والتي تتأثر بحركة أسعار الفائدة.

تدرج الموجودات والمطلوبات على سلم الاستحقاق حسب تواريخ إعادة التسعير التعاقدية المتبقية أو تواريخ الاستحقاق أيهما أسبق. وتدرج ودائع العملاء التي لا تخضع لتواريخ محددة لإعادة تسعيرها أو استحقاقها لتسلسل الاستحقاق وذلك حسب تقدير البنك لإعادة تسعير هذه الودائع.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٣٢ مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

يبين الجدول التالي معيار إعادة التسعير ومعدل الفائدة الفعلي لفئات الموجودات والمطلوبات المختلفة:

بملايين الدنانير البحرينية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	معدل الفائدة الفعلي %	لغاية ٣ شهور	٦-٣ شهر	١٢-٦ شهر	٥-١ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	غير متأثر بمعدل الفائدة	المجموع
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	-	-	-	١٠٧,٣	١٠٧,٣
سندات الخزينة	٣,٦%	١٧٢,٠	١٠٣,٤	١١١,٧	-	-	-	٣٨٧,١
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٢,٥%	٢٤٤,٥	-	-	-	-	١٥,٢	٢٥٩,٧
قروض وسلفيات	٤,٤%	٣٦٤,٩	٦١,٤	١٣,٦	٥١٠,٤	١٢٢,٨	-	١١٩٠,١
أوراق مالية استثمارية	٤,٨%	١,٩	٤,٣	١٩٤,٥	٦٢٥,٩	٢٥٠,٥	٥٥,١	١١٣٢,٢
استثمارات في شركات زميلة وفوائد مستحقة وموجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	١٠٢,٥	١٠٢,٥
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	-	١٦,٦	١٦,٦
مجموع الموجودات		٧٨٣,٣	١٦٩,١	٤٣٦,٨	١١٣٦,٣	٣٧٣,٣	٢٩٦,٧	٣١٩٥,٥
المطلوبات وحقوق الملكية								
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٢,٢%	٣٥٠,١	-	٠,٨	-	-	٣٠,٥	٣٨١,٤
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	٢,٤%	١٠٣,٩	-	-	-	-	-	١٠٣,٩
ودائع العملاء	١,٣%	٧٨٦,٠	١٦٥,٠	٢٦٣,٨	٤٧,٩	-	٩٢٧,٩	٢١٩٠,٦
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	٤٣,٨	٤٣,٨
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	٤٧٥,٨	٤٧٥,٨
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		١٢٤٠,٠	١٦٥,٠	٢٦٤,٦	٤٧,٩	-	١٤٧٨,٠	٣١٩٥,٥
فجوة حساسية معدل الفائدة للبنود المضمنة في بيان المركز المالي		(٤٥٦,٧)	٤,١	١٧٢,٣	١٠٨٨,٦	٣٧٣,٣	(١١٨١,٣)	-
فجوة معدل الفائدة للبنود الغير المضمنة في بيان المركز المالي		٦٣٠,٢	-	(٦,٣)	(٤٠٨,١)	(٢١٥,٨)	-	-
الفجوة التراكمية لحساسية معدلات الفائدة		١٧٣,٥	١٧٧,٦	٣٤٣,٥	١٠٢٣,٨	١١٨١,٣	-	-

بملايين الدنانير البحرينية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	معدل الفائدة الفعلي %	لغاية ٣ شهور	٦-٣ شهر	١٢-٦ شهر	٥-١ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	غير متأثر بمعدل الفائدة	المجموع
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	-	-	-	١٠٧,٠	١٠٧,٠
سندات الخزينة	٣,٠%	١٣٤,٤	١٤٥,٨	١٣٩,٧	-	-	-	٤١٩,٩
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١,٥%	١٥٨,٩	-	-	-	-	١٥,١	١٧٤,٠
قروض وسلفيات	٣,٨%	٥٢٩,٨	٣١,٦	٧٨,٦	٤٩٢,١	٩٤,٧	-	١٢٢٦,٨
أوراق مالية استثمارية	٤,٤%	٤٧,٥	-	٥٥,٤	٦١٧,٠	٢٩٨,٠	٤٩,٤	١٠٦٧,٣
استثمارات في شركات زميلة وفوائد مستحقة وموجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	٩٣,٤	٩٣,٤
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	-	١٣,١	١٣,١
مجموع الموجودات		٨٧٠,٦	١٧٧,٤	٢٧٣,٧	١١٠٩,١	٣٩٢,٧	٢٧٨,٠	٣١٠١,٥
المطلوبات وحقوق الملكية								
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١,٧%	٣٢٩,٩	-	-	-	-	٥٤,١	٣٨٤,٠
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	١,٨%	٦٧,٨	-	-	-	-	-	٦٧,٨
ودائع العملاء	١,١%	٦٩٥,٢	١٦٧,٢	٢٦٩,٤	٤٨,٤	-	٩٨٥,٠	٢١٦٥,٢
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	٣٦,٦	٣٦,٦
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	٤٤٧,٩	٤٤٧,٩
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		١٠٩٢,٩	١٦٧,٢	٢٦٩,٤	٤٨,٤	-	١٥٢٣,٦	٣١٠١,٥
فجوة حساسية معدل الفائدة للبنود المضمنة في بيان المركز المالي		(٢٢٢,٣)	١٠,٢	٤,٣	١٠٦٠,٧	٣٩٢,٧	(١٢٤٥,٦)	-
فجوة معدل الفائدة للبنود الغير المضمنة في بيان المركز المالي		٦٥١,٣	-	-	(٣٧٨,١)	(٢٧٣,٢)	-	-
الفجوة التراكمية لحساسية معدلات الفائدة		٤٢٩,٠	٤٣٩,٢	٤٤٣,٥	١١٢٦,١	١٢٤٥,٦	٠,٠	-

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٣٣. مخاطر السوق

(أ) يستخدم البنك الطريقة الموحدة لتخصيص رأسمال لمخاطر السوق.

يبين الجدول التالي متطلبات رأس المال كما في ٣١ ديسمبر

نوعية الخطر (بملايين الدنانير البحرينية)

نوع الخطر	٢٠١٨	٢٠١٧
مخاطر أسعار الفائدة		بملايين الدنانير البحرينية
مخاطر الأسهم	٤,٠	١,٣
مخاطر صرف العملات الأجنبية	-	-
مجموع متطلبات رأس المال الأدنى لمخاطر السوق	٤,٠	١,٣
المضاعف	١٢,٥	١٢,٥
مخاطر السوق الموزونة حسب الطريقة الموحدة	٥٠,٢	١٦,١

(ب) إن الخطر الرئيسي الذي تتعرض له محافظ البنك هو خطر الخسارة من التذبذبات في التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نظراً للتغيرات في معدلات أسعار الفوائد في السوق. ويعزز البنك عملية إدارة مخاطر أسعار الفوائد من خلال متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للبنك إلى صدمة أسعار الفائدة من ٢٠٠ نقطة أساسية زيادة/انخفاض. وفيما يلي تحليل لحساسية البنك للزيادة أو الانخفاض في معدلات أسعار فوائد السوق (وذلك بافتراض عدم وجود حركة غير منتظمة في منحنيات العوائد ووجود توازن دائم في وضع الميزانية العمومية).

بملايين الدنانير البحرينية	٢٠١٨		٢٠١٧	
	٢٠٠ نقطة أساسية زيادة موازية	٢٠٠ نقطة أساسية انخفاض موازي	٢٠٠ نقطة أساسية زيادة موازية	٢٠٠ نقطة أساسية انخفاض موازي
كما في ٣١ ديسمبر	٥,٦	(٥,٦)	١,٠	(١,٠)
المعدل للسنة	٦,٢	(٦,٢)	١,٥	(١,٥)
الحد الأدنى للسنة	٣,٦	(٣,٦)	٨,٦	(٨,٦)
الحد الأقصى للسنة	١٠,٤	(١٠,٤)	١٢,٢	(١٢,٢)

(ج) يحتفظ البنك باستثمارات في أسهم مدرجة كجزء من محفظة الأوراق المالية الاستثمارية. إن مخاطر الأسهم تكمن في احتمال تأثير عكسي ناتج عن حركات في أسعار أسهم معينة أو حركة سوق الأسهم بشكل عام. ويقوم البنك بإدارة هذا الخطر عن طريق التنوع في الاستثمار من حيث التوزيع الجغرافي والتمركز القطاعي.

تتم إدارة أوضاع مخاطر أسعار الفائدة الخاصة بأنشطة غير المتاجرة بشكل عام من قبل قسم الخزينة، الذي يستخدم الأوراق المالية الاستثمارية والودائع لدى البنوك، والودائع من البنوك، والأدوات المشتقة من أجل إدارة الوضع العام الناشئ عن أنشطة البنك الخاصة بغير المتاجرة. يتضمن الإيضاح رقم (١٧) تفصيلاً لاستخدام المشتقات من أجل إدارة مخاطر معدلات الفائدة.

٣٤. المعلومات القطاعية

ينقسم البنك إلى عدة وحدات عمل إستراتيجية رئيسية وذلك من أجل الأغراض الإدارية. وهذه الوحدات هي: وحدة الخدمات المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، والخدمات المصرفية للشركات، والخدمات الاستثمارية المصرفية، والفروع الخارجية، والخزينة، وأسواق رأس مال، وإدارة الثروات. وحدات العمل الاستراتيجية هذه هي الأساس الذي يتم من خلاله إعداد التقارير المتعلقة بالقطاعات التشغيلية.

تقوم كل من وحدة الخدمات المصرفية للأفراد ووحدة الأعمال المصرفية المحلية بتقديم المنتجات والخدمات المصرفية المتعددة لعملاء البنك في البحرين. وتتميز كل وحدة عمل عن غيرها على أساس نوعية الزبائن. فوحدة الخدمات المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة تقدم المنتجات والخدمات المصرفية للأشخاص والشركات، وتقدم وحدة الأعمال للشركات الكبيرة والمؤسسات والخدمات الاستثمارية المصرفية خدماتها للحكومات وللشركات الكبيرة.

أما وحدة الخزينة، وأسواق رأس المال وإدارة الثروات، فهي تملك المسؤولية العامة عن إدارة السيولة، وأسعار الفائدة، والعملات الأجنبية، ومخاطر السوق. أما وحدات الفروع الخارجية، فتوفر منتجات وخدمات مصرفية متعددة لعملاء البنك خارج البحرين.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٣٤ المعلومات القطاعية (تتمة)

فيما يلي المعلومات المالية المتعلقة بالوحدات التشغيلية:

بملايين الدنانير البحرينية	خدمات الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبيرة والمؤسسات والخدمات الاستثمارية المصرفية	الفروع الخارجية	الخزينة، أسواق المال، وإدارة الثروات	المجموع
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧
إيرادات فوائد	٢٥,٠	٢٦,١	١٦,٩	٢,٤	١,٨
مصروفات الفوائد	(١٤,٨)	(١٢,٩)	(١٠,٨)	(٠,٣)	(٠,٣)
إيرادات/ (مصروفات) الفوائد بين القطاعات	١٦,٨	١٣,٢	٦,١	٢,٧	١,٥
صافي إيرادات الفوائد	٣١,٢	١٧,٩	١١,٠	٢,٤	١,٥
إيرادات أخرى	١١,٥	٢,٨	٥,٥	١,٢	١,٢
مجموع الدخل التشغيلي الناتج	٤٢,٧	٢٠,٧	١٦,٥	٣,٦	٢,٧
النتائج	٢٤,٦	٧,٦	١,٢	(٠,٦)	(٠,٦)
مصروفات مؤسسية غير مخصصة					
ربح السنة	٢٤,٨	٧,٦	١,٢	(٠,٦)	(٠,٦)

بملايين الدنانير البحرينية	خدمات الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبيرة والمؤسسات والخدمات الاستثمارية المصرفية	الفروع الخارجية	الخزينة، أسواق المال، وإدارة الثروات	المجموع
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧
معلومات أخرى					
كما في ٣١ ديسمبر	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧
الموجودات القطاعية	٥٤٤,٥	٦٤٩,١	٧٣١,٠	٦٧,٠	٣١١,٥
المطلوبات القطاعية وحقوق الملكية	١٤٠,٦	٨٣١,٣	٩٠,٣	٣٨,١	٣١١,٥
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧
استهلاك السنة	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٣	١,٢
مخصص انخفاض قيمة الأصول	٠,٩	٥,١	٩,٥	(٠,٨)	٥,٦

تحمل الإيرادات والمصروفات القطاعية مباشرة على وحدات العمل الاستراتيجية. ويتم توزيع رأسمال البنك على وحدات العمل على أساس حجم الموجودات بالنسبة لكل وحدة. كما يتم توزيع المصروفات العامة للأقسام التي تستفيد منها أكثر من وحدة عمل، على القطاعات ذات الصلة وعلى أساس مدروس.

يمثل بند «إيرادات/ (مصروفات) الفوائد بين القطاعات» تكلفة الفائدة على الأموال الفائضة والتي تحول تلقائياً من كل وحدات العمل إلى قسم الخزينة أسواق المال وإدارة الثروات. ويتم مراجعة سعر الفائدة على هذه الأموال مرة كل ثلاثة أشهر. ويختلف سعر الفائدة بالنسبة للعملة المحلية عن العملات الأجنبية والتي يتم وضعها على أساس المتوسط الموزون لأسعار السوق للاستحقاقات المتعددة لكل عملة.

٣٥ تواريخ الاستحقاق ومخاطر السيولة

أ) يبين الجدول التالي تواريخ الاستحقاق لمجموع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية بناء على الشروط التعاقدية:

بملايين الدنانير البحرينية	إلى ٣ شهور	٦-١٢ شهر	١-٣ سنوات	٣-٥ سنوات	٥-١٠ سنوات	أكثر من ١٠ سنوات	المجموع
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨							
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	١٠٧,٣	-	-	-	-	-	١٠٧,٣
سندات الخزينة	١٧٢,٠	١٠٣,٤	١١١,٧	-	-	-	٣٨٧,١
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٢٥٩,٧	-	-	-	-	-	٢٥٩,٧
قروض وسلفيات	٢٦٧,٨	٥٧,٩	١٥٢,٣	٢٨٤,٧	٢٧٢,١	٢٢٩,٢	١١٩٠,١
أوراق مالية استثمارية	١,٨	٤,٣	١٩٤,٤	٤٩٣,٤	٢٠٦,٩	١٧٦,٣	١١٣٢,٢
استثمارات في شركات زميلة، وفوائد مستحقة، وموجودات أخرى، وعقارات ومعدات	٥,٧	٠,٢	٢,٣	١٢,٩	٤,٦	٣,٥	١١٩,١
مجموع الموجودات	٨١٤,٣	١٦٥,٨	٤٦٠,٧	٧٩١,٠	٤٨٣,٦	٣٠٩,٠	٣١٩٥,٥
المطلوبات وحقوق الملكية							
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٣٨,٦	-	٠,٨	-	-	-	٣٩,٤
قروض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	١٠٣,٩	-	-	-	-	-	١٠٣,٩
ودائع العملاء	١٧١٣,٠	١٦٥,٣	٢٦٣,٩	٤٨,٤	-	-	٢١٩٠,٦
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	٢٥,١	٢,٣	١,٣	١٥,١	-	-	٤٣,٨
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	٤٧٥,٨
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٢٢٢٢,٦	١٦٧,٦	٢٦٦,٠	٦٣,٥	-	-	٤٧٥,٨

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٣٥ تواريخ الاستحقاق ومخاطر السيولة (تتمة)

(أ) يبين الجدول التالي تواريخ الاستحقاق لمجموع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية بناء على الشروط التعاقدية:

بملايين الدنانير البحرينية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	إلى ٣ شهور	٦-٣ شهور	١٢-٦ شهر	٣-١ سنوات	٥-٣ سنوات	١٠-٥ سنوات	٢٠-١٠ سنة	أكثر من ٢٠ سنة	المجموع
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	١٠٧,٠	-	-	-	-	-	-	-	١٠٧,٠
سندات الخزينة	١٣٤,٤	١٤٥,٨	١٣٩,٧	-	-	-	-	-	٤١٩,٩
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	١٧٤,٠	-	-	-	-	-	-	-	١٧٤,٠
قروض وسلفيات	٣٥١,٧	٧٥,٢	١١٠,٩	٢٨٥,٥	٢٧٣,٨	٩٩,٥	٢٨,٧	١,٦	١٢٢٦,٩
أوراق مالية استثمارية	٣٩,٨	١,٨	٥٥,٤	٣٠٠,٥	٣٢٢,٤	٢٥٣,٠	١٣,٢	٨١,٢	١.٦٧,٣
استثمارات في شركات زميلة، وفوائد مستحقة، وموجودات أخرى، وعقارات ومعدات	٤,٢	٠,٢	٠,٦	٧,٨	٥,٩	٥,٠	٠,٢	٨٢,٦	١.٦,٥
مجموع الموجودات	٨١١,١	٢٢٣,٠	٣٠٦,٦	٥٩٣,٨	٦.٢,١	٣٥٧,٥	٤٢,١	١٦٥,٤	٣١.١,٥
المطلوبات وحقوق الملكية									
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٣٨٤,٠	-	-	-	-	-	-	-	٣٨٤,٠
قروض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	٦٧,٨	-	-	-	-	-	-	-	٦٧,٨
ودائع العملاء	١٦٨,٠	١٦٧,٢	٢٦٩,٤	٤٨,٤	-	-	-	-	٢١٦٥,٢
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	٢٠,٥	١٣,٨	٠,٧	١,٦	-	-	-	-	٣٦,٦
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٤٧,٩
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٢١٥٢,٥	١٨١,٠	٢٧٠,١	٥٠,٠	-	-	-	٤٤٧,٩	٣١.١,٥

(ب) مخاطر السيولة

يوضح الجدول التالي التدفقات النقدية غير المخصصة للمطلوبات المالية للبنك، والتزامات القروض غير المسحوبة على أساس أول التزام تعاقدي لها. تختلف التدفقات النقدية المتوقعة لهذه الأدوات بشكل كبير عن هذا التحليل. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يحتفظ العملاء بأرصدة ثابتة أو متزايدة في الودائع تحت الطلب، ولا يتوقع أن يتم سحب جميع التزامات القروض غير المسحوبة فوراً. وبالنسبة للمشتقات ذات التسويات الإجمالية المتزامنة (مثل عقود الصرف الآجلة ومقايضات العملات) فإن التدفقات النقدية القادمة (الخارجة) الاسمية غير المخصصة يتم أخذها بعين الاعتبار، بينما في حالة المشتقات التي تتم تسويتها بشكل صافي، فإن المبالغ الصافية قد تم أخذها بعين الاعتبار.

بملايين الدنانير البحرينية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية القادمة/ (الخارجة)	أقل من ٣ شهور	٦-٣ شهور	١٢-٦ شهر	٥-١ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٣٨١,٤	٣٨٢,٠	٣٨٠,٩	-	١,١	-	-
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	١٠٣,٩	-	-	-	-	-	-
ودائع العملاء	٢١٩٠,٦	٢٢١٣,٥	١٧١٧,٣	١٦٨,٩	٢٧٣,٨	٥٣,٥	-
مجموع المطلوبات الغير مشتقة	٢٦٧٥,٩	٢٥٩٥,٥	٢.٩٨,٢	١٦٨,٩	٢٧٤,٩	٥٣,٥	-
المطلوبات المشتقة							
المتاجرة: تدفقات خارجة	-	٢.٧٥,٥	٨٧٨,٤	٤٨٣,٠	٧.٤,٣	٩,٩	-
المتاجرة: تدفقات داخلية	٥,٤	٢.٨٠,٤	٨٧٩,٧	٤٨٥,٠	٧.٥,٧	١.٠,٠	-
مجموع المطلوبات المشتقة	٥,٤	٤١٥٥,٩	١٧٥٨,١	٩٦٨,٠	١٤١.٠,٠	١٩,٩	-
الالتزامات البنكية	-	-	(١٨,١)	-	-	-	١٨,١
ضمانات مالية	-	(٣٢,٠)	(٧,٩)	(٠,٢)	(٠,٣)	(٢٣,٦)	-

بملايين الدنانير البحرينية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية القادمة/ (الخارجة)	أقل من ٣ شهور	٦-٣ شهور	١٢-٦ شهر	٥-١ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٣٨٤,١	٣٨٥,٦	٣٨٥,٦	-	-	-	-
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	٦٧,٨	٦٨,٠	٦٨,٠	-	-	-	-
ودائع العملاء	٢١٦٥,٢	٢١٧٤,٧	١٦٨٢,٥	١٦٢,٦	٢٧٦,٢	٥٣,٥	-
مجموع المطلوبات الغير مشتقة	٢٦١٧,١	٢٦٢٨,٣	٢١٣٦,١	١٦٢,٦	٢٧٦,٢	٥٣,٥	-
المطلوبات المشتقة							
المتاجرة: تدفقات خارجة	-	٧٨٢,٣	٥٢٣,٨	١٨٣,١	٦٥,٣	٠,١	-
المتاجرة: تدفقات داخلية	٠,٩	٧٨٣,٤	٥٣٤,٣	١٨٣,٣	٦٥,٨	٠,١	-
مجموع المطلوبات المشتقة	٠,٩	١٥٦٥,٧	١.٠٦٨,١	٣٦٦,٤	١٣١,١	٠,٢	-
الالتزامات البنكية	-	-	(٨٢,٩)	-	-	-	٨٢,٩
ضمانات مالية	-	(٤٧,٦)	(٦,٩)	(٠,٣)	(٠,٥)	(٣٩,٩)	-

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٣٦. تكلفة منافع نهاية الخدمة

يتم احتساب التزامات البنك لبرامج التقاعد للموظفين الذين يخضعون لأنظمة التقاعد الاجتماعي في مملكة البحرين وفروع البنك الخارجية كمصروفات ضمن بيان الربح أو الخسارة. وقد بلغت مساهمات البنك لعام ٢٠١٨ مبلغاً وقدره ١,١ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ٩٠٠ مليون دينار بحريني). ويستحق الموظفون الآخرون مكافآت نهاية الخدمة ويتم دفعها وفقاً لعقود الاستخدام أو بموجب قوانين العمل السارية وفيما يلي الحركة في مخصص نهاية الخدمة خلال العام.

مخصص نهاية الخدمة	٢٠١٨	٢٠١٧
الحركة خلال السنة	(بملايين الدنانير البحرينية)	
في ١ يناير	٢,٣	٣,١
مخصص السنة	٠,٩	٠,٦
مدفوعات خلال السنة	(٠,٦)	(١,٤)
في ٣١ ديسمبر	٢,٦	٢,٣

لدى البنك نظام ادخار اختياري للموظفين البحرينيين المؤهلين، حيث يساهم الموظفون والبنك شهرياً بنسب معينة من الراتب الشهري. ويخضع هذا النظام لإدارة مجلس أمناء وهم موظفين بالبنك. وقد بلغت مساهمات البنك في هذا النظام خلال عام ٢٠١٨ مبلغ ١,٠ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ٨٠٠ مليون دينار بحريني). وتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغ صافي رصيد حساب نظام الادخار ١,٣ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٠,٠ مليون دينار بحريني). وذلك بعد الأخذ في الاعتبار مساهمة الموظفين والبنك والعوائد المتراكمة والمدفوعات.

٣٧. الدعاوى القضائية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بلغ مجموع الدعاوى القضائية القائمة مبلغ ١,٤ مليون دينار بحريني (٢٠١٧: ١,٢ مليون دينار بحريني) رفعت من قبل أطراف أخرى ضد البنك. وبناءً على الرأي الصادر من قبل المستشارين القانونيين للبنك حول الحكم النهائي فيما يتعلق بهذه الدعاوى، فقد تم الاحتفاظ بمخصصات مناسبة حسب تقييم الإدارة.

٣٨. الربحية والأرباح النقدية للسهم الواحد

٢٠١٨	٢٠١٧	
(بملايين الدنانير البحرينية)		
٧٠,٠	٦١,٠	ربح السنة
٣٥,١	٣١,٩	أرباح أسهم نقدية مقترحة بنسبة ٢٥٪ (٢٠١٧: ٢٥٪)
		المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية الصادرة (بالملايين)
١٢٧٥,٤	١٢٧٥,٤	أسهم عادية كما في ١ يناير ٢٠١٨
١٢٧,٥	١٢٧,٥	تأثير أسهم المنحة الصادرة خلال ٢٠١٨ لسنة ٢٠١٧
(١٥,٠)	(١٥,٧)	مطروحاً: أسهم لم يتم تخصيصها للموظفين
١٣٨٧,٩	١٣٨٧,٢	المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية (بالملايين) كما في ٣١ ديسمبر
٥٠ فلس	٤٤ فلس	عائد السهم الواحد
٢٥ فلس	٢٣ فلس	الأرباح النقدية للسهم الواحد

العائد على السهم المخفض هو نفسه العائد الأساسي للسهم، نظراً لعدم وجود أي أدوات مخفضة محتملة لدى البنك.

٣٩. التصنيف المحاسبي

أ) يبين الجدول التالي الإفصاح عن التصنيف المحاسبي للموجودات والمطلوبات:

بملايين الدنانير البحرينية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	بالتكلفة المطفاة	بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر	مجموع القيمة الدفترية
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	١٠٧,٣	-	١٠٧,٣
سندات الخزينة	-	٣٨٧,١	-	٣٨٧,١
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	٢٥٩,٧	-	٢٥٩,٧
قروض وسلفيات	-	١١٩٠,١	-	١١٩٠,١
أوراق مالية استثمارية	٠,٤	٧٧٥,٥	٣٥٦,٣	١١٣٢,٢
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	-	١١٩,١	-	١١٩,١
مجموع الموجودات	٠,٤	٢٨٣٨,٨	٣٥٦,٣	٣١٩٥,٥
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	٣٨١,٤	-	٣٨١,٤
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	-	١٠٣,٩	-	١٠٣,٩
ودائع العملاء	-	٢١٩٠,٦	-	٢١٩٠,٦
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	-	٤٣,٨	-	٤٣,٨
مجموع المطلوبات	-	٢٧١٩,٧	-	٢٧١٩,٧

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٣٩ التصنيف المحاسبي (تتمة)

بملايين الدنانير البحرينية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	قروض ومبالغ مستحقة	متوفرة للبيع	أخرى بالتكلفة المطفأة	مجموع القيمة الدفترية
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	١٠٧,٠	-	-	١٠٧,٠
سندات الخزينة	-	٤١٩,٩	-	-	٤١٩,٩
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	١٧٤,٠	-	-	١٧٤,٠
قروض وسلفيات	-	١٢٢٦,٩	-	-	١٢٢٦,٩
أوراق مالية استثمارية	٠,٢	-	١٠٧,١	-	١٠٧,٣
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	-	٤١,٨	-	-	٤١,٨
مجموع الموجودات	٠,٢	١٩٦٩,٦	١٠٧,١	-	٣.٣٦,٩
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	-	-	٣٨٤,٠	٣٨٤,٠
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	-	-	-	٦٧,٨	٦٧,٨
ودائع العملاء	-	-	-	٢١٦٥,٢	٢١٦٥,٢
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	-	-	-	٢٧,٢	٢٧,٢
مجموع المطلوبات	-	-	-	٢٦٤٤,٣	٢٦٤٤,٣

ب) تراتبية القيمة العادلة

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للأدوات المالية باستخدام تراتبية القيمة العادلة التالية والتي تعكس أهمية المدخلات المستخدمة في صنع القياسات.

المستوى ١: الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في سوق نشطة للأصول والمطلوبات المماثلة.

المستوى ٢: تقنيات التقييم مبنية على مدخلات يمكن رصدها إما مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (مستمدة من الأسعار). وتتضمن هذه الفئة على أدوات تم تقييمها بسعر السوق في أسواق نشطة لأدوات مماثلة. الأسعار المسعرة لأدوات مماثلة في أسواق أقل نشاط أو أساليب تقييم أخرى. حيث جميع المدخلات المهمة يمكن رصدها من معلومات السوق.

المستوى ٣: تقنيات تقييم باستخدام مدخلات لا يمكن رصدها. وتتكون هذه الفئة على أدوات تم استخدام تقنيات تقييم غير مبنية على مدخلات يمكن رصدها وتكون هذه المدخلات ذات تأثير جوهري على تقييم هذه الأدوات.

تصنف جميع الأدوات المالية، عدا تلك التي تم الإفصاح عنها في الجدول أدناه، ضمن المستوى الثاني.

(١) قروض وسلفيات: القيمة العادلة تقارب القيمة الدفترية، كون غالبية القروض هي قروض ذات معدل فائدة عائم وتم منحها وفقاً لأسعار السوق، وتم عمل مخصصات مناسبة للقروض التي يوجد شك في تحصيلها.

(٢) ودائع العملاء: القيمة العادلة المقدرة للودائع التي لا تملك تاريخاً محدداً للاستحقاق، والتي تشمل ودائع لا تتحمل فائدة، تعتبر مساوية لمبلغ السداد حسب الطلب، والمتمثل في القيمة الدفترية للودائع. بالنسبة للودائع ذات مواعيد الاستحقاق الثابتة والتي تتحمل معدل فائدة، فإن البنك يقدر أن القيمة العادلة تقارب القيمة الدفترية، كون غالبية هذه الودائع ذات طبيعة قصيرة الأجل وجميع الودائع بأسعار السوق.

(٣) الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى: تعتبر القيمة العادلة مقارنة للقيمة الدفترية نتيجة لطبيعتها قصيرة الأجل، واحتمال خسائر الائتمان الضئيل.

يوضح الجدول التالي الموجودات والمطلوبات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة حسب طريقة التقييم.

بملايين الدنانير البحرينية كما في ٣١ ديسمبر	٢٠١٨				٢٠١٧			
	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	المجموع	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	المجموع
بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:	-	-	-	-	-	-	-	-
أدوات حقوق الملكية/ صناديق مدارة	-	٠,٤	-	٠,٤	-	٠,٢	-	٠,٢
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر/متوفرة للبيع:	-	-	-	-	-	-	-	-
سندات دين	٣٠١,٦	-	-	٣٠١,٦	٣٣٢,٥	٦٨٥,٤	-	١.٠١٧,٩
أسهم حقوق ملكية	٤٣,٦	-	١١,١	٥٤,٧	٣٨,٣	-	١٠,٩	٤٩,٢
أصول مالية مشتقة	-	١٠,٢	-	١٠,٢	-	٤,٢	-	٤,٢
المجموع	٣٤٥,٢	١٠,٦	١١,١	٣٦٦,٩	٣٧٠,٨	٦٨٩,٨	١٠,٩	١.٠٧١,٥
مطلوبات مالية مشتقة	-	٠,٧	-	٠,٧	-	١,١	-	١,١

خلال السنة، تم إعادة تصنيف محفظة سندات الدين التي تم تقييمها بموجب طريقة التقييم من المستوى الثاني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وبمبلغ ٦٨٥,٤ مليون دينار بحريني. قام البنك بإعادة تصنيف المحفظة كما في ١ يوليو ٢٠١٨ من فئة القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (متوفرة للبيع بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩)، إلى فئة التكلفة المطفأة، لتعكس بصورة أدق النية الاستراتيجية الجديدة للبنك للمحفظة. يعتزم البنك تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تمثل دفعات الأصل والفوائد فقط. في وقت إعادة التصنيف، بلغت القيمة العادلة للمحفظة ٧٢٩,٨ مليون دينار بحريني. القيمة الدفترية للمحفظة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بلغت ٧٧٥,٥ مليون دينار بحريني، بقيمة عادلة تبلغ ٧٧٨,٠ مليون دينار بحريني. كان البنك سيقوم باحتساب قيمة عادلة موجبة بمبلغ ٢,٥ مليون دينار بحريني في الدخل الشامل الآخر، لو لم يتم إعادة تصنيف المحفظة.

٣٩ التصنيف المحاسبي (تتمة)

يوضح الجدول التالي الحركة في المستوى ٣ من الأصول المالية خلال العام. لم يكن هناك أي تحويل بين المستوى ١ أو المستوى ٢ أو المستوى ٣ من تراتبية القيمة العادلة.

أصول مالية متوفرة للبيع		بملايين الدنانير البحرينية
٢٠١٧	٢٠١٨	
١٠,٣	١٠,٩	في ١ يناير
٠,٦	٠,٢	مجموع الأرباح في الدخل الشامل الآخر
١٠,٩	١١,١	في ٣١ ديسمبر

مجموع ربح السنة المدرج في بيان الربح أو الخسارة للموجودات/المطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ لا شيء (٢٠١٧: لا شيء).

يتكون المستوى ٣ من أسهم استثمارية غير مدرجة وتم تصنيفها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ٢٠١٧: متوفرة للبيع)، والتي تم قياسها باحتساب صافي قيمة الأصول بناءً على أحدث البيانات المالية الصادرة من الشركة المستثمر فيها. تم تحليل الحساسية للحركة في القيمة العادلة للأدوات المالية في المستوى ٣ التي تتعلق بالأصول المالية على أنها غير جوهرية للدخل الشامل الآخر ومجموع حقوق الملكية.

٤٠ متوسط الأرصدة

فيما يلي المتوسط اليومي للأرصدة السنوية:

٢٠١٧	٢٠١٨	
(بملايين الدنانير البحرينية)		
٣٠٠٧,٩	٣٠٣٧,٨	مجموع الموجودات
٢٥٨٢,٠	٢٥٧٥,٢	مجموع المطلوبات
٤٢٥,٩	٤٦٢,٦	حقوق الملكية
٢٤٣,٩	٢١١,٥	المطلوبات الطارئة والتزامات القروض غير المسحوبة

٤١ ملء رأس المال

يزاول البنك نشاطاته كمؤسسة مالية مستقلة مقره الرئيسي في مملكة البحرين، بالإضافة إلى فروع في كل من مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. يتم احتساب معدل ملء رأس المال حسب نظام بازل ٣ وتعليمات مصرف البحرين المركزي، ويتضمن مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق. يستخدم البنك الطريقة الموحدة لحساب مخاطر الائتمان وطريقة المؤشر الأساسي لاحتساب مخاطر التشغيل ويستخدم البنك الطريقة الموحدة لمخاطر السوق.

تبين التفاصيل التالية ملء رأس المال كما تم احتسابها من قبل البنك:

٢٠١٧	٢٠١٨	
(بملايين الدنانير البحرينية)		
٤٣٤,١	٤٦١,٣	حسب الأرصدة الختامية
-	-	رأس المال العادي الفئة الأولى
٤٣٤,١	٤٦١,٣	الفئة الأولى الإضافية
١٢,٤	١٣,٦	مجموع رأس المال العادي الفئة الأولى (CET1)
٤٤٦,٥	٤٧٤,٩	الفئة الثانية
		مجموع قاعدة رأس المال
		التعرضات الموزونة للمخاطر:
١٠٣٩,٩	١١٦٣,٨	مخاطر الائتمان
١٦,١	٥٠,٢	مخاطر السوق
١٧٤,٨	١٩٢,٥	مخاطر التشغيل
١٢٣٠,٨	١٤٠٦,٥	مجموع التعرضات الموزونة للمخاطر
٪٣٥,٣	٪٣٢,٨	معدل الفئة الأولى (CET1)
٪٣٦,٣	٪٣٣,٨	مجموع معدل ملء رأس المال

٤٢ نظام حماية الودائع

يتم تغطية الودائع التي يتم الاحتفاظ بها ضمن عمليات البنك في البحرين عن طريق قانون حماية الودائع وحسابات الاستثمار غير المقيدة الصادر عن مصرف البحرين المركزي، وفقاً للقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠. الخطة تنطبق على جميع الحسابات المؤهلة المحتفظ بها في مكاتب البنك في البحرين، وتخضع لاستثناءات محددة، والحد الأقصى للمبلغ الكلي المستحق والقوانين الأخرى المتعلقة بإنشاء خطة لحماية الودائع ومجلس حماية الودائع.

٤٣ أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف أرقام المقارنة كلما تطلب الأمر ذلك، وذلك لإعطاء مقارنة عادلة مع عرض العام الحالي. إن إعادة التصنيف لم تؤثر على ربح السنة أو مجموع حقوق الملكية المعلنة سابقاً.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

بنك البحرين الوطني ش.م.ب.
التقرير السنوي ٢٠١٨

ملخص تنفيذي

دخلت قواعد بازل ٣ الصادرة من قبل مصرف البحرين المركزي، والتي تحدد إطار ملاءة رأس المال للبنوك التي تم تأسيسها في مملكة البحرين، حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ ١ يناير ٢٠١٥. وقد تبني بنك البحرين الوطني الطريقة الموحدة لمخاطر الائتمان والطريقة الموحدة لمخاطر السوق وطريقة المؤشر الأساسي لمخاطر التشغيل وذلك من أجل تحديد اشتراطات رأس المال. ويتكون هذا التقرير من إفصاحات المحور الثالث للجنة بازل واشتراطات الإفصاحات الأخرى وذلك كما يشترطه مصرف البحرين المركزي. ويتضمن التقرير وصفاً للسياسات وممارسات إدارة المخاطر وملاءة رأس المال، بما في ذلك معلومات تفصيلية كمية حول ملاءة رأس المال.

وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغ إجمالي الأصول المرجحة المخاطر للبنك ١,٤٠٦,٥ مليون دينار بحريني، بينما بلغت الفئة ١ من رأس المال العادي (CET1) وإجمالي رأس المال النظامي ٤٦١,٣ مليون دينار بحريني و ٤٧٤,٩ مليون دينار بحريني على التوالي. وبناء على ذلك، فإن نسبة ملاءة رأس المال للفئة ١ من حصص رأس المال العادي وإجمالي ملاءة رأس المال ٣٣,٨٪ و ٣٣,٨٪ على التوالي. وتتجاوز هذه النسب الحد الأدنى من اشتراطات رأس المال بموجب إطار بازل ٣ والتي حددها مصرف البحرين المركزي.

ويعتبر البنك هذه الإفصاحات بأنها وسيلة هامة لزيادة الشفافية ولهذا فقد قدم إفصاحات كبيرة في هذا التقرير وهو أمر مناسب وذو أهمية بالنسبة للأطراف ذات العلاقة بالبنك والمشاركين في السوق.

قواعد مصرف البحرين المركزي لملاءة رأس المال

تتيح قواعد مصرف البحرين المركزي لملاءة رأس المال الإرشاد حول قياسات المخاطر لاحتساب اشتراطات رأس المال. وقد بدأت عملية تنفيذ اشتراطات بازل ٣ بتاريخ ١ يناير ٢٠١٥ وحتى تاريخه، فإن تراخيص البنوك التقليدية مطلوبة للوفاء بالحد الأدنى من اشتراطات ملاءة رأس المال.

مكونات معدل ملاءة رأس المال الموحد			
اختياري	الحد الأدنى للنسبة المطلوبة	احتياطي المحافظ على رأس المال	معدل ملاءة رأس المال بما في ذلك احتياطي المحافظ على رأس المال
الفئة ١ من رأس المال العادي (CET1)	٦,٥٪		٩,٠٪
الفئة ١ الإضافية (AT1)	١,٥٪	٢,٥٪ تتكون من	
الفئة ٨١ (T1)		الفئة ١ من	١٠,٥٪
الفئة ٢ (T2)	٢,٠٪	رأس المال العادي	
إجمالي رأس المال	١٠,٠٪		١٢,٥٪

ويتم خصم التعديلات الرقابية (الخصومات)، بما في ذلك المبالغ التي تتجاوز إجمالي حدود ١٥٪ للاستثمارات الكبيرة في المؤسسات المالية وحقوق خدمة الرهن والأصول الضريبية المؤجلة من اختلافات مؤقتة، وذلك بشكل تام من الفئة ١ من رأس المال العادي بحلول تاريخ ١ يناير ٢٠١٩. وبلغت التعديلات الرقابية نسبة ٢٪ من التعديلات المطلوبة على الفئة ١ من رأس المال العادي بتاريخ ١ يناير ٢٠١٥ و ٤٠٪ بتاريخ ١ يناير ٢٠١٦ و ٦٠٪ بتاريخ ١ يناير ٢٠١٧ و ٨٠٪ بتاريخ ١ يناير ٢٠١٨ وستصل إلى ١٠٠٪ بتاريخ ١ يناير ٢٠١٩. وخلال المرحلة الانتقالية فإن المبلغ المتبقي الذي لا يتم خصمه من الفئة ١ من رأس المال العادي سيستمر في كونه مرجح المخاطر حسب قواعد مصرف البحرين المركزي.

وعلى البنوك المحافظة على احتياطي المحافظة على رأس المال (المحافظة على رأس المال) بنسبة ٢,٥٪ وهي تتكون من الفئة ١ من رأس المال العادي فوق الحد الأدنى الرقابي من نسبة إجمالي رأس المال وهي ١٠٪ وسيتم فرض قيود على التوزيع الرأسمالية عندما ينخفض احتياطي المحافظة على رأس المال دون نسبة ٢,٥٪ وتتعلق القيود المفروضة فقط بالتوزيع وليس بعمليات البنوك المرخصة.

ويتكون إطار بازل ٣ من ثلاثة محاور ذات تعزيز تبادلي وهي:

(١) المحور ١: اشتراطات الحد الأدنى لرأس المال لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

(٢) المحور ٢: المراجعة الإشرافية لم رأس المال، بما في ذلك عملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلية (عملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلية)

(٣) المحور ٣: انضباط السوق، ويشمل القواعد الخاصة بالإفصاح المتعلقة بإدارة المخاطر وملاءة رأس المال.

جال التطبيق

يقوم البنك بمزاولة نشاطاته كمؤسسة مصرفية مستقلة يوجد مقره في مملكة البحرين ولديه فروع في كل من مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وقد تم احتساب اشتراطات ملاءة رأس المال البنك على أساس موحد.

إدارة المخاطر ورأس المال

يتعرض البنك للأنواع التالية من المخاطر:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

إطار إدارة المخاطر

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة لإدارة المخاطر في البنك. ويوافق المجلس على السياسات المناسبة لمواجهة مخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل والسوق والتي تشكل جزءاً من إطار عمل إدارة المخاطر التي يتبناها البنك والتي تستند على توصيات الإدارة. وقد قام البنك بتشكيل العديد من اللجان التي تقوم بمراجعة وتقييم كافة الأمور المتعلقة بالمخاطر. ويتم تفويض الصلاحيات لمستويات مختلفة من المدراء لإنجاز المهام المتنوعة ذات الصلة بالمخاطر وفق التسلسل الوظيفي الذي يعتمد على حجم ونوع المخاطر وطبيعية العمليات أو المخاطر. وتقدم مجموعة المخاطر في البنك الدعم اللازم للإدارة العليا ووحدات العمل في جميع مجالات إدارة المخاطر. وتعد مهام مجموعة المخاطر مستقلة عن وحدات العمل ويتم تقديمها مباشرة إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، وإدارياً إلى الرئيس التنفيذي. تتكون مجموعة المخاطر من دائرة مخاطر الائتمان (المسؤولة عن تحليل الائتمان/العروض الاستثمارية المعتمدة مسبقاً، فضلاً عن إدارة سياسات وإجراءات المخاطر)، ودائرة إدارة الائتمان (مسؤولة عن التنفيذ بعد الحصول على التفويض والمتابعة)، ودائرة إدارة مخاطر السيولة والسوق، ودائرة إدارة مخاطر التشغيل، ودائرة إدارة مخاطر أمن المعلومات. تتولى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية مراقبة ومتابعة الالتزام بسياسات وإجراءات البنك ومراجعة وملائمة وإطار إدارة المخاطر فيما يتعلق بالمخاطر التي يواجهها البنك. ويساعد لجنة التدقيق في هذه المهام دائرة التدقيق الداخلي والتي تقوم بعمليات المراجعة المنتظمة والمحددة لإجراءات رقابة المخاطر حيث يتم تقديم تقارير بشأنها إلى لجنة التدقيق وإلى الإدارة.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

إطار إدارة المخاطر (تتمة)

وتكون لجنة المخاطر التابعة للإدارة مسؤولة عن تحديد وتعزيز وضمان الحد من المخاطر ضمن إطار عمل قدرة البنك على تحمل المخاطر الذي أرساه مجلس الإدارة. وهذا يشمل مراجعة وإعداد التقارير عن استنتاجاتها وتوصياتها وتقديمها إلى مجلس الإدارة بشأن:

- قدرة تحمل البنك للمخاطر سواء حالياً أو مستقبلاً (فيما يتعلق بمدى وفئات هذه المخاطر التي يراها البنك مقبولة ويستطيع تحملها).
- إطار عمل إدارة مخاطر البنك (يشمل المبادئ والسياسات والمنهجيات والأنظمة والعمليات والإجراءات والقوى العاملة).
- ثقافة المخاطر والتي تضمن دعم قدرة البنك على تحمل المخاطر. وفي هذا الصدد، يتعين على اللجنة تبني نظرة مستقبلية لتوقع التغيرات التي قد تحدث في ظروف العمل.

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان إمكانية احتمال حدوث خسارة مالية نتيجة عدم وفاء الزبون بشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية الممنوحة له. ويتم قياس وتحديد مثل هذه المخاطر بالنسبة للأطراف المقابلة للموجودات المضمونة وغير المضمونة في الميزانية العمومية.

يدرك البنك حقيقة أن مخاطر الائتمان تمثل تكلفة كامنة وكبيرة ولهذا يجب احتسابها مقابل الدخل. وليست المخاطر سوى جانباً واحداً من محور ثلاثي يمثل أي نظام اقتصادي رأسمالي ويجب أن ينظر إليه جنباً إلى جنب مع الاشتراطات والعوائد الرأسمالية. ويقوم البنك بتقييم المخاطر من حيث الآثار على الدخل وقيم الموجودات ويعكس هذا التقييم قياس وتقييم البنك للآثار المحتملة على نشاطات عمله بسبب التغيرات في الظروف السياسية والاقتصادية وظروف السوق وفي الملاءة الائتمانية لربائته. وقد تميزت سياسة إدارة المخاطر في البنك دائماً بأنها متحفظة واستباقية وذلك بهدف تحقيق علاقة توازن بين التعرض للمخاطر والعوائد المتوقعة.

يقوم البنك برصد وإدارة تركز الخطر بوضع حدود علي الائتمان للدول والقطاعات والمنتجات ومجموعات أطراف التعامل. وتستخدم دائرة إدارة المخاطر معايير صارمة في وضع هذه الحدود والتي ضمنت للبنك محدودية أي تأثير للتطورات السلبية على مصادر الدخل وقوة رأس المال. وبنفس الشكل يتم تطبيق قواعد محكمة لتحكم أنشطة البنك للاستثمارية والتي تحدد لداثرة الخزينة في البنك مستويات الخطر المقبولة للمنتجات المتعددة بناءً على طبيعتها ومدتها وتصنيفها الائتماني ونوعها ومواصفاتها إلخ.

يتبع البنك إجراءات وسياسات ثابتة ليس فقط للتقييم بل أيضاً للقيام وبصفة منتظمة لمراقبة مخاطر الائتمان. ويعتمد تقييم الائتمان على البيانات المالية للمقترض وتوقعات أدائه وعلى وضعه في السوق وعلى التوقعات المستقبلية للقطاع الذي يعمل فيه وعلى التصنيفات الخارجية (إن كانت متوفرة) وسجل أدائه وحركة حساباته ومصادر التسديد المتوفرة لديه وقدرته على ذلك وعلى الضمانات الملموسة وغير الملموسة. إلخ.

ويتم إجراء عملية مراجعة منتظمة لكل حساب كما يتم تخفيف المخاطر التي يتم تحديدها وذلك باستخدام مختلف الطرق والوسائل. بما في ذلك الحصول على الرهونات والضمانات القابلة من المساهمين و / أو الأطراف الأخرى. ويتم بالإضافة إلى ذلك استخدام وسائل أخرى من أجل ضمان تخفيف حدة آثار الحركات السلبية والتذبذبات في أسعار الرهونات في السوق. ولا يتم فقط تقييم منتظم بهدف الحكم على الملاءة الائتمانية للزبون ولكن تتم كذلك مراقبة يومية للتطورات المالية على الصعيد العالمي وهو ما يضمن تحديد الأحداث التي من شأنها التأثير على مخاطر البنك قبل وقوعها.

وتكون وحدات العمل في البنك مسؤولة عن إيجاد فرص الأعمال والمراجعة الأولية للعروض وفق السياسات المطبقة في البنك. وتتم مراجعة التسهيلات الائتمانية الزائدة عن مستويات معينة أو الخارجة عن معايير المنتجات المعتمدة مسبقاً بشكل مستقل من قبل دائرة مخاطر الائتمان، التي تقوم بتحليل الفروض ووضع التوصيات قبل اعتمادها من الجهات المعنية. وبالإضافة إلى التحليل الائتماني المتشدد، فإنه يتم تطبيق الشروط والأحكام الخاصة بكافة التسهيلات الائتمانية بشكل صارم من قبل دائرة إدارة الائتمان. كما يضمن نظام التصنيف الداخلي وعملية المراجعة السارية في البنك تحديد أي تراجع في إدارة مخاطر الائتمان والعمل على تطبيق الإجراءات التصحيحية المناسبة.

يعتمد التصنيف الداخلي للبنك على مقياس من ١٦ نقطة وبأخذ في الاعتبار القوة المالية للمقترض، فضلاً عن الجوانب النوعية، وذلك بغرض الوصول إلى نظرة شاملة لمخاطر تخلف المقترضين عن السداد. ويتم تقسيم التصنيف فرعياً إلى فئات والتي تعكس بدورها تقديرات الحد الأقصى من الخسارة المحتملة في حالة تخلف المقترضين عن السداد. وتتم مراجعة تصنيفات المخاطر المرتبطة بكل مقترض على أساس سنوي على الأقل. وتتيح المتابعة الدورية لمحفظة البنك تحديد الحسابات التي تشهد تراجعاً في تصنيفها الائتماني. أما بالنسبة للتسهيلات الائتمانية التي تمنح على أساس معايير محددة سلفاً مثل الراتب والحد الأقصى للمبلغ المسدد على أساس نسبة من الراتب وغيرها، فيتم استبعادها من نظام التصنيف المذكور أعلاه.

يستخدم البنك أيضاً التصنيفات التي تضعها وكالات التصنيف الائتماني المرموقة مثل موديز وستاندرد أند بورز وفيتش وذلك ضمن عملية التقييم في سياق دراسة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك في التعامل مع الهيئات والمؤسسات المصنفة:

ولأغراض المقارنة فإن الجدول التالي يظهر التصنيفات الداخلية للبنك مقارنة بتصنيفات موديز وستاندرد أند بورز.

مقياس التصنيفات الداخلية للبنك	تصنيفات فيتش	تصنيفات ستاندرد أند بورز	تصنيفات موديز
١	AAA	AAA	Aaa
٢	AA+	AA+	Aa1
٣	AA	AA	Aa2
+٤	AA-	AA-	Aa3
٤	A+	A+	A1
-٤	A	A	A2
+٥	A-	A-	A3
٥	BBB+	BBB+	Baa1
-٥	BBB	BBB	Baa2
+٦	BBB-	BBB-	Baa3
٦	BB+	BB+	Ba1
-٦	BB إلى BB-	BB إلى BB-	Ba2 إلى Ba3
٧	B+ إلى B-	B+ إلى B-	B1 إلى B3
٨-١	CCC+ إلى D	CCC+ إلى D	Caa1 إلى C

ولكن هذه التصنيفات لا تعكس العلاقة المباشرة بين التصنيفات الائتمانية للبنك والتصنيفات المقابلة التي تضعها وكالات التصنيفات الخارجية بالنظر إلى اختلاف الأسس والطريقة المتبعة في النوعين من التصنيف.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة بعدم قدرة بنك ما على الوفاء بجميع الالتزامات المالية نتيجة عدم التوافق بين استحقاقات الموجودات والمطلوبات. وتضمن إدارة مخاطر السيولة توفر الأموال في جميع الأوقات من أجل الوفاء باحتياجات البنك الخاصة بالتمويل.

وتحدد سياسات البنك الخاصة بإدارة الموجودات والمطلوبات نسبة الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات بهدف تقليل مخاطر السيولة إلى أدنى حد ممكن. وقد حافظ البنك على استثمارات كافية في الموجودات السائلة مثل الودائع لدى البنوك وسندات الخزينة وأوراق مالية استثمارية قابلة للتسويق بسهولة وذلك من أجل دعم أنشطة أعماله وعملياته. وتقوم مجموعة الخزينة والاستثمار بصفة دائمة بمراقبة استحقاقات الموجودات والمطلوبات بحيث يتم الاحتفاظ بمستويات كافية من السيولة في جميع الأوقات.

وقد جاءت مقدرة البنك في المحافظة على معدلات عالية من السيولة نتيجة لنجاحه المستمر في الاحتفاظ بقاعدة عريضة من الودائع. وساعدت استراتيجية البنك التسويقية في ضمان التوازن بين الودائع تحت الطلب والودائع الثابتة. ويساعد استقرار قاعدة ودائع الزبائن في تقليل اعتماد البنك على السلفيات قصيرة الأجل والغير مستقرة من البنوك الأخرى. ويستطيع البنك أيضاً وبكل سهولة تسهيل نسبة كبيرة من سندات الاستثمار والتي تزيد مدد استحقاقها على ثلاثة أشهر. ويضمن البنك لنفسه وجود سيولة كافية دائماً من خلال الاستحقاقات الحقيقية المبنية على سجل الاحتفاظ بالودائع ومن خلال توفر الاستثمارات السائلة. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي بمراجعة لمخاطر أسعار الفائدة والفجوات ومتطلبات السيولة في أوقات الطوارئ مع دراسة المسائل الاستراتيجية المتعلقة بالسيولة.

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر حدوث خسائر تنشأ عن التذبذبات في أسعار السوق للأدوات المالية المتعلقة بالفوائد والأسهم ضمن محفظة المتاجرة والعملات الأجنبية والسلع التي يحتفظ بها البنك. وتخضع نشاطات البنك الخاصة بالمتاجرة في الأدوات المالية لسياسات محافظة يتم توثيقها بشكل واضح والتي تتضمن تنفيذ العمليات ضمن هياكل قيود شاملة يتم وضعها على أساس سنوي وتتم مراجعتها بشكل منتظم. ويستخدم البنك الطريقة الموحدة الخاصة بتخصيص رأسمال مخاطر السوق بالاعتماد على المخاطر التي يتم تحديدها للعوامل الأساسية وهي مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الأسهم ومخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر الخيارات ومخاطر السلع. وفي هذا الشأن، يتم إعداد تقارير يومية تتم مراجعتها من قبل المسؤولين بالبنك.

تعرف مخاطر أسعار الفائدة على أنها المخاطر التي تؤثر على الهوامش وصافي الفوائد المكتسبة والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. وإلى الحد الذي يختلف فيه هيكل إعادة تسعير الموجودات المدرة للفوائد عن هيكل إعادة تسعير المطلوبات. فإن صافي الفوائد المكتسبة يرتفع أو ينخفض نتيجة للتذبذب في أسعار الفائدة. ولهذا فإن هدف البنك هو تحقيق الاستقرار في نمو الإيرادات من خلال الإدارة النشطة لموجوداته ومطلوباته وفي نفس الوقت إعداد نفسه وبشكل انتقائي للاستفادة من التغيرات قصيرة الأجل المتوقعة في أسعار الفائدة.

يعتبر مدير الخزينة مسئولاً بصفة رئيسية عن إدارة مخاطر أسعار الفائدة. وتعد تقارير بخصوص الأوضاع والمخاطر بشكل عام تتم مراجعتها من قبل المسؤولين بالبنك. كما يتم تعديل الأوضاع إن تطلب الأمر ذلك. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات وبشكل منتظم بمراجعة تغيرات أسعار الفائدة وأثرها على الإيرادات.

تهدف عملية إدارة موجودات ومطلوبات البنك إلى إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال هيكل المحافظ المضمنة وغير المضمنة في الميزانية العمومية. ويستخدم البنك وسائل مختلفة لقياس تعرضه إلى مخاطر أسعار الفائدة. كما يستخدم البنك التحليل الزمني من أجل قياس تأثير أسعار الفائدة على المحفظة الاستثمارية ذات الدخل الثابت. وتخضع مدة المحفظة الاستثمارية للتنبؤات الاقتصادية والاتجاهات المتوقعة لأسعار الفائدة وهوامش الربحية. وينتج عن تعديل الفترة الزمنية تغيير قيمة المحفظة (نسبة مئوية) نتيجة لتغيير قدره ١٪ في العائد ثم يتم بعد ذلك استخدام مقايضات أسعار الفائدة واتفاقيات أسعار الفائدة للتجلب لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. ويستخدم البنك تحليل التأثير بفوارق أسعار الفائدة لقياس تأثير أرباحه السنوية بأسعار الفوائد نتيجة عدم توافق إعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات والمراكز غير المضمنة في الميزانية العمومية والتي تتأثر بحركة أسعار الفائدة.

مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها الخسارة المالية الناتجة عن الأخطاء البشرية أو الاختلاس أو خلل في الأنظمة أو عدم متابعة وتسجيل العمليات. ويستخدم بنك البحرين الوطني إجراءات وأنظمة سليمة ومحكمة يتم بموجبها تنفيذ مهمات ووظائف معينة. وتتم مراجعة وتعديل وتطوير هذه الأنظمة والإجراءات بشكل مستمر من أجل احتواء كافة المخاطر المحتملة.

تم وضع الإرشادات التشغيلية المفصلة في الدليل التشغيلي لتحديد الخطوات التي يجب اتباعها لكل عملية. وقد صممت هذه الخطوات بغرض تخفيف المخاطر الناتجة عن الأخطاء أو عدم التسجيل أو المتابعة عند التعامل مع تعليمات الزبون أو تنفيذ العملية. إن السبب الرئيسي لعمل النظام التشغيلي هو أن العمليات يجب أن تدقق من قبل مدقق يختلف عن المعد قبل تنفيذها وأن يكون هناك دليل للتدقيق بعد العملية. وأن يوفر دليل الاختلاس وميثاق العمل الإرشادات الضرورية لتخفيف المخاطر ويؤكد على وجود وسائل التحكم الكافية في محلها لاكتشاف العمليات المشكوك فيها. أي تغيير في الدليل التشغيلي يحتاج تنفيذه موافقة الإدارة ودائرة التدقيق الداخلي والتي تتأكد أن هناك تحكم مقبول وفي محله في كل الإجراءات.

يتم عمل حدود مخصصة لتخفيف ومراقبة مخاطر البنك ومن ضمنها الحد الأقصى للنقد في كل فرع والحد الأقصى للنقد لدى كل صراف والحد الأقصى لتحويل الدفع وتخويل التوافيق إلخ. إن السياسات والإجراءات الموثقة وخطوات الموافقة والتحويل للعمليات ورسائل التحويل الموثقة وخطوات فحص تفاصيل العمليات والأنشطة الرئيسية وأزدواجية العهدة للموجودات المالية مثل الحوالات تحت الطلب والشيكات إلخ. . والتغطية التأمينية للمخاطر التشغيلية المتعددة هي كلها مفاتيح محورية لإدارة مخاطر التشغيل.

وتتيح سياسات المخاطر والإجراءات وميثاق السلوك الخاص بالبنك الإرشاد اللازم لتقليل المخاطر والتأكد من وجود إجراءات الرقابة المناسبة لاكتشاف العمليات المشكوك فيها. ويجب أن تتم أية تغييرات على إجراءات التشغيل وذلك من خلال لجنة إدارة مخاطر التشغيل والتي تضمن وجود آليات رقابة مرضية في جميع الإجراءات.

إن لدى البنك دائرة لإدارة مخاطر التشغيل ضمن مجموعة المخاطر وذلك بهدف القيام بصفة مستقلة بمراقبة وإدارة جميع جوانب مخاطر التشغيل على مستوى البنك. وقد وضع البنك سياسات وإجراءات يتم من خلالها تضمين إجراءات مخاطر التشغيل في إطار الإدارة، بما في ذلك إعداد الميزانية ووضع الأهداف ومراجعة الأداء والالتزام.

يشمل نطاق عمل دائرة التدقيق الداخلي في البنك عمليات التدقيق والمراجعة لجميع الوحدات المصرفية والخدمات المساندة والفروع. وتركز عمليات التدقيق الداخلي بشكل رئيسي على تقييم المخاطر ووسائل وإجراءات الرقابة وعلى التأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات المقررة والتحويلات الممنوحة. وتتم مراجعة الأنظمة والعمليات المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة من قبل دائرة التدقيق الداخلي من حيث مخاطر التشغيل الكامنة فيها قبل أن يتم تطبيقها. ولدى دائرة التدقيق الداخلي استقلالية تامة عن باقي دوائر وأقسام البنك وهي تقوم بالإبلاغ عن أي خلل أو قصور ذي أهمية في الرقابة الداخلية إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

لدى البنك خطة لاستمرارية الأعمال للتأكد من دعم جميع الأنشطة الحساسة في الحالات الطارئة. ويتم اعتماد خطة استمرارية الأعمال من قبل مجلس الإدارة.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

إطار إدارة المخاطر (تتمة)

مراقبة المخاطر وتقديم تقارير بشأنها

توجد لدى البنك أنظمة وإجراءات في محلها لمراقبة المخاطر وتقديم تقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل مراقبة وإدارة مخاطر البنك. ويتم تقديم تقارير مخاطر ربع سنوية لمجلس الإدارة تغطي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر التركيز والمخاطر الأخرى.

يتم تقديم تقرير يومي للإدارة العليا حول مخاطر السوق وتقارير شهرية حول المخاطر الأخرى. بينما يتم تقديم تقارير حول ملاءة رأس المال وتقييم داخلي لملاءة رأس المال إلى الإدارة العليا بصفة شهرية. وبالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء اختبارات إجهاد حول ملاءة رأس المال مرة واحدة سنوياً أو في أوقات الحاجة ويتم تقديمها لمجلس الإدارة وللإدارة العليا لاتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

إدارة رأس المال

تهدف سياسة البنك إلى المحافظة على معدلات كافية من رأس المال من أجل المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين وأطراف السوق وكذلك لدعم عمليات التطوير والتوسعة المستقبلية لأنشطة أعماله. ويدرك البنك آثار مستويات رأس المال على عوائد حقوق المساهمين كما يدرك البنك أيضاً الحاجة إلى الموازنة

بين تحقيق عوائد مرتفعة والتي من الممكن الحصول عليها من خلال معدلات اقتراض أكبر والمزايا والضمان الذي يمثله الوضع السليم لرأس المال.

يهدف إطار إدارة رأسمال البنك إلى التأكد من أن هناك معدلات كافية من رأس المال لدعم المخاطر الأساسية لأنشطة أعمال البنك والمحافظة على وضع جيد لملاءة رأس المال بموجب الاشتراطات الرقابية. ويستخدم البنك عملية داخلية لتقييم ملاءة رأس المال تشمل عمليات الإشراف والمراقبة وتقديم التقارير وعمليات مراجعة الرقابة الداخلية من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا لتحديد وقياس مختلف المخاطر غير المغطاة وبموجب مخاطر المحور الأول من القواعد الإرشادية والقيام بمراجعة دورية لملاءة رأس المال بشكل عام في ضوء مخاطر واستراتيجيات الأعمال التي يضعها البنك. وتشمل المخاطر التي لا تأتي ضمن مخاطر المحور الأول والمغطاة بموجب العملية الداخلية لتقييم ملاءة رأس المال مخاطر التركيز ومخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة في الدفتر البنكي والمخاطر المتنوعة الأخرى.

تأخذ العملية الداخلية لتقييم ملاءة رأس المال بعين الاعتبار الخطط الاستراتيجية للبنك وتوقعات النمو الائتماني ومصادر واستخدامات البنك في المستقبل وسياسة توزيع الأرباح وآثار جميع هذه العوامل على المحافظة على مستويات كافية من رأس المال. وبالإضافة إلى ذلك فإن العملية الداخلية لتقييم ملاءة رأس المال تشمل أيضاً اختبار الإجهاد لملاءة رأسمال البنك وذلك لتحديد احتياجات رأس المال والتخطيط من أجل المحافظة على مستوى كافي من ملاءة رأس المال بحيث تتوافق مع تصنيفات المخاطر.

يتأكد البنك كذلك من الوفاء باشتراطات ملاءة رأس المال على أساس موحد وكذلك الوفاء باشتراطات الأجهزة الرقابية المحلية وفي البلدان التي توجد فيها فروع للبنك إن وجدت. وقد التزم البنك بالاشتراطات الرأسمالية الرقابية طوال المدة.

يحصل البنك على موافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي قبل رفع توصية بتوزيع أرباح نقدية لموافقة المساهمين لتوزيع أرباح نقدية.

هيكل رأس المال وملاءة رأس المال

هيكل رأس المال والحد الأدنى من ملاءة رأس المال

يتكون رأس مال البنك المدفوع بالكامل من أسهم عادية والتي لها حقوق تصويت نسبية. وليس لدى البنك أي نوع آخر من أدوات رأس المال:

جميع المبالغ أدناه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ما لم يحدد خلاف ذلك.

ملايين الدنانير البحرينية	
الفئة ١ من رأس المال العادي (CET1)	
رأس المال	١٤,٣
أسهم تحت نظام حوافز الموظفين بالأسهم	(١,٥)
علاوة إصدار	٥,٠
الاحتياطي القانوني	٧,١
الاحتياطي العام	٣٢,٤
إحتياطيات أخرى وأرباح مستبقة	٢٢٩,٥
مجموع حقوق الملكية	٤٧٥,٨
خسائر غير محققة في احتياطي التدفقات النقدية الغير مؤهلة لرأس المال القانوني	,٤
مجموع رأس المال القانوني	٤٧٦,٢
الخصم من الفئة ١ من رأس المال العادي (استثمارات كبيرة في أسهم عادية صادرة من مؤسسات مالية)	(١٤,٩)
الفئة ١ من رأس المال العادي (CET1)	٤٦١,٣
الفئة الإضافية ١ (AT1)	-
إجمالي الفئة ١ (T1)	٤٦١,٣
الفئة ٢ من رأس المال (T2)	
مخصصات عامة لخسائر القروض تخضع لنسبة ١,٢٥ ٪ من الأصول الائتمانية مرجحة المخاطر	١٣,٦
إجمالي الفئة ٢ (T2)	١٣,٦
إجمالي رأس المال (الفئة ١ + الفئة ٢)	٤٧٤,٩

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

مخاطر الائتمان

توجد لدى البنك محفظة ائتمان متنوعة مضمونة وغير مضمونة في الميزانية وهي مقسمة إلى فئات تسهيلات أطراف تعامل وذلك وفقاً لإطار ملاءة رأس المال بازل ٣ الذي وضعه مصرف البحرين المركزي للطريقة الموحدة لمخاطر الائتمان. وفيما يلي وصف على مستوى عالٍ لفئات تسهيلات أطراف التعامل وأوزان الخطر المستخدمة للحصول على فئات المخاطر الموزونة.

محفظة الحكومات

تتكون محفظة الحكومات من تسهيلات للحكومات ومصارفها المركزية. وتمثل أوزان المخاطر فيها نسبة (صفر) للتسهيلات بالعملة المحلية ذات العلاقة بالحكومة أو لأية تسهيلات لحكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتعتبر المطالبات بالعملات الأجنبية ضد الحكومات الأخرى موزونة بالمخاطر وذلك حسب تصنيفاتها الائتمانية الخارجية. ويجوز تضمين بعض بنوك التنمية متعددة الجنسيات وذلك كما يحدده مصرف البحرين المركزي في محفظة الحكومات واعتبارها ديوناً بمخاطر موزونة بنسبة صفر بالمائة.

محفظة هيئات القطاع العام

إن محفظة هيئات القطاع العام موزونة بالمخاطر وذلك حسب تصنيفاتها الائتمانية الخارجية معاً أن محفظة الهيئات من القطاع العام في البحرين والمطالبات بالعملات المحلية ضد هيئات القطاع العام الأخرى التي يتم تخصيص مخاطر موزونة بنسبة صفر بالمائة من قبل الجهة الرقابية فيها يتم السماح لها بالتالي مخاطر موزونة بنسبة صفر بالمائة من قبل مصرف البحرين المركزي وذلك لأغراض الاحتساب.

محفظة البنوك

إن محفظة المطالبات من البنوك موزونة بالمخاطر بالاستناد إلى تصنيفاتها الائتمانية الخارجية. وتتوفر معالجة تفضيلية للمخاطر الموزونة للتسهيلات المؤهلة ذات الأجل القصير. ويتم تعريف التسهيلات ذات الأجل القصير بأنها تسهيلات مدتها الأصلية ثلاثة شهور أو أقل ويتم تصنيفها وتمويلها بالعملة المحلية ذات العلاقة. ويتم السماح بالمخاطر الموزونة التفضيلية بالنسبة للمطالبات ذات الأجل القصير بالنسبة للديون بالدينار البحريني / الدولار الأمريكي في حالة البنوك التي يتم تأسيسها في مملكة البحرين.

محفظة المؤسسات

إن مطالبات المؤسسات هي موزونة المخاطر بالاستناد إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية. ويتم تخصيص مخاطر موزونة بنسبة ١٠٠٪ لتسهيلات المؤسسات الغير مصنفة. وتتوفر معالجة تفضيلية للمخاطر الموزونة لبعض المؤسسات المملوكة من قبل حكومة البحرين. وذلك كما يقرره مصرف البحرين المركزي. والتي يتم تخصيص مخاطر موزونة بنسبة صفر لها.

محفظة التجزئة التنظيمية

تضم المحفظة المطالبات من الأفراد أو من المؤسسات الصغيرة ذات عائد سنوي يقل عن ٢ مليون دينار بحريني، ولا يتجاوز سقف الانكشاف الأعلى لكل فرد او مؤسسة صغيرة حاز ٢٥٠ ألف دينار بحريني. ويتم تخصيص مخاطر موزونة لهذه المخاطر بنسبة ٧٥٪.

الرهن العقاري السكني

إن الإقراض مؤمن عبر الرهن العقاري على الممتلكات السكنية والتي يقطنها أو سيقطنها المقترض أو المؤجر. ويتم تخصيص لهذه المطالبات مخاطر موزونة بنسبة ٧٥٪.

يتم جمع الاستثمارات الكبيرة في الأسهم المدرجة وغير المدرجة للمؤسسات المالية، ويتم استقطاع ما يفوق نسبة ١٠٪ من المستوى الأول لرأس المال CET1 من القيمة العقارية، ويتم تخصيص مخاطر موزونة للمبلغ غير المستقطع بنسبة ٢٥٪.

محفظة الأسهم

إن محفظة الأسهم تشتمل على استثمارات أسهم مسجلة في الدفاتر المصرفية، أي مصنفة كقيمة عادلة من خلال مصادر دخل أخرى شاملة. ويتم إدراج مخاطر الائتمان (المحددة) للأسهم في دفتر التداول ضمن مخاطر السوق لأغراض احتساب ملاءة رأس المال حسب المتطلبات التنظيمية.

يتم تخصيص مخاطر موزونة بنسبة ١٠٠ بالمائة للأسهم والصناديق المدرجة. أما الأسهم والصناديق غير المدرجة فإنه يتم تخصيص مخاطر موزونة لها عند ١٥٠ بالمائة. ويتم قياس مخاطر الاستثمارات في الصناديق المصنفة على حسب التصنيفات الائتمانية الخارجية. ويتم تجميع الاستثمارات في الأسهم المدرجة وغير المدرجة للمؤسسات المالية، وخصم الزائد فوق الـ ١٠ بالمائة لفئة ١ من رأس المال العادي من السهم، أما المبلغ غير المخصوم فيتم تخصيص مخاطر موزونة له بنسبة ٢٥٠ بالمائة.

كما يتم أيضاً تخصيص مخاطر موزونة للاستثمارات في عقارات وسندات وصناديق وأسهم الشركات العاملة في قطاع العقارات عند ٢٠٠ بالمائة.

وبالإضافة إلى المحافظ العادية. فإن التسهيلات الأخرى يتم تخصيص مخاطر موزونة لها كما يلي:

التسهيلات التي مضى موعد استحقاقها

يتم تصنيف جميع التسهيلات التي مضى موعد استحقاقها. بغض النظر عن تصنيف الدين. بشكل منفصل تحت فئة أصول التسهيلات التي مضى موعد استحقاقها. ويتم تطبيق وزن مخاطر بنسبة ١٠٠٪ أو ١٥٠٪ وذلك حسب مستوى المخصص المحدد مقابل الدين.

موجودات أخرى

يتم تخصيص مخاطر موزونة للأصول الأخرى عند ١٠٠ بالمائة. كما يطبق تعديل التقييم الائتماني (CVA) على التعرضات المشتقة السارية ويتم إدراجها تحت الأصول الأخرى.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

مخاطر الائتمان (تتمة)

مؤسسات التقييم الائتمانية الخارجية

يستخدم البنك تصنيفات ائتمانية صادرة عن ستاندرد أند بورز وموديز وفيتش للحصول على أوزان المخاطر بموجب إطار الملاءة المالية لبازل ٣ الذي وضعه مصرف البحرين المركزي. وعندما تختلف التصنيفات بين وكالة تصنيف وأخرى، فإن أعلى تصنيف من بين أقل تصنيفين يتم استخدامه لكي يمثل التصنيف لأغراض الملاءة الائتمانية الرقابية.

بملايين الدنانير البحرينية	مخاطر الائتمان قبل مخففات الخطر	مخففات خطر الائتمان المؤهلة	مخاطر الائتمان بعد مخففات الخطر	متوسط نسبة مخاطر الائتمان الموزونة	مخاطر الائتمان الموزونة	متطلبات رأس المال بمعدل ١٢,٥٪
حكومات	١٦.١,٧	-	١٦.١,٧	٪٠	-	-
شركات قطاع عام	٠,٢	-	٠,٢	٪٠	-	-
بنوك	٣٦٢,٥	٥٢,٦	٣٠٩,٩	٪٤٦	١٤٠,٩	١٧,٦
شركات	٤.٢,٣	٤٠,١	٣٦٢,٢	٪٩٨	٣٥٦,٢	٤٤,٥
قطاع التجزئة النظامي	٤.٩,٧	٢,٧	٤.٧,٠	٪٧٥	٣.٥,٣	٣٨,٢
رهون سكنية	٢٩,٣	-	٢٩,٣	٪٧٥	٢٢,٠	٢,٨
استثمارات في اسهم/ صناديق مدارة	٩٧,٦	-	٩٧,٦	٪١٨٩	١٨٤,٣	٢٣,٠
تسهيلات مضي موعد استحقاقها	٦٨,٤	٣,١	٦٥,٣	٪١١٦	٧٥,٧	٩,٥
أصول أخرى	٧٩,٤	-	٧٩,٤	٪١٠٠	٧٩,٤	٩,٩
مجموع مخاطر الائتمان	٣.٥١,١	٩٨,٥	٢٩٥٢,٦		١١٦٣,٨	١٤٥,٥
مخاطر السوق					٥٠,٢	٦,٣
مخاطر التشغيل					١٩٢,٥	٢٤,١
مجموع التسهيلات الموزونة بالمخاطر					١٤٠.٦,٥	١٧٥,٨
نسبة ملاءة رأس المال					٪٣٢,٨	
نسبة ملاءة الفئة الأولى من رأس المال					٪٣٣,٨	

مخففات المخاطر هي عبارة عن أساليب لتخفيف أثر مخاطر الائتمان مثل الرهونات على الودائع والرهن العقاري و/أو الأسهم والأدوات المالية.

وحسب قواعد مصرف البحرين المركزي، فقد تم تصنيف البنك باعتباره من البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية ويجب أن يحتفظ بقدرة عالية على امتصاص الخسائر المعبر عنه في فئة ١ من رأس المال العادي عند ١,٥ بالمائة من إجمالي الأصول المرجحة للمخاطر التي يتم حسابها لأغراض ملاءة رأس المال. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغت نسبة فئة ١ من رأس المال العادي للبنك ٣٢,٨٪، متجاوزة الحد الأدنى لنسبة فئة ١ من رأس المال العادي، ومتطلبات المخففات للبنوك ذات الأهمية النظامية المحلية عند ٩,٠٪ و ١٠,٥٪ على التوالي.

مخاطر الانكشاف الائتماني

فيما يلي إجمالي مخاطر الائتمان للتسهيلات التي تم احتسابها في نسبة ملاءة الائتمان والتي تتكون من التسهيلات في الدفتر المصرفي:

بملايين الدنانير البحرينية	كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	متوسط ٢٠١٨
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٨٠,٣	١٠٤,٥
سندات الخزينة	٣٨٧,١	٤٣٠,٦
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٢٥٩,٧	١١٣,٧
قروض وسلفيات	١١٩٠,١	١٢٣١,٢
أوراق مالية استثمارية	١.٧٧,١	١.٨٤,٠
موجودات أخرى	٤٩,٢	١.٨,٧
مجموع الموجودات	٣.٤٣,٥	٣.٧٢,٧
الالتزامات المصرفية القائمة على غير المشتقات والمطلوبات الطارئة	٢١٣,٧	٢٦١,٩
المشتقات (تكلفة الاستبدال)	١٠,٢	٦,٩
المجموع	٣٢٦٧,٤	٣٣٤١,٥

يجري النظر في متوسط الرصيد اليومي لمتوسط المبالغ.

التسهيلات حسب القطاعات أو أطراف التعامل

بملايين الدنانير البحرينية	البحرين	أخرى	حكومات	الصناعة/ التجارة	بنوك/ مؤسسات مالية	بناء	شخصي	أخرى	المجموع
الموجودات									
أرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	-	٨٠,٣	-	-	-	٨٠,٣
سندات الخزينة	٣٨٧,١	-	-	-	-	-	-	-	٣٨٧,١
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٣,٨	-	-	-	٢٥٥,٩	-	-	-	٢٥٩,٧
قروض وسلفيات	١١٤,٧	-	١٣٨,٠	١.٣,٣	٨٤,٢	٤٦٦,٨	٢٨٣,١	-	١١٩٠,١
أوراق مالية استثمارية - سندات دين	١٠٠,٥,٨	٢٠,٨	-	٣٩,٣	-	-	-	١١,٢	١.٧٧,١
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	١٧,٩	٠,١	١,١	٥,٧	٠,١	٠,٩	٢٣,٤	-	٤٩,٢
مجموع الموجودات	١٥٢٩,٣	٢٠,٩	١٣٩,١	٤٨٤,٥	٨٤,٣	٤٦٧,٧	٣١٧,٧	٣١٧,٧	٣.٤٣,٥
المطلوبات الطارئة والالتزامات البنكية	٣٤,٨	-	٦٥,٤	٥٣,٨	٣٨,٤	١,٥	١٩,٨	-	٢١٣,٧
المشتقات (تكلفة الاستبدال)	٢,٣	-	-	٧,٩	-	-	-	-	١٠,٢
المجموع	١٥٦٦,٤	٢٠,٩	٢.٤,٥	٥٤٦,٢	١٢٢,٧	٤٦٩,٢	٣٣٧,٥	٣٣٧,٥	٣٢٦٧,٤

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

مخاطر الائتمان (تتمة)

التسهيلات حسب القطاعات أو أطراف التعامل (تتمة)

يشمل الجدول السابق بعض التسهيلات لزيائن/ أطراف تعامل تتجاوز نسبة ١٥٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك. وتحظى هذه بموافقة مصرف البحرين المركزي أو أنها ديون معفاة تحت سياسة الديون الكبيرة التي يتبعها مصرف البحرين المركزي. يبين الجدول التالي تفاصيل هذه التسهيلات:

الزبون	نوعية الزبون	مجموع التسهيلات
زيون أ	سيادي	١٤٢.٠٤
زيون ب	بنك مركزي	١٧٦.٥
زيون ج	سيادي	١٣٦.٠
زيون د	سيادي	٨٥.٥

التسهيلات حسب التوزيع الجغرافي

بملايين الدنانير البحرينية	دول مجلس التعاون الخليجي	الولايات المتحدة الأمريكية	أوروبا	باقي دول العالم	المجموع
الموجودات					
أرصدة لدى البنوك المركزية	٨.٠٣	-	-	-	١.٧٣
سندات الخزنة	٣٨٧.١	-	-	-	٣٨٧.١
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٢.٥١	٢.٥	٥١.٥	٠.٦	٢٥٩.٧
قروض وسلفيات	١.٩٩.٠	٨٣.٧	-	٧.٤	١١٩.٠.١
أوراق مالية استثمارية	١.٥٣.٩	٩.٤	-	١٣.٨	١.٧٧.١
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	٤٣.٣	٢.٦	٣.٢	٠.١	٤٩.٢
مجموع الموجودات	٢٨٦٨.٧	٩٨.٢	٥٤.٧	٢١.٩	٣.٤٣.٥
المطلوبات الطارئة والالتزامات البنكية	١٩٢.٤	٠.١	١٦.٢	٥.٠	٢١٣.٧
المشتقات (تكلفة الاستبدال)	٥.٤	٠.٩	٣.٩	-	١.٠.٢
المجموع	٣.٦٦.٥	٩٩.٢	٧٤.٨	٢٦.٩	٣٢٦٧.٤

التسهيلات حسب تواريخ الاستحقاق

بملايين الدنانير البحرينية	إلى ٣ شهور	٦-٣ شهور	١٢-٦ شهر	٣-١ سنوات	٥-٣ سنوات	١٠-٥ سنوات	٢٠-١٠ سنة	أكثر من ٢٠ سنة	المجموع
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٨.٠٣	-	-	-	-	-	-	-	٨.٠٣
سندات الخزنة	١٧٢.٠	١.٣.٤	١١١.٧	-	-	-	-	-	٣٨٧.١
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٢٥٩.٧	-	-	-	-	-	-	-	٢٥٩.٧
قروض وسلفيات	٢٦٧.٨	٥٧.٩	١٥٢.٣	٢٨٤.٧	٢٧٢.١	١٢٩.٢	٢٣.٧	٢.٤	١١٩.٠.١
أوراق مالية استثمارية	١.٨	٤.٣	١٩٤.٤	٤٩٣.٤	٢.٦.٩	١٧٦.٣	-	-	١.٧٧.١
استثمارات في شركات زميلة، وفوائد مستحقة، وموجودات أخرى، وعقارات ومعدات	٤.٠	٠.٢	٢.٣	١٢.٩	٤.٦	٣.٥	-	٢١.٧	٤٩.٢
مجموع الموجودات	٧٨٥.٦	١٦٥.٨	٤٦.٧	٧٩١.٠	٤٨٣.٦	٣.٩.٠	٢٣.٧	٢٤.١	٣.٤٣.٥
المطلوبات الطارئة والالتزامات البنكية	٨٧.٢	٣٣.٧	٣.٢	٥٩.٣	٢.٥	٠.٨	-	-	٢١٣.٧
المشتقات (تكلفة الاستبدال)	١.٩	١.٨	٢.٣	-	٠.٢	١.٣	-	٢.٧	١.٠.٢
المجموع	٨٧٤.٧	٢.١.٣	٤٩٣.٢	٨٥.٠.٣	٤٨٦.٣	٣١١.١	٢٣.٧	٢٦.٨	٣٢٦٧.٤

التسهيلات الائتمانية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

بلغت التسهيلات الائتمانية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لدى البنك ١٤.٠٣ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

الديون التي مضى موعد استحقاقها

وفقاً لسياسة البنك والقواعد الإرشادية لمصرف البحرين المركزي، فإن القروض التي يتجاوز موعد دفع الفائدة عنها أو المبلغ الأصلي ٩٠ يوماً تعتبر ديوناً متعثرة.

ولدى البنك أنظمة وإجراءات تساعد في تحديد المتأخرات في أي حساب. ويتم اتباع طريقة تصنيف صارمة لجميع الحسابات التي يتجاوز موعد استحقاقها ٩٠ يوماً. ويطبق البنك معايير صارمة لوضع المخصصات ومراقبة القروض المتعثرة. ويتم تحديد مستوى المخصصات المطلوبة وذلك بناء على وضع الضمانات، ومصدر التسديد، والقيم المخصومة من التدفقات النقدية وغيرها. ويتم وضع مخصصات كافية للحماية من المخاطر الكامنة في المحفظة.

كما يتم تقييم جميع القروض والسلفيات منخضة القيمة عند المرحلة الثالثة. وتحت المرحلة الثالثة، فإنه يتم تحديد هذه المخصصات بناء على الفرق بين المبلغ الصافي المدرج والمبلغ المقدر القابل للاسترداد من القروض والسلفيات محسوبة بالقيمة الحالية من التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من القروض والسلفيات، بما في ذلك المبالغ المستردة من الضمانات وخصمها باعتماد على سعر فائدها الأصلي المطبق في بداية تقديم التسهيل الائتماني، أو لأدوات الدين عند سعر الفائدة الحالي لأصول مالية مماثلة.

ويتم في الوقت الحالي قياس الانخفاض في القيمة وعدم قابلية استرداد القروض والسلفيات في المحفظة الأوسع من الأصول المالية - التي لم يتم إدراجها على أساس أنها انخفضت قيمتها- وفق حسابات مستقبلية بناء على عدة عوامل مختلفة، تشمل التصنيفات الداخلية للمخاطر، والمعدلات التاريخية للتوقف عن السداد، والسيناريوهات المختلفة للمستقبل، والظروف الاقتصادية الكلية، ومعدلات الخسارة في حالة العجز عن السداد، وتغير التصنيف.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

الديون التي مضى موعدها استحقاقها (تتمة)

ويوضح الجدول التالي المدة الزمنية منذ تاريخ آخر تسديد لمبلغ القرض أو الفائدة من قبل الزبون:

بملايين الدنانير البحرينية	
٥٣,٥	حتى ٣ شهور (تخضع لفترة سماح)
١٢,٥	أكثر من ٣ شهور ولغاية سنة
٢٦,١	١ - ٣ سنوات
٩,٢	أكثر من ٣ سنوات
٤٧,٨	
١٠١,٣	
١٣٢,٨	القيمة العادلة للضمان في السوق
(٣٦,٥)	المرحلة الثالثة/مخصص محدد لانخفاض القيمة

التوزيع الجغرافي للقروض والسلفيات منخفضة القيمة والتي مضى موعدها استحقاقها:

بملايين الدنانير البحرينية	مبلغ القروض	مخصص معين/ المستوى الثالث	القيم العادلة للضمان في السوق	المخصص للمستوى الأول والثاني
البحرين	٩٦,٣	٣٦,٢	١٣٢,٨	١٢,٠
بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى	٥,٠	٠,٣	-	٠,٩
المجموع	١٠١,٣	٣٦,٥	١٣٢,٨	١٢,٩

إن خسارة الائتمان المتوقعة للمرحلة ١ والمرحلة ٢ هي مقابل الانكشاف الائتماني المصنف كمرحلة ١ ومرحلة ٢ والتي تبلغ ١١٣٨,٢ مليون دينار بحريني.

التوزيع حسب القطاع الاقتصادي للقروض منخفضة القيمة والقروض التي مضى موعدها استحقاقها:

بملايين الدنانير البحرينية	مبلغ القروض	مخصص معين/ المستوى الثالث	القيم العادلة للضمان في السوق	المخصص للمستوى الأول والثاني
الصناعة والتجارة	٣٦,٨	١١,١	٢١,٨	٢,٣
بناء	٤٥,١	١٤,٤	٨١,٣	٠,١
شخصي	١١,٧	١٠,٦	-	٧,٩
أخرى	٧,٧	٠,٤	٢٩,٧	٢,٦
المجموع	١٠١,٣	٣٦,٥	١٣٢,٨	١٢,٩

إن خسارة الائتمان المتوقعة للمرحلة ١ والمرحلة ٢ هي مقابل الانكشاف الائتماني المصنف كمرحلة ١ ومرحلة ٢ والتي تبلغ ١١٣٨,٢ مليون دينار بحريني

الحركة في مخصص انخفاض قيمة القروض والسلفيات:

بملايين الدنانير البحرينية	مستوى ١	مستوى ٢	مستوى ٣	المجموع
انخفاض القيمة كما في ١ يناير ٢٠١٨	٩,٤	١,٦	٣١,٤	٤٢,٤
صافي التحويلات بين المستويات	(١,٢)	(٠,٤)	١,٦	-
المشطوب خلال السنة	-	-	(٢,٢)	(٢,٢)
مخصص السنة (صافي)	(١,٦)	٥,١	٥,٧	٩,٢
انخفاض القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٦,٦	٦,٣	٣٦,٥	٤٩,٤

إعادة هيكلة

خلال العام ٢٠١٨، تم إعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية البالغة ٣,٧ مليون دينار بحريني. وقد ارتبطت إعادة هيكلة الامتيازات بصورة رئيسية مع تأجيل أقساط القروض لمساعدة العملاء في التغلب على ظروف أزمة السيولة المؤقتة أو لإعادة تنظيم السداد مع التوقعات المنقحة للتدفقات النقدية للمقترضين وتعديل شروط تعهدات القروض. ونظراً للطبيعة البسيطة أو الثانوية للامتيازات، فلم يكن هناك تأثير كبير على مخصصات البنك للقروض والسلفيات المتعثرة أو الأرباح المستقبلية. ووفق قواعد مصرف البحرين المركزي، يجب قيد القروض التي تمت إعادة هيكلتها كمرحلة ثانية لمدة لا تقل عن سنة واحدة من تاريخ إعادة الهيكلة.

تخفيض مخاطر الائتمان

إن تخفيض متطلبات رأس المال يكون منسوباً إلى مخفضات مخاطر الائتمان ويتم احتسابها بطرق مختلفة وذلك حسب نوع تخفيف مخاطر الائتمان كما يلي:

مبلغ التسهيلات المعدل: يستخدم البنك الطريقة الشاملة للرهون المالية المؤهلة. مثل النقد والأسهم المدرجة في إحدى أسواق الأوراق المالية. ويتم تعديل مبلغ الدين والرهن المالي. إن كان ذلك قابلاً للتطبيق. مقابل تذبذب السوق من خلال استخدام التعديلات الإشرافية (لعدم التوافق بين العملات وتذبذبات الأسعار وعدم التوافق في آجال الاستحقاق) والتي تم تحديدها من قبل مصرف البحرين المركزي.

استبدال طرق التعامل: يتم استخدام طريقة الاستبدال للضمانات المؤهلة (فقط الحكومات أو البنوك أو المؤسسات ذات تصنيفات إي سي إيه أي أعلى من تصنيفات طرق التعامل. ويجوز أخذ الضمانات الصادرة من قبل مؤسسات بالاعتبار فقط إذا كانت تصنيفاتها بدرجة (أ) أو أفضل) حيث يتم في هذه الحالة إحلل التصنيف الائتماني للضامن محل التصنيف الائتماني لطرف التعامل.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

المبادئ المنظمة للرهون والتقييم

إن الرهونات الرئيسية التي يتم أخذها لتخفيف المخاطر الخاصة بديون الائتمان هي ودائع يحتفظ بها الزبائن أو رهونات أسهم مسعرة أو رهونات عقارات سكنية/تجارية أو أوراق مالية استثمارية أو ضمانات مقابلة من بنوك أخرى. إلخ. وتشمل العوامل الأخرى لتخفيف القروض الرواتب والتنازل عن مكافأة نهاية الخدمة للقروض الشخصية وال ضمانات الشخصية للمؤسسين. إلخ. ولكن ولأغراض احتساب ملء رأس المال. فإن الرهونات المؤهلة بموجب بازل ٣ هي فقط التي يتم أخذها بعين الاعتبار ولا توجد هناك تركيزات هامة في هذه الرهونات يتم أخذها لتخفيف مخاطر الائتمان.

تحدد السياسة الائتمانية للبنك أنواع الرهونات المقبولة والتعديلات المطبقة أو النسب بين القروض والقيمة. ولدى البنك نظام خاص بالتقييم المستقل للرهونات. وفي حالة العقارات. فإن التقييم يتم من قبل طرف التقييم في فترات منتظمة وذلك كما تشترطه السياسة الائتمانية للبنك. وفيما يتعلق بالأسهم المسعرة والأوراق المالية الأخرى. فإن عملية التقييم تعتمد على سعر الإقفال في سوق الأوراق المالية. وتتم متابعة القيمة السوقية للرهن بشكل نشط ومنتظم ويتم تقديم طلبات رهون إضافية وفقاً لشروط الاتفاقية الأساسية. وبشكل عام. فإن الاقتراض يعتمد على قدرة الزبون على التسديد وليس على قيمة الرهن. ولكن الرهن يعتبر بديلاً ثانوياً يمكن اللجوء إليه في حالة امتناع الزبون عن السداد.

وفيما يلي الرهون المالية وال ضمانات والمشتقات الائتمانية المعروضة حسب المحافظ الموحدة:

بملايين الدنانير البحرينية	إجمالي التسهيلات الائتمانية	ضمانات ومشتقات ائتمان أخرى	التسهيلات الائتمانية بعد مخففات الخطر
الحكومات	١٦.١,٧	-	١٦.١,٧
شركات قطاع عام	٠,٢	-	٠,٢
البنوك	٣٦٢,٥	٥٢,٦	٣٠٩,٩
الشركات	٤.٢,٣	٤.٠,١	٣٦٢,٢
قطاع التجزئة النظامي	٤.٩,٧	٢,٧	٤.٧,٠
رهونات سكنية	٢٩,٣	-	٢٩,٣
الاستثمار في أسهم / صناديق مدارة	٩٧,٦	-	٩٧,٦
تسهيلات مضي موعد استحقاقها	٦٨,٤	٣,١	٦٥,٣
أصول أخرى	٧٩,٤	-	٧٩,٤
المجموع	٣.٥١,١	٩٨,٥	٢٩٥٢,٦

التسويات المضمنة وغير المضمنة في الميزانية العمومية

تشمل المستندات القانونية التي يحصل عليها البنك من الزبائن على شروط تسمح للبنك بتسوية مستحقات المبالغ المطلوبة من البنك للزبون مقابل المبالغ المطلوبة من الزبون للبنك. وهكذا فإنه إذا حصلت نفس الهيئة الاعتبارية على تسهيلات ائتمانية من البنك وكان في نفس الوقت لديها رصيد دائن مع البنك. فإنه لدى البنك الحق القانوني لتسوية الأرصدة الدائنة مقابل المبالغ المستحقة من الزبون. وفي حالة بعض بنوك التعامل الأخرى. فقد أبرم البنك اتفاقيات تسوية محددة تنص على تسوية المخاطر المضمنة وغير المضمنة في الميزانية العمومية.

وقد بلغت الموجودات والمطلوبات المالية التي تمت تسويتها بموجب اتفاقيات التسوية ٦٤,٢ مليون دينار بحريني بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

مخاطر السوق

يستخدم البنك الطريقة الموحدة لتخصيص رأسمال المخاطر السوق. يوجد لدى البنك وبشكل واضح سياسات وإجراءات لإدارة وتقييم محفظة المتاجرة. دائرة عمليات الخزينة والتي هي مستقلة عن المكاتب الأمامية هي المسؤولة عن التقييم والذي يتم بصورة يومية بالاستناد إلى أسعار السوق من البورصات. ومن أطراف ثالثة مستقلة أو مبالغ مستمدة من التدفقات النقدية كما يتطلب ذلك.

يبين الجدول التالي متطلبات رأس المال:

نوعية الخطر	القيمة	الأقصى	متطلبات رأس المال الأدنى	المتوسط
بملايين الدنانير البحرينية				
مخاطر أسعار الفائدة	٤,٠	٤,٨	٠,٨	٢,٥
مخاطر تحويل العملات الأجنبية	-	٠,٢	-	-
مجموع متطلبات رأس المال الأدنى لمخاطر السوق المضاعف	٤,٠	١٢,٥		
مخاطر السوق الموزونة حسب الطريقة الموحدة	٥٠,٢			

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

مخاطر التشغيل

في الوقت الذي يدرك البنك أن مخاطر التشغيل لا يمكن التخلص منها بالكامل فإنه يسعى وبصفة مستمرة لتقليل مخاطر التشغيل (الكامنة في أنشطة البنك وعملياته وأنظمتها) وذلك إلى أدنى حد ممكن من خلال التأكد من وجود بنية أساسية قوية للرقابة في جميع أقسام ودوائر البنك وأنه يتم تعزيزها عند الضرورة. وتتم مراجعة جميع الإجراءات والعمليات المستخدمة لإدارة مخاطر التشغيل وتحديثها وتطبيقها بشكل منتظم من خلال التدريب الفعال للموظفين والمراقبة الدائمة لحدود المخاطر والفصل بين الصلاحيات والسلطات واتخاذ إجراءات الرقابة المناسبة لحماية الموجودات والسجلات والتسوية المنتظمة للحسابات والعمليات والإدارة المالية وتقديم التقارير. وبالإضافة إلى ذلك، يتم القيام بعملية تدقيق ومراجعات داخلية منتظمة وتخطيط استمرار أنشطة الأعمال وترتيبات الغطاء التأميني من أجل استكمال العمليات والإجراءات.

يتبع البنك حالياً منهج المؤشر الأساسي لتقييم متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية. وقد تم احتساب متطلب رأس المال عند ١٩٢,٥ مليون دينار بحريني على أساس إجمالي الدخل التشغيلي (مع استثناء الربح/الخسارة على الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع وأي بند من بنود الدخل الاستثنائية) للسنوات الثلاث الأخيرة مضروباً بـ ١٢,٥ (معاكس ٨٪ الحد الأدنى لنسبة رأس المال) للوصول إلى تحمل المخاطر التشغيلية الموزونة.

وضع الأسهم في الدفتر البنكي

يحتفظ البنك باستثمارات معينة على شكل أسهم وذلك جزءاً من المحافظ الإستراتيجية ويتم الاحتفاظ بحافظ أخرى وذلك بهدف ارتفاع قيمتها وتحقيق مكاسب من بيعها. ويتم تصنيف جميع أوضاع الأسهم في الدفتر البنكي على أنها «متوفرة للبيع». وقد تم شرح السياسات المحاسبية للأدوات «المتوفرة للبيع» بالتفصيل في البيانات المالية وذلك تحت بند «السياسات المحاسبية الهامة».

ملايين الدنانير البحرينية	القيمة	القيمة المعرضة للمخاطر الموزونة	متطلبات رأس المال بنسبة ١٢,٥٪ من مخاطر الأصول الموزونة
استثمارات غير كبيرة في أسهم عادية صادرة من مؤسسات مالية	٢٨,٦	٢٨,٦	٣,٦
أسهم مدرجة	٣,٠	٣,٠	٦,٠
أسهم غير مدرجة	٤٩,٠	٤٩,٠	١٥,٣
استثمارات كبيرة في أسهم عادية صادرة من مؤسسات مالية أكثر من ١٠٪	٨,٠,٦	٨,٠,٦	١٩,٥
المجموع	-	-	-
مكاسب / (خسائر) محققة (مسجلة في بيان الدخل خلال العام)	١٤,٧		
مكاسب وخسائر غير محققة من تقييم الأسهم بالقيمة العادلة	١٤,٩		
خصم من الفئة ١ (CET1) (استثمارات كبيرة في أسهم عادية صادرة من مؤسسات مالية)			

مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر البنكي

تتم إدارة أوضاع مخاطر أسعار الفائدة غير المتعلقة بالمتاجرة من قبل قسم الخزنة. وتقدم تقارير بخصوص الأوضاع والمخاطر تتم مراجعتها من قبل المسؤولين بالبنك. وعلاوة على ذلك تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات وبشكل منتظم (على الأقل شهرياً) بمراجعة تغيرات أسعار الفائدة وأثرها على الإيرادات. ويتم اتخاذ القرارات الإستراتيجية بهدف الاستمرار في تحقيق فوائد ثابتة ومنتظمة.

يستخدم البنك التحليل الزمني من أجل قياس تأثير أسعار الفائدة على المحفظة الاستثمارية ذات الدخل الثابت. وتخضع مدة المحفظة الاستثمارية للتنبؤات الاقتصادية والاتجاهات المتوقعة لأسعار الفائدة وهوامش الربحية. وينتج عن تعديل الفترة الزمنية تغيير قيمة المحفظة (كنسبة مئوية) نتيجة لتغيير قدر ١٪ في العائد. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ كانت الفترة الزمنية المعدلة لمحفظة سندات الديون ١,٢٧٪ وهو ما يعني أن ارتفاع منحنى الفائدة بنسبة ١٪ قد يؤدي إلى انخفاض قيمة المحفظة بمبلغ ٤,٧ مليون دينار بحريني.

تعتبر الودائع التي ليست لها استحقاقات ثابتة ودائع تدفع عند الطلب ولذلك يتم إدراجها تحت بند «ودائع تحت الطلب» يقوم البنك بتحصيل رسم على كل قرض أو وديعة يتم دفعه أو سحبها قبل موعد الاستحقاق إلا إذا تم الإعفاء بصفة خاصة. ويغطي هذا الرسم أي مخاطر لأسعار الفائدة التي قد يواجهها البنك بسبب الدفع قبل الموعد. ولذلك لم يتم وضع أي احتمالات لهذه المدفوعات قبل الاستحقاق لحساب مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية.

الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر البنكي (تتمة)

يستخدم البنك تحليل التآثر بفوارق أسعار الفائدة لقياس تأثر أرباحه السنوية بأسعار الفوائد نتيجة عدم توافق إعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات والمراكز غير المضمنة في الميزانية العمومية والتي تتأثر بحركة أسعار الفائدة. وفيما يلي توزيع هيكل إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات لمختلف فئات الموجودات والأصول.

بملايين الدنانير البحرينية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	لغاية ٣ شهور	٦-٣ شهر	١٢-٦ شهر	٥-١ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	غير متأثر بمعدل الفائدة	المجموع
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	-	-	١٠٧,٣	١٠٧,٣
سندات الخزينة	١٧٢,٠	١٠٣,٤	١١١,٧	-	-	-	٣٨٧,١
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٢٤٤,٥	-	-	-	-	١٥,٢	٢٥٩,٧
قروض وسلفيات	٣٦٤,٩	٦١,٤	١٣٠,٦	٥١٠,٤	١٢٢,٨	-	١١٩٠,١
أوراق مالية استثمارية	١,٩	٤,٣	١٩٤,٥	٦٢٥,٩	٢٥٠,٥	-	١١٣٢,٢
استثمارات في شركات زميلة وفوائد مستحقة وموجودات أخرى	-	-	-	-	-	١١٩,١	١١٩,١
مجموع الموجودات	٧٨٣,٣	١٦٩,١	٤٣٦,٨	١١٣٦,٣	٣٧٣,٣	٢٩٦,٧	٣١٩٥,٥
المطلوبات وحقوق الملكية							
مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	٣٥٠,١	-	٠,٨	-	-	٣٠,٥	٣٨١,٤
قروض بموجب عقود إعادة الشراء	١٠٣,٩	-	-	-	-	-	١٠٣,٩
ودائع العملاء	٧٨٦,٠	١٦٥,٠	٢٦٣,٨	٤٧,٩	-	٩٢٧,٩	٢١٩٠,٦
فوائد مستحقة ومطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	٤٣,٨	٤٣,٨
حقوق الملكية	-	-	-	-	-	٤٧٥,٨	٤٧٥,٨
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	١٢٤٠,٠	١٦٥,٠	٢٦٤,٦	٤٧,٩	-	١٤٧٨,٠	٣١٩٥,٥
فجوة حساسية معدل الفائدة للبنود المضمنة في بيان المركز المالي							
	(٤٥٧,٠)	٤,١	١٧٢,٣	١٠٨٨,٦	٣٧٣,٣	(١١٨١,٣)	-
فجوة معدل الفائدة للبنود الغير المضمنة في بيان المركز المالي							
	٦٣٠,٢	-	(٦,٣)	(٤٠٨,١)	(٢١٥,٨)	-	-
الفجوة التراكمية لحساسية معدلات الفائدة							
	١٧٣,٢	١٧٧,٣	٣٤٣,٣	١٠٢٣,٨	١١٨١,٣	-	-

يعزز البنك عملية إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للبنك إلى صدمة أسعار الفائدة من ٢٠٠ نقطة أساسية زيادة/انخفاض. وفيما يلي تحليل لحساسية البنك للزيادة أو الانخفاض في معدلات أسعار فوائد السوق (وذلك بافتراض وجود حركة غير منتظمة في منحنيات العوائد ووجود وضع ثابت للميزانية العمومية:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بالآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٠ نقطة أساسية موازية زيادة	٢٠٠ نقطة أساسية موازية انخفاض
كما في ٣١ ديسمبر	٥,٦	(٥,٦)
المعدل للمدة	٦,٢	(٦,٢)
الحد الأدنى للمدة	٣,٦	(٣,٦)
الحد الأقصى للمدة	١٠,٤	(١٠,٤)

National Bank of Bahrain BSC

PO Box 106
Manama
Kingdom of Bahrain
T: 17228800

بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

ص.ب. ١٠٦
المنامة
مملكة البحرين
الهاتف: ١٧٢٢٨٨٠٠

اجتماع الجمعية العامة العادية (٦١)

عقدت الجمعية العامة لمساهمي بنك البحرين الوطني إجتماعها الواحد والستون في الحادية عشر من صباح يوم الأربعاء الموافق ٧ مارس ٢٠١٨م وذلك بقاعة الرفاع بفندق الريجنسي، برئاسة السيد فاروق يوسف خليل المؤيد، رئيس مجلس الإدارة وبحضور جميع أعضاء المجلس ومندوبين عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، مصرف البحرين المركزي، بورصة البحرين، المدققين الخارجيين للبنك كي.بي.أم.جي. فخرو، وحضر الاجتماع ٣٥ مساهماً يمثلون ٩٩٥,٨١٣,٨٥٥ سهماً بما يعادل نسبة ٧٨,٠٨% من مجموع أسهم بنك البحرين الوطني الصادرة والمدفوعة.

في بداية الاجتماع ألقى رئيس مجلس الإدارة كلمة رحب فيها بالحضور معرباً عن شكره للدعم المتواصل والمساندة التي يحظى بها البنك مستعرضاً أهم الأحداث المؤثرة خلال العام المنصرم وإستمرار البنك في مساعيه لدعم عجلة التنمية والإزدهار لمملكة البحرين، مشيراً إلى إن البنك سجل عاماً آخر من النمو القوي والتحسين في الربحية، مشيداً بما تقدمه القيادة الرشيدة من دعم ومساندة، وتعاون من كافة الوزارات وإدارات المملكة وهيئاتها، وخص بالشكر وزارة المالية ومصرف البحرين المركزي، وتحدث عن برنامج الهبات والتبرعات وتخصيص ما نسبته ٥% من صافي أرباح ٢٠١٧م ليرتفع بذلك مجموع المخصصات لهذا البرنامج منذ بدايته عام ١٩٨٠م لتصل إلى ٤٥,٧٣ مليون دينار بحريني، وقدم بهذه المناسبة شكر وتقدير مجلس الإدارة إلى الأعضاء السابقين بالمجلس السيد عبدالله يوسف أكبر علي رضا والسيد علي حسين يثيم على جهودهما في مجلس الإدارة منذ عام ١٩٨٤م والسيد مير ذو الفقار علي وذلك بعد عدم ترشحهم للدورة الجديدة.

National Bank of Bahrain BSC
PO Box 106
Manama
Kingdom of Bahrain
T: 17228800

بنك البحرين الوطني ش.م.ب.
ص.ب. ١٠٦
المنامة
مملكة البحرين
ت. ١٧٢٢٨٨٠٠



وقدم الشكر والتقدير إلى جميع زبائن البنك الكرام وذوي العلاقة، وإلى موظفي البنك على إخلاصهم وتفانيهم في العمل، مما كان له عظيم الأثر فيما حققه البنك من إنجازات.

بعدها بدأت الجمعية العامة بمناقشة جدول الاعمال المرسل إلى المساهمين، وتم إقراره و العمل به على النحو التالي:

١. تمت المصادقة على محضر إجتماع الجمعية العامة العادية السنوي المنعقد في ٨ مارس ٢٠١٧م وإقرار ما جاء فيه من بنود.

٢. ناقشت الجمعية العامة العادية تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م، في ختام النقاش صادقت الجمعية العامة على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م.

٣. أستمعت الجمعية العامة العادية إلى تقرير من السيد جمال فخرو ممثل مدققي الحسابات كي.بي.أم.جي. فخرو حول البيانات المالية للبنك عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م وتم التصديق عليه من قبل المساهمين الحاضرين.

٤. تمت المصادقة على البيانات المالية المدققة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م.

٥. تمت الموافقة والمصادقة على توصية مجلس الادارة بتخصيص صافي إيرادات عام ٢٠١٧م على النحو التالي :

أ. توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع نسبة ٢٥% أي بقيمة اسمية مقدارها (٢٥ فلساً للسهم) أي ما يعادل مبلغ وقدره ٣١,٨٨٦,٢١١ دينار بحريني.

National Bank of Bahrain BSC
PO Box 106
Manama
Kingdom of Bahrain
T: 17228800

بنك البحرين الوطني ش.م.ب.
ص.ب: ١٠٦
المنامة
مملكة البحرين
الهاتف: ١٧٢٢٨٨٠٠



ب. اعتماد توصية مجلس الإدارة بإصدار أسهم منحة بواقع سهم واحد لكل عشرة أسهم صادرة،
١٢٧,٥٤٤,٨٤٠ سهم بقيمة أسميه مقدارها ١٠٠ فلس للسهم، وبقيمة إجمالية
١٢,٧٥٤,٤٨٤ دينار بحريني.

ج. تحويل مبلغ ٦,٣٧٧,٢٤٢ دينار بحريني إلى الإحتياطي القانوني ليبلغ ٥٠% من رأس
المال الصادر والمدفوع.

د. تخصيص مبلغ ٣,٠٥٠,٦٤٢ دينار بحريني لبرنامج الهبات والتبرعات.
هـ. تدوير مبلغ ٦,٩٤٤,٢٦٤ دينار بحريني كأرباح مستبقة للعام القادم.

٦. تمت الموافقة والمصادقة على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع من ١٢٧,٥٤٤,٨٤٠
دينار بحريني إلى ١٤٠,٢٩٩,٣٢٦ دينار بحريني نتيجة لإصدار اسهم منحة .

٧. تمت المناقشة والمصادقة على تقرير الحوكمة عن ما تم تحقيقه من التزام بنظام حوكمة
الشركات ومتطلبات مصرف البحرين المركزي كما هو مبين في التقرير السنوي.

٨. تمت المصادقة والترخيص على العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية مع أي
أطراف ذات علاقة أو مع المساهمين الرئيسيين في بنك البحرين الوطني كما هو مبين في
فقرة حوكمة الشركات من تقرير مجلس الادارة المعروض على الجمعية والإيضاح رقم ٢٧
من البيانات المالية تماشياً مع المادة (١٨٩) من قانون الشركات البحريني.

٩. وافقت الجمعية على إبراء ذمة أعضاء مجلس الادارة من المسؤولية عن كل ما يتعلق
بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م.

National Bank of Bahrain BSC
PO Box 106
Manama
Kingdom of Bahrain
T: 17228800

بنك البحرين الوطني ش.م.ب.
ص.ب. ١٠٦
المنامة
مملكة البحرين
بريد: ١٧٢٢٨٨٠٠



١٠. وافقت الجمعية العامة على صرف مبلغ وقدره ٤٢٠,٠٠٠ دينار بحريني كمكافأة أعضاء مجلس الإدارة.

١١. وافقت الجمعية على إعادة تعيين السادة كي.بي.أم.جي. فخرو كمصدقين لحسابات البنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م، بعد أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي، وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

١٢. ناقشت الجمعية إنتخاب أعضاء مجلس الادارة لبنك البحرين الوطني للسنوات الثلاث القادمة من مارس ٢٠١٨م إلى مارس ٢٠٢١م، وبما أن عدد المتقدمين المرشحين لعضوية المجلس يماثل عدد مقاعد المجلس تمت تزكية المرشحين الستة وهم السيد فاروق يوسف المؤيد، السيد خالد يوسف عبدالرحمن، السيد فوزي أحمد كانو، السيد يوسف عبدالله يوسف أكبر علي رضا، السيدة هالة علي حسين يثيم، السيد ريشي كابور، وإعتماد مرشحي شركة ممتلكات البحرين القابضة وهم الدكتور عصام عبدالله فخرو، السيد حسين سلطان الغانم، السيد خالد عمرو الرميحي، السيد محمد طارق محمد صادق، ومرشح شركة أصول الشيخ راشد بن سلمان بن محمد آل خليفة. و قد وافقت الجمعية العامة العادية على تشكيل المجلس بالأسماء السالفة الذكر متمنية لهم دوام التوفيق و السداد.

١٣. ما يستجد من أعمال:

طرح المساهم أحمد إبراهيم حسن فخرو التحفظات الخاصة على بعض الخدمات التي يقدمها البنك وأجابه رئيس المجلس بالتزام البنك المستمر بتقديم الدعم والمساندة الكاملة للإدارة

National Bank of Bahrain BSC
PO Box 106
Manama
Kingdom of Bahrain
T: 17228800

بنك البحرين الوطني ش.م.ب.
ص.ب. ١٠٦
المنامة
مملكة البحرين
ت. ١٧٢٢٨٨٠٠



التنفيذية وإعتماد المجلس الميزانية الخاصة بالتطوير الجذري لأعمال البنك بما يتواءم مع التطورات الحديثة.

وفي نهاية الجلسة قدم السيد فاروق يوسف المؤيد الشكر للمساهمين والحضور على دعمهم ومساندتهم للبنك كما وبارك للاعضاء الجدد متمنيا للجميع التوفيق والسداد.

هذا وأنهى الاجتماع في الساعة الحادية عشر والأربعين دقيقة.

ناصر محمد ناصر
سكرتير مجلس الإدارة

فاروق يوسف خليل المؤيد
رئيس مجلس الإدارة



اجتماع الجمعية العامة غير العادية

عقدت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي بنك البحرين الوطني إجتماعها في الحادية عشرة وأربعين دقيقة من صباح يوم الإربعاء الموافق ٧ مارس ٢٠١٨م وذلك بقاعة الرفاع بفندق الريجنسي، برئاسة السيد فاروق يوسف خليل المؤيد، رئيس مجلس الإدارة وبحضور جميع أعضاء المجلس ومندوبين عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، مصرف البحرين المركزي، بورصة البحرين، المدققين الخارجيين للبنك كي.بي.أم.جي. فخرو، وحضر الاجتماع ٣٥ مساهماً يمثلون ٩٩٥,٨١٣,٨٥٥ سهماً بما يعادل نسبة ٧٨,٠٨% من مجموع أسهم بنك البحرين الوطني الصادرة والمدفوعة.

في بداية الإجتماع رحب رئيس الجلسة بالحضور شاكراً أعضاء الجمعية العامة غير العادية على حضورهم ومساندتهم للبنك وانتقل بعدها لمناقشة جدول الأعمال، وتقرر ما يلي:

١. تمت المصادقة على محضر إجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد في ٨ مارس ٢٠١٧ و الإقرار بما جاء في بنوده.

٢. تمت المصادقة على تعديل المادة ٤ (ب) من عقد التأسيس والمادة ٦ (ب) من النظام الأساسي للبنك لنقرأ كل منهما على النحو التالي:

كما حدد رأس المال الصادر والمدفوع بمبلغ ١٤٠,٢٩٩,٣٢٦ دينار بحريني موزعاً على ١,٤٠٢,٩٩٣,٢٥٨ سهماً، القيمة الاسمية للسهم الواحد مئة فلس*.

2/2

1

John





٣. تمت المناقشة والمصادقة على تعديل بنود عقد التأسيس والنظام الأساسي لبنك البحرين الوطني ليتوافق مع متطلبات القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٨م والخاص بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١م وإضافة التعديلات اللازمة بشأن ما جاء في جدول أعمال الجمعية العادية وغير العادية، بإعادة صياغة عقد التأسيس والنظام الأساسي ليشمل تلك التعديلات.

٤. تمت الموافقة على تعديل النظام الأساسي للبنك بإضافة فقرة (ب) تحت المادة (٣٥) على النحو التالي:

"يجوز لمجلس الإدارة أن يصدر قرارات بالتمرير وبالذات فيما يتعلق بالمسائل المستعجلة التي لا تتحمل التأخير بحسب تقدير الرئيس التنفيذي أو عضوين من أعضاء المجلس. ويصدر هذا القرار بأغلبية أعضاء المجلس ويتم الموافقة بالتوقيع أو بأي وسيلة من وسائل التواصل الإلكتروني".

٥. تمت الموافقة على تفويض أمين سر مجلس الإدارة أو المستشار القانوني العام مجتمعين أو منفردين بالتوقيع على عقد التأسيس والنظام الأساسي المعدلين أمام كاتب العدل.

قدم الرئيس الشكر للمساهمين والحضور ورفعت الجلسة في الحادية عشرة وخمس وأربعين دقيقة.

A hand-drawn diagram of a molecule. It consists of two rings, one on the left and one on the right. The left ring is a simple circle with a central dot. The right ring is an oval with a central dot. A chain of three atoms connects the two rings. The first atom in the chain is labeled 'C', the second is labeled 'N', and the third is labeled 'N'. The chain is drawn with wavy lines.

ناصر محمد ناصر
سكرتير مجلس الإدارة

e. 11 / 2 / 10

Fractal

فاروق يوسف خليل
رئيس مجلس الإدارة



Tel: 17228998, Telex: 8242 NATBHK BH, SWIFT: N808BHBM
Email: nbb@btbonline.com Cables: NATBANK C.R. No. 269
Founded in 1957 and incorporated by Charter from Amir of Bahrain
Licensed by CBB as a conventional retail bank

هاتفون: ١٧٢٢٩٩٩٩، فاكس: ٩٢٤٢، بريد إلكتروني: info@abbonline.com - مقر: شارع أبا: بريد إلكتروني: ٢٢٩٩
تأسس سنة ١٩٤٧ بمرأه من صاحب السمو أمير دولة البحرين
مدير: من مصرف البحرين الدولي المصرف لقطاع أمانة